

المفوضية العليا لشفافية الانتخابات

التقرير الختامي بشأن

مراقبة انتخابات مجلس الأمة 2008م

سبتمبر 2008م



الفهرس

الصفحة	الموضوع
5	شكر وتقدير
7	المقدمة
9	التمهيد
11	المفوضية العليا لشفافية الانتخابات
19	الملخص التنفيذي
23	المقترعون والدوائر الانتخابية
25	الجزء الأول – الاستعداد للانتخابات
27	موعد الانتخابات
29	مراسيم لا تحتمل التأخير
31	المرشحون
34	الحرمان من الترشح للانتخابات
35	الخدمات الحكومية للمرشحين
38	دور العبادة
40	شراء الأصوات
43	الانتخابات الفرعية
48	الطائفية
49	العنف الانتخابي
53	الجماعات السياسية
56	القوائم الانتخابية
59	المنظمات الأهلية
65	شفافية الانتخابات
69	مقار المرشحين
71	الدعاية الانتخابية



73	الجزء الثاني – الاقتراع والفرز
75	وجوب الاستعداد ليوم الاقتراع
76	بيان هام قبل يوم الاقتراع
79	ملاحظات عامة على يوم الاقتراع والفرز
81	نتائج الانتخابات
86	الطعون في النتائج
89	الأحكام القضائية – ينجح اثنان
93	التوصيات
97	الملاحق
99	مهام مراقبي الانتخابات
101	أسماء المتطوعين لمراقبة الانتخابات 2008م
103	استمارة تطوع
105	نموذج "تقرير مراقبة الانتخابات"
107	تقارير المفوضية الأسبوعية التسعة
124	الميثاق الوطني لإصلاح السلطتين
127	معايير المرشح الصالح (5×5) + 5
128	تقرير بشأن مراقبة الانتخابات البرلمانية لمجلس الأمة 2006م

شكر وتقدير

- إلى أعضاء الهيئة الرقابية في "المفوضية العليا لشفافية الانتخابات" الذين أدوا هذه المسؤولية الشاقة والهامة، وهم السادة الآتية أسماؤهم:
 - د.محمد عبدالمحسن المقاطع
 - د.فيصل عبدالوهاب الفهد
 - اعتدال حمد مبارك العيار
 - حمود عقله العنزري.
- وإلى المتطوعين في أعمال المفوضية¹.
- وإلى مدير موقع الجمعية على الانترنت عبدالحميد علي عبدالمنعم.
- وإلى أعضاء مجلس الإدارة الذين شاركوني مراجعة هذا التقرير الختامي، وهم:
 - صلاح عبدالعزيز الحميضي - أمين السر.
 - سلمى حمد العيسى - عضو مجلس الإدارة.
- وإلى رؤساء تحرير الصحف المحلية الذين نشروا تقارير المفوضية أولاً بأول.

أتقدم إلى كل هؤلاء، بالشكر والتقدير على فكرهم وجهدهم في مراقبة انتخابات مجلس الأمة 2008م.. متمنيا لهم حياة تغمرها الصحة وتملؤها السعادة.

صلاح محمد الغزالي
رئيس مجلس الإدارة
جمعية الشفافية الكويتية

¹ انظر قائمة الأسماء في الملاحق.



المقدمة

تعتبر "الديمقراطية" أسلوباً أمثل للحكم في المجتمعات المعاصرة، فمن خلالها يشارك المجتمع في إدارة الدولة، وبواسطتها يعبر الشعب عن إرادته، لذلك حدد الدستور الكويتي مجالات ممارسة الديمقراطية في دولة الكويت، فكان في مقدمتها اختيار الشعب لممثليه في السلطة التشريعية.

ولكي تحقق الديمقراطية أهدافها من خلال الانتخابات العامة، لا بد أن تتحقق في تلك الانتخابات مجموعة من المعايير، يأتي في مقدمتها النزاهة والشفافية وحياد السلطة التنفيذية، فضلا عن الإدارة الكفؤة للعملية الانتخابية.

من هنا تأتي أهمية مراقبة الانتخابات، لكي نضمن، كمنظمات أهلية وأفراد في هذا المجتمع المدني، تحقق تلك المعايير المطلوبة في سير العملية الانتخابية.. وأن مشاركة المجتمع في التصويت لاختيار ممثليه قد تمت بالشكل الذي يضمن أن تعبر نتائجه تعبيراً حقيقياً لإرادة الناخبين في إطار الدستور والقوانين المنظمة للعملية الانتخابية.

من هذا المنطلق قامت جمعية الشفافية الكويتية بتشكيل "المفوضية العليا لشفافية الانتخابات" لمراقبة ورصد العملية الانتخابية لاختيار أعضاء مجلس الأمة في فصله التشريعي الثاني عشر، والتأكد من توفر كافة معايير النزاهة والشفافية وحياد الحكومة وكافة الجهات العامة.

التمهيد

رفع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح استقالة حكومته إلى حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله في يوم الاثنين 2008/3/17م، ثم صدر مرسوم أميري بحل مجلس الأمة في يوم الأربعاء 2008/3/19م، على أن يصدر مرسوم أميري في وقت لاحق بالدعوة إلى انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الثاني عشر.

في هذه الأجواء، ورغبة من جمعية الشفافية الكويتية في ممارسة دورها الأهلي في مراقبة شفافية ونزاهة الانتخابات، فقد قررت الجمعية تشكيل "المفوضية العليا لشفافية الانتخابات" خلال عطلة نهاية الأسبوع، لينعقد اجتماعها الأول في يوم السبت الموافق 2008/3/22م، ثم تم صدور تقرير المفوضية الأول عن مراقبة الانتخابات في يوم الاثنين 2008/3/24م.

ومع صدور مرسوم حل مجلس الأمة حلا دستوريا، يكون الموسم الانتخابي قد بدأ، حيث أن الانتخابات ستجرى خلال شهرين فقط من حل المجلس، فكانت هناك مجموعة من التصريحات الحكومية المبشرة بالخير بأن العملية الانتخابية ستجرى بكل شفافية ونزاهة، وأن الحكومة من خلال أجهزتها في وزارات "الداخلية" و"الإعلام" و"البلدية" و"العدل" و"الأوقاف والشؤون الإسلامية" و"الشؤون الاجتماعية والعمل" ستعمل على تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بانتخابات مجلس الأمة.

ويأتي في مقدمة تلك التصريحات، ما قاله سمو رئيس مجلس الوزراء لإحدى الصحف وعلى صدر صفحتها الأولى يوم 2008/3/23م أن الحكومة ستداهم الفرعيات وتعتقل المشاركين فيها.. كما كان هناك تصريح إيجابي آخر لوزير الداخلية أكد فيه أن شراء الأصوات تحت مجهر وزارة الداخلية.. كما صدر تصريح إيجابي ثالث من مدير عام بلدية الكويت حول تطبيق القانون بشأن المقار والدعاية الانتخابية على كافة المرشحين دون تمييز.

إن المبادرة الحكومية في تلك التصريحات الإيجابية هي بمثابة تعهد حكومي بأن انتخابات مجلس الأمة 2008 ستكون أفضل وأنزه انتخابات تشهدها البلاد.. من هذا المنطلق الايجابي فإننا في المفوضية قمنا برصد ومراقبة الانتخابات على فرضية أن صفحة الحكومة ناصعة البياض، وبدأنا نلاحظ مقدار ما سيقع على تلك الصفحة البيضاء من نقاط سوداء، نقوم بتناولها مع وسائل الإعلام بشكل أسبوعي من خلال تقارير تصدر عن المفوضية.

إن نزاهة الانتخابات البرلمانية في الكويت تمر بمرحلتين هامتين:
المرحلة الأولى وهي الممتدة من يوم الإعلان عن الانتخابات إلى يوم الاقتراع، وهي التي تقع فيها كل التجاوزات وكثير من الجرائم الانتخابية، والتي قد تؤدي في نهاية المطاف إلى توفير فرص النجاح لعدد كبير من أعضاء البرلمان بطرق ووسائل غير قانونية.
أما المرحلة الثانية وهي يوم الاقتراع، فهي مرحلة تدار من قبل القضاء الكويتي المشهود له بالنزاهة وبوجود عدد كبير من وكلاء المرشحين، مع ضرورة الانتباه لعمليات الفرز وعد الأصوات وتجميعها في ظل نظام جديد للدوائر.

ومن الملاحظات الهامة في هذا الموسم الانتخابي، أنه خلال الأسبوع الأخير من الاستعداد ليوم الاقتراع، تم الإعلان عن وفاة سمو الأمير الوالد الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح مساء يوم الثلاثاء



13/5/2008م، فتم الإعلان عن تعطيل مرافق الدولة يومي الأربعاء والخميس 14-15 مايو.. فيما جرت الانتخابات يوم السبت 17/5/2008م.

وبناء على ما جاء في الدستور الكويتي المواد 82/81/80 بشأن السلطة التشريعية، وعلى قانون الانتخاب رقم 35 لسنة 1962م والقوانين المعدلة له، فقد قامت "المفوضية العليا لشفافية الانتخابات" بمتابعة ورصد العملية الانتخابية لمعرفة مدى نزاهتها وشفافيتها ومطابقتها للدستور والقانون، والإعلان عن نتائج ذلك الرصد لمختلف وسائل الإعلام والجمهور.. ما يتعلق منها بالأجهزة الحكومية والجماعات السياسية والمرشحين وكل الأطراف التي تتعاطى وعملية الانتخابات.

وفيما يلي خلاصة عملية الرصد خلال هذا الموسم الانتخابي، آمليين أن يساهم هذا التقرير بتطوير العملية الانتخابية في المرات القادمة.

إعداد:

رئيس مجلس الإدارة

صلاح محمد الغزالي

مراجعة:

أمين سر مجلس الإدارة

صلاح عبدالعزيز الحميضي

عضو مجلس الإدارة

سلمى حمد العيسى

المفوضية العليا لشفافية الانتخابات

رغبة من جمعية الشفافية الكويتية في القيام برصد ومراقبة انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الثاني عشر 2008م وفق أسس منهجية ومعايير علمية، وانطلاقاً من تجربة الجمعية في مراقبة انتخابات مجلس الأمة عام 2006م، فقد تم اعتماد الجوانب التالية في عمل المفوضية:



من اليمين: د. المقاطع، العيار، الغزالي، د. الفهد، العنزي

(1) الاختصاصات

- تقوم "المفوضية" برصد ومراقبة انتخابات مجلس الأمة والتأكد من نزاهتها وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة، وعلى وجه الخصوص رصد ما يلي:
- 1/1- رصد ما يتعلق بقبود الناخبين وتعديلاتها وتحسينها قانونياً.
 - 2/1- رصد ظاهرة الانتخابات الفرعية والتبليغ عنها.
 - 3/1- رصد ظاهرة شراء الأصوات والتبليغ عنها.
 - 4/1- رصد مخالفات القانون بشأن المقار والدعاية الانتخابية.
 - 5/1- رصد حيادية الجهات الحكومية والمسؤولين فيها وعدم تقديم تسهيلات خدمية لمعاملات غير قانونية أو مخالفة للوائح والأنظمة.
 - 6/1- رصد تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين.
 - 7/1- رصد العنف أثناء الانتخابات.
 - 8/1- تدريب المراقبين الانتخابيين.
 - 9/1- مراقبة نزاهة وانسيابية الاقتراع داخل المراكز وحولها.
 - 10/1- أية ظواهر سلبية أو إيجابية أخرى تتصل بالعملية الانتخابية.

(2) أسس ومعايير مراقبة الانتخابات وقواعد سلوك المراقبين المتطوعين

تلتزم "المفوضية" بمجموعة من الأسس والمعايير المعنية بمراقبة الانتخابات، وهي بمثابة قواعد سلوك يجب على الأفراد المتطوعين في "المفوضية" الالتزام بها، وهي على النحو التالي:



1/2- الحيادية: ممارسة رصد الانتخابات بتجرد ودون انحياز إلى أي من المرشحين، وعدم الارتباط المالي أو التنظيمي أو الإداري لأعمال "المفوضية" بأي من الجماعات السياسية أو القبائل أو الطوائف ومن في حكمهم.

2/2- الشمولية: الأخذ بعين الاعتبار لجميع العوامل المتعلقة بأي من العمليات الانتخابية أثناء عملية المراقبة، وتوضيح الجوانب التي تمكنت من رصدها، والدوائر والمناطق التي شملتها عملية رصد الملاحظات، وأن تغطي الملاحظات كافة الجوانب الإيجابية والسلبية.

3/2- المؤسسية: يجب أن تصدر أية تصريحات حول سير العمليات الانتخابية من قبل الشخص المخول بالحديث نيابة عن "المفوضية" وليس الأفراد.

4/2- الشفافية: الإفصاح عن طرق رصد المعلومات المتعلقة بمراقبة الانتخابات، والتحليلات التي اعتمدت عليها، والمنهجية المتبعة في ذلك.

5/2- الدقة: الاعتماد على معلومات دقيقة وغير مشكوك فيها في عملية المراقبة.

6/2- المهنية: الالتزام بمبادئ العمل المهني والموضوعي، دون الشخصي، والعمل بعيداً عن العشوائية والانتقائية في تقويم سير العملية الانتخابية.

7/2- الالتزام بالقوانين: يحترم جميع المتطوعين في "المفوضية" سيادة القانون والحفاظ على النظام العام بالإضافة إلى تنفيذ أحكام القوانين والأنظمة.

8/2- تعارض المصالح: يجب على كل متطوع في "المفوضية" الإفصاح في أول يوم لتطوعه عن أي تعارض محتمل للمصالح بين تطوعه وبين أي من المرشحين في الانتخابات، ويتم الإفصاح بتعبئة الاستمارة المخصصة لذلك، وتقديمها إلى رئيس الجمعية، وعلى المتطوع - في هذه الحالة - عدم المشاركة في أي نشاط أو تقويم يتعلق بحالة ينطبق عليها "تعارض المصالح".

(3) الهيئة الرقابية

يدير أعمال "المفوضية العليا لشفافية الانتخابات" هيئة رقابية تتكون من الأشخاص الآتية أسماؤهم:

- صلاح محمد الغزالي.
- د.محمد عبدالمحسن المقاطع.
- اعتدال حمد مبارك العيار.
- د.فيصل عبدالوهاب الفهد.
- حمود عقله العنزري.

(4) أنشطة المفوضية :

في سبيلها لتحقيق أهدافها، نظمت المفوضية مجموعة من الأنشطة طوال فترة الموسم الانتخابي، وفيما يلي موجز لتلك الأنشطة:

جمعية الشفافية الكويتية
للإبلاغ عن فساد
بانتخابات مجلس
الأمة ٢٠٠٨ م

المفوضية العليا
لشفافية
الانتخابات

١- التلاعب بسجل الناخبين
٢- الانتخابات الفرعية
٣- العائلات الانتخابية
٤- تمويل الانتخابات
٥- شراء أصوات الناخبين
٦- العنف الانتخابي
٧- التحيز الإعلام الحكومي
٨- مخالفات الإعلانات
والمقرات
٩- استخدام دور العبادة
ودور العلم
١٠- استخدام أموال ومقار
الجمعيات والنقابات

للإبلاغ الدخول
لوقع الجمعية
www.transparency-
kuwait.org
ت: 5358901/2
ف: 5358903

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

دعوة للتطوع
لمراقبة انتخابات
مجلس الأمة
2008م

المفوضية العليا
لشفافية الانتخابات

تستقبل المتطوعين
للعمل كمراقبين
في
الدوائر الانتخابية

يحصل المتطوع على
تصريح خاص
بعد التدريب
وتعبده بالالتزام
بمهدونة
قواعد سلوك
المراقب الانتخابي

للتسجيل :
www.transparency-
kuwait.org
ت: 5358901/2
ف: 5358903

أ- المؤتمر الصحفي الأسبوعي:
نظمت المفوضية أول مؤتمر صحفي يوم الاثنين 2008/3/24م واستمرت بتنظيمه بشكل أسبوعي، حيث تنتقل للصحافة المحلية وبعض محطات التلفزيون ملاحظاتها الأسبوعية على مراقبة الانتخابات.. من خلال تقرير مكتوب، وقد صدر عن المفوضية تسعة تقارير أسبوعية.

ب- دعوة واستقبال المتطوعين:
تمت دعوة المواطنين للتطوع في أعمال المفوضية لتأهيلهم كمراقبين محليين للانتخابات وفقا للمعايير وقواعد السلوك المتعارف عليها دوليا، وذلك بهدف مراقبة مخالفات الانتخابات ورصدها وإبلاغ المفوضية عنها للتعامل معها، وتقديم كافة المعلومات التي تساعد على تفويم نزاهة الانتخابات.

ت- تأهيل وتدريب المتطوعين:
استقبلت المفوضية عددا من المتطوعين للعمل معها في مراقبة الانتخابات، بعضهم من أعضائها وبعضهم من المتطوعين من الجمهور، وقد تم استقبال المتطوعين وتدريبهم وتوزيعهم على أعمالهم وفق ما يلي:

تم إصدار إعلان في الصحف اليومية بفتح الدعوة لتسجيل مراقبين للانتخابات وتم استلام طلبات التسجيل والتأكد من توقيع كل متطوع على نموذج "تعارض المصالح" وقد سجل ما يزيد عن (150) متطوعا.	التسجيل
تم عقد دورة تدريبية للمراقبين الأوائل الذين تنصب مهامهم في إدارة أعمال المتطوعين وكان عنوان الدورة حول " إدارة المتطوعين " ، قدم الدورة نهال وجيه	التدريب
تم الإعداد لورشة عمل حول مراقبة الانتخابات تضمنت آلية العمل وكيفية التعرف على المخالفات وتم عقد الدورة كل أسبوع لضمان تدريب أكبر عدد ممكن من المتطوعين المسجلين وتم تدريب عدد يفوق (100) متطوع ، قدم الورشة حمود عقله العنزوي.	التسكين
تم توزيع المراقبين على الدوائر الخمس مع تعريفهم برئيس كل مجموعة لضمان انسيابية وصول المعلومات.	التصريح
منح كل مراقب رقم تصريح يخوله العمل في المفوضية ، وتم إصدار بطاقة لكل مراقب انتخابي	

¹ إعلانات تم نشرها في عدد من الصحف المحلية حول أعمال المفوضية.



ورشة عمل تدريب مراقبي الانتخابات

ث- رغبة بالتعاون مع منظمي الانتخابات:

من أهم عوامل نجاح العملية الانتخابية في أي دولة حول العالم هو مدى تحقق الشفافية في تلك العملية، ومقدار ثقة منظمات المجتمع المدني والجمهور بشكل عام بنزاهة الانتخابات، لذلك قامت الجمعية بمخاطبة كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل بتاريخ 2008/3/23م، وكذلك وزير العدل بتاريخ 2008/3/27م، ووزير الداخلية بتاريخ 2008/3/26م، كما خاطبت الجمعية رئيس اللجنة الاستشارية العليا المشرفة على انتخابات مجلس الأمة 2008 رئيس المحكمة الكلية المستشار خالد سالم في 2008/3/27م، ثم طلبت الجمعية موعدا للقاء سمو رئيس مجلس الوزراء، كل ذلك بهدف تقديم دعم جمعية الشفافية الكويتية كمنظمة أهلية للأجهزة الحكومية، في سبيل تأكيد التعاون لتحقيق الشفافية والنزاهة في الانتخابات العامة، كما أبدت الجمعية رغبتها بالتعاون مع الأجهزة المعنية بالدولة للإبلاغ عن أي حالات فساد انتخابي خلال الموسم الانتخابي الذي يمتد لمدة شهرين إلا أن كل تلك الجهود قوبلت بالتجاهل.

ج- المراقبة وإعداد التقارير:

باشر المراقبون أعمالهم وتم البدء باستلام تقاريرهم خلال الموسم الانتخابي الممتد لشهرين، حيث يتم تسليم التقارير كل يوم سبت حسب النماذج المعدة، وقد تركزت ملاحظات المراقبين في التقارير الأسبوعية على المخالفات التالية: مخالفات الدعاية الانتخابية ومقار المرشحين، الانتخابات الفرعية، جرائم شراء الأصوات، العنف الانتخابي، إساءة استعمال المرافق العامة ودور العبادة، إثارة النزعات العصبية.

ح- موقع الشفافية على الانترنت:

موقع جمعية الشفافية الكويتية على الانترنت من المواقع الإلكترونية المهمة لرصد الشفافية والنزاهة محليا ودوليا، ويرتاد هذا الموقع 1000 شخص بشكل يومي، وقد ارتفع عدد الزوار في الموسم الانتخابي إلى 1500 زائر ويصل أحيانا إلى 2000 زائر يوميا، لذلك كان مهما أن يواكب هذا الموقع الهام أحداث مراقبة الانتخابات، وأن يسلم الضوء عليها أولا بأول، مع نشر فوري لكافة تقارير

المفوضية، لذلك استحق مدير الموقع عبد الحميد علي عبد المنعم تكريما خاصا في حفل الختام مع الفريق المعاون.



موقع جمعية الشفافية على الانترنت

خ- برنامج تدريبي للوكيل والمندوب:

نظمت جمعية الشفافية الكويتية برنامجا تدريبيا بعنوان "دور الوكيل والمندوب في مراقبة الانتخابات" وذلك في يوم الجمعة 2008/5/16، تم خلاله تدريب عدد من المتطوعين في المفوضية وعدد من وكلاء ومندوبي بعض المرشحين، وقد قام بتقديم البرنامج الخبير الدستوري وعضو المفوضية أ.د. محمد المقاطع.

د- مراقبة يوم الاقتراع:

تم تخصيص غرفة عمليات لمدة 12 ساعة وهي مدة الاقتراع، وذلك لاستقبال كافة الملاحظات بشأن سير العملية الانتخابية، من خلال تخصيص خط ساخن للتواصل المستمر مع كل المراقبين في كافة الدوائر الانتخابية.

ذ- استقبال الوفود الدولية:

استقبلت جمعية الشفافية الكويتية العديد من الوفود الدولية للإطلاع على التجربة الكويتية في الانتخابات، حيث حضر وفد من الجمعية البحرينية للشفافية، ومجموعة من ممثلي الدول العربية الأعضاء في المعهد الديمقراطي الوطني ومقره واشنطن، وممثلين عن المنظمة الدولية لتقارير الديمقراطية ومقرها برلين.



وفود متعددة من دول عربية وأجنبية في ضيافة جمعية الشفافية الكويتية خلال موسم الانتخابات

ر- تكريم المراقبين :

تم تنظيم حفل لتكريم المتطوعين من المراقبين بحضور رئيس جمعية الشفافية الكويتية ورئيس المفوضية العليا لشفافية الانتخابات صلاح الغزالي وأمين سر الجمعية صلاح الحميضي.



حفل تكريم المتطوعين

المخلص التنفيذي

بعد صدور المرسوم الأميري بحل مجلس الأمة في 2008/3/19م، فقد كان معلوماً أن الانتخابات ستجري خلال شهرين، وفقاً للمادة (107) من الدستور، أي قبل 2008/5/19م.

واعتباراً من تاريخ حل مجلس الأمة، فإن أهم بند كان على جدول أعمال اجتماعات مجلس الوزراء هو موضوع إدارة الانتخابات بشكل شفاف ونزيه يضمن الوصول إلى الإرادة الحقيقية للناخبين في اختيار من يمثلهم في السنوات الأربع القادمة في السلطة التشريعية.

وفي أجواء دقيقة وحساسة كانت الكويت تمر بها خلال الموسم الانتخابي، مع وجود بعض الضبابية في الموقف الحكومي، وخاصة تأخر صدور المرسوم الأميري بتحديد موعد الانتخابات، فقد كان هناك الكثير من التأويلات السلبية للتصرفات والأفعال التي قامت بها أجهزة الدولة المختلفة.. إلا أننا في الجمعية نحرص على أن يصدر تقويمنا لعملية إدارة الانتخابات وفق معايير موضوعية ووسائل قياس وتحليل علمية، تعتمد في جوهرها على الأمور المعلنة الظاهرة في العملية الانتخابية، مع التحليل المنطقي للحدث بعد الإحاطة بجوانبه الأخرى.

من تلك المنطلقات فإنه يمكن تقويم شفافية ونزاهة انتخابات مجلس الأمة 2008م وفق مرحلتين:

المرحلة الأولى – من يوم حل مجلس الأمة إلى يوم ما قبل الاقتراع:

وهي مرحلة هامة جداً نلخصها بما يلي:

1- بلدية الكويت :

كان أدائها جيداً بدرجة عالية في التعامل مع مقار المرشحين والدعاية الانتخابية.

2- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

كان أدائها جيداً بدرجة عالية في منع استخدام دور العبادة للأغراض الانتخابية لصالح بعض المرشحين، وفي التوعية العامة للجمهور لتجنب الجرائم الانتخابية، مع إمكانية أن يكون للوزارة مستقبلاً دور أفضل في توعية الناخبين.

3- وزارة الإعلام:

فيما يتعلق في وقوفها على الحياد فيما بين المرشحين، فقد كان موقف الوزارة جيداً بدرجة عالية، فلم يسجل أي خلل في هذا الجانب، في حين كان تقصير الوزارة في الجوانب التالية:

أ- عدم قيام الوزارة بدور توعوي هام لتثقيف الناخبين فيما يتعلق بالجرائم الانتخابية.



ب- تأخر الوزارة في إصدار اللائحة التنفيذية والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون 2007/61 بشأن الإعلام المرئي والمسموع، ومنها نظام ترخيص البث وشروط وضوابط تغطية القنوات المرئية والمسموعة لانتخابات مجلس الأمة والمجلس البلدي.. وحين صدرت اللائحة التنفيذية كانت ناقصة ولم تعالج عددا من المسائل مثل سقف الصرف على إعلانات المرشحين.

4- وزارة الداخلية:

أ- منع الانتخابات الفرعية: حاولت الوزارة أن تمنع انعقاد تلك الانتخابات المجرمة قانوناً، وللمرة الأولى في تاريخ انتخابات مجلس الأمة استخدمت الوزارة القوة لمنع الفرعيات وتعاملت مع الظاهرة بشكل جدي للغاية، وتحمل رجال الأمن مسؤولية كبرى في هذا الأمر.. في حين أخذ على الوزارة مواجهتها القوية لبعض الانتخابات الفرعية وسكوتها عن بعضها الآخر.

ولم تنجح وزارة الداخلية في نهاية الأمر في منع الفرعيات، حيث أنجزت معظم القبائل انتخاباتها.. ويبقى الأمل في الأحكام القضائية التي ستصدر نتيجة تحويل وزارة الداخلية لعدد غير قليل من المتهمين إلى النيابة العامة، بأن تكون تلك الأحكام رادعة لمن يخطط لإجرائها مستقبلاً.

ب- منع شراء أصوات الناخبين: حاولت الوزارة أن تمنع تلك الظاهرة، وقد نجحت في ضبط حادثتين في كل من الدائرة الثالثة والدائرة الخامسة، وهي المرة الأولى التي يتم فيها ضبط أشخاص متهمين بشراء الأصوات في الكويت، وقد كانت إجراءاتها تلك رادعا لبعض الراغبين بالترشح ممن عرف عنهم شراء الأصوات حيث قرروا صرف النظر عن الترشح.. مع ملاحظة أن هناك شكوكاً لدى عدد كبير من المواطنين في أن هناك حالات شراء أصوات أخرى لم يتم التعامل معها بالطريقة نفسها.

5- مجلس الوزراء:

أشرف المجلس على سير الاستعدادات لانتخابات أعضاء مجلس الأمة، ورغم حرص المجلس على نزاهة الانتخابات، وحياد الحكومة أمام كافة المرشحين إلا أن ذلك شابته بعض السلبيات ومنها:

أ- مراسيم لا تحتمل التأخير: لقد سمح الدستور بصدور مراسيم خلال فترة غياب مجلس الأمة، على أن تعرض عليه في أول اجتماع له، وقد أعد مشروع مرسوم بقانون في شأن تنظيم الاجتماعات والمواعب العامة، لوحظ فيه الكثير من المثالب، سرعان ما اضطرت الحكومة إلى التراجع عنه بعد التحرك المنظم والواسع من جانب المنظمات الأهلية والمرشحين ضد ذلك المشروع.

ب- الخدمات الحكومية للمرشحين: جرت العادة أن يتم تسهيل تقديم تلك الخدمات لبعض المرشحين دون غيرهم، ولكن في هذه الانتخابات كانت تعليمات مجلس الوزراء واضحة ومعلنة لكل الجهات العامة بمنع تلك الظاهرة، خاصة مع قيامها بتشكيل فريق لمتابعة ورصد أي مخالفات تقع ومعالجة ذلك بالسرعة الممكنة.

ت- حرمان بعض المرشحين للترشح: لقد حدد القانون الحالات التي يحرم منها المواطن من ترشيح نفسه للانتخابات، وقد أقدمت الحكومة على حرّم خمسة مرشحين، ثلاثة منهم طعنوا بالقرار الحكومي وقضت المحكمة لصالحهم، اثنان من هؤلاء الثلاثة استطاعا اللحاق



بالترشح في آخر يوم قبل الاقتراع، والثالث لم يستطع وقدم طعنا للقضاء.. وقد أدى قرار الحكومة بالشطب ورفض القضاء لتلك القرارات إلى إحراج الحكومة بشكل كبير.

ث- رفضت الحكومة كل محاولات المنظمات الأهلية للمشاركة في مراقبة الانتخابات لتحقيق المزيد من الشفافية والنزاهة، حيث تقدمت جمعية الشفافية الكويتية بطلبها إلى كل من مجلس الوزراء ووزارتي الداخلية والعدل.

المرحلة الثانية – يوم الاقتراع:

وهي المرحلة الأهم، وقد تعامل مع هذه المرحلة كل من القضاء والحكومة ممثلة بأكثر من وزارة:

- 1- كان أداء الحكومة في هذا اليوم جيدا، فمن خلال وزارة الداخلية تم توفير الأمن اللازم للجان الاقتراع مع توفير انسيابية التصويت، ومن خلال وزارة الإعلام تحققت الشفافية بدرجة عالية جدا من خلال النقل المباشر بواسطة التلفزيون والإذاعة لما يدور في اللجان بمختلف الدوائر الانتخابية.
- 2- أما وزارة العدل واللجنة العليا التي أشرفت على الانتخابات، فعلى الرغم من الإشادة الكبيرة بنزاهة القضاء الكويتي، إلا أننا شهدنا أخطاء كثيرة في عمليات تجميع الأرقام وتم إدخال نظام آلي لعد الأصوات، أثر بشكل كبير في النتائج النهائية المعلنة، أدت إلى تقديم (33) طعنا في النتائج شملت الدوائر الخمس كلها.. وقد حكم القضاء لصالح مرشحين بإعلان فوزهما بدلا من اثنين دخلا مجلس الأمة فعلا، كما تغيرت أصوات العديد من المرشحين بعد الطعون.

هذا على مستوى الأجهزة الرسمية.. أما على مستوى أداء المنظمات الأهلية والجماعات السياسية والقبلية، فيمكن تلخيصها في ما يلي:

- 1- **المنظمات الأهلية:** مارست تلك المنظمات دورها بشكل إيجابي وكبير حيث شكلت جماعات ضغط على المرشحين لإقناعهم ببرامج عمل محددة تخدم المجتمع المدني.. كما تجنبت تلك المنظمات أي استغلال لها لمصلحة تيار سياسي أو قبلي أو مرشح، وفق ما يحظره القانون.
- 2- **الجماعات السياسية:** لقد كان موعد الانتخابات مفاجئا لكثير منهم، فلم تقدم ما هو متوقع منها، فانشغلت بيوميات العمل الانتخابي، ولم تقدم برامج انتخابية إلا بعض تلك الجماعات، فيما وقع بعضها بأخطاء كبيرة.
- 3- **القبلية:** بالرغم من أن القانون يجرم الانتخابات الفرعية القائمة على العصبية، إلا أن هذه الانتخابات قد شهدت نموا حادا للتعصب للقبيلة على حساب الدولة، وصل إلى حد المواجهة العنيفة ما بين أجهزة الدولة الأمنية وبعض أبناء القبائل.
- 4- **الطائفية:** كذلك يجرم القانون الانتخابات الفرعية القائمة على أسس طائفية، وعلى الرغم من أننا لم نشاهد أي انتخابات تمهيدية طائفية، إلا أن معظم القوائم الانتخابية – باستثناء حالة أو اثنين – قد تشكلت فيها القوائم الانتخابية من طائفة واحدة إما سنية وإما شيعية.



5- **العنف الانتخابي:** لا يوجد عنف انتخابي فيما بين المرشحين والأطراف التي يمثلونها سواء أكانت جماعات سياسية أم قبلية أم عائلية – باستثناء حالة أو اثنتين – في حين ظهر العنف الانتخابي حينما أرادت وزارة الداخلية منع الانتخابات الفرعية فحدثت عدة حالات من التصادم بين بعض أبناء القبائل والأجهزة الأمنية.

لقد كانت المحصلة النهائية لنتائج انتخابات مجلس الأمة 2008م هي:

- 1- 17 نائبا (34%) وصلوا إلى مقاعد البرلمان من خلال خوضهم انتخابات فرعية مجرمة قانونا، وعليهم قضايا منظورة أمام القضاء.
- 2- نائب واحد (2%) محال إلى النيابة العامة بتهمة شراء أصوات الناخبين.
- 3- (33) طعناً في نتائج الانتخابات شملت الدوائر الخمس كلها، تم الحكم بنجاح اثنين ممن لم يحالفهما النجاح في النتائج المعلنة بعد الفرز.

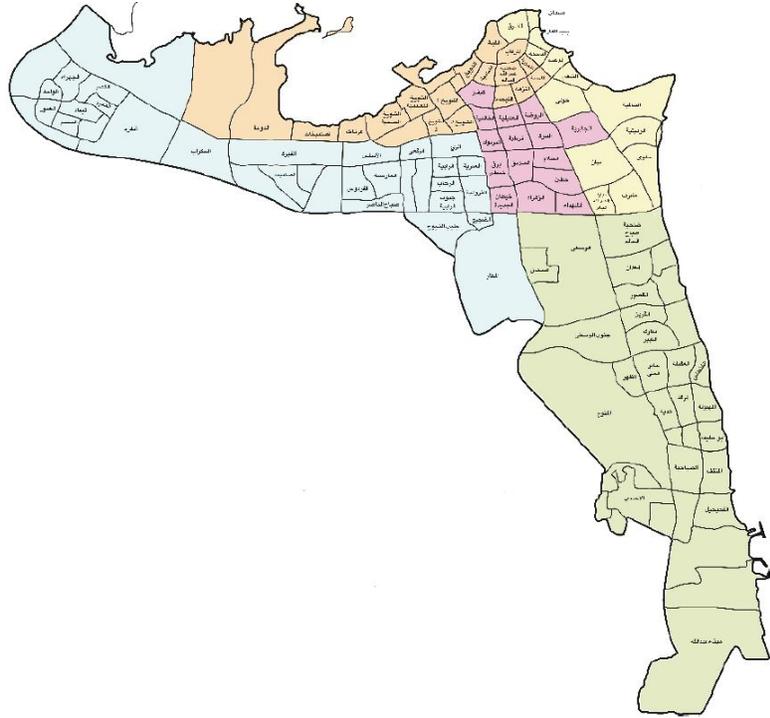
أملين الاستفادة من هذا التقرير لتطوير إدارة العمليات الانتخابية مستقبلا.

المقترعون والدوائر الانتخابية

فيما يلي أعداد الناخبين ذكورا وإناثا موزعين على الدوائر الانتخابية الخمس: ¹

المجموع	الإناث	الذكور	الدائرة
66641	36571	30070	الأولى
41365	22103	19262	الثانية
58674	33056	25618	الثالثة
93711	54351	39360	الرابعة
101294	54418	46876	الخامسة
361685	200499	161186	الإجمالي

والخريطة التالية تبين توزيع المناطق داخل الدوائر الانتخابية الخمس: ²



¹ موقع وزارة الداخلية على الانترنت.

² جريدة الجريدة

فيما يلي المناطق السكنية وغير السكنية موزعة حسب الدوائر الانتخابية الخمس:¹

اسم الدائرة	المناطق التي تشملها الدائرة
الدائرة الانتخابية الأولى	الشرق، الدسمة، المطبة، دسمان، بنيد القار، الدعية، الشعب، جزيرة فيلكا وسائر الجزر، حولي، النقرة، ميدان حولي، بيان، مشرف، السالمية، البدع، الراس، سلوى، الرميثة، ضاحية مبارك العبدالله الجابر.
الدائرة الانتخابية الثانية	المرقاب، ضاحية عبدالله السالم، القبلة، الشويخ، الشامية، القادسية، المنصورية، الفيحاء، النزهة، الصليخات، الدوحة، غرناطة، القيروان.
الدائرة الانتخابية الثالثة	كيفان، الروضة، العديلية، الجابرية، السرة، الخالدية، قرطبة، اليرموك، أبرق خيطان، خيطان الجديدة، السلام، الصديق، حطين، الشهداء، الزهراء.
الدائرة الانتخابية الرابعة	الفروانية، الفردوس، العمرية، الرابية، الرقعي، الأندلس، جليب الشيوخ، ضاحية صباح الناصر، الشدادية، صيهد العوازم، الرحاب، العضيلية، العارضية، اشبيلية، ضاحية عبدالله المبارك، الجهراء الجديدة، الصليبية والمساكن الحكومية، مدينة سعد العبدالله، الجهراء ومناطق البر الممتدة من حدود دولة الكويت مع العراق شمالا وغربا وحدود الكويت مع المملكة العربية السعودية حتى مركز المتياهة جنوبا.
الدائرة الانتخابية الخامسة	الأحمدي، المقوع، وارة والصبيحية والجعيديان حتى حدود الكويت مع المملكة العربية السعودية غربا، هدية، الفنتاس، المهبولة، أبو حليفة، الفنتيس والمسيلة وضاحية صباح السالم، الرقة، الصباحية، الظهر، العقيلة، القرين، العدان، القصور، مبارك الكبير، ضاحية فهد الأحمد، ضاحية جابر العلي، الفحيحيل، المنقف، ضاحية علي صباح السالم، ميناء عبدالله، الزور، الوفرة وتشمل المنطقة الجنوبية حتى حدود الكويت مع المملكة العربية السعودية جنوبا.

¹ من القانون 2006/42 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة.

الجزء الأول – الاستعداد للانتخابات

موعد الانتخابات

وفقاً للمادة 107 من الدستور، يجب إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ حل مجلس الأمة الذي تم في 2008/3/19م، وقد جرت العادة في المرات التي تم فيها حل مجلس الأمة عام 1999م وعام 2006م أن يتم الإعلان عن موعد الانتخابات مع إعلان حل المجلس، ولكن في هذه المرة 2008م قرر مجلس الوزراء في اجتماعه يوم الاثنين 2008/3/24م تأخير صدور المرسوم الأميري بالدعوة إلى الانتخابات إلى موعد لا يتجاوز 17 ابريل 2008م، وتراوحت ردود الفعل في الساحة الانتخابية بين التحليلات التالية:

- 1) أن التأجيل يعطي فرصة لاستكمال الانتخابات الفرعية القبلية، وهو تحليل مستبعد.
- 2) أن التأجيل يعطي الفرصة لمراجعة الحسابات لعموم الجماعات السياسية والقبائل والكتل والأفراد المرشحين، خاصة وأن الانتخابات تجري ضمن نظام جديد للدوائر.

الوَسْط

www.alwasat.com.kw

www.alwasat.com.kw

الترتيب فيه بالإنجليزية والفرنسية
الترتيب على الشبكات في اللغة العربية
مختلج بالإنجليزية



www.alwasat.com.kw

مصادر سياسية: تأجيل نشر مرسوم الدعوة يكشف التدخل الحكومي في الانتخابات

مصادر وزارية: الحكومة تمكك الحق الدستوري في تحليل موعد نشر مرسوم الدعوة

كتبت المندوبين

فردت مصادر سياسية عن تأجيل نشر مرسوم الدعوة للانتخابات، مؤكدة أن هذا القرار يكشف عن تدخل حكومي واضح في العملية الانتخابية، بينما نفت مصادر وزارية هذا التفسير، مؤكدة أن القرار يتواءم مع الدستور.

من جانبها، قالت مصادر سياسية مطلعة: «تأجيل نشر مرسوم الدعوة للانتخابات هو إجراء غير عادي، خاصة في ظل وجود موعد محدد في الدستور. هذا التأجيل يفتح الباب أمام تدخل الحكومة في العملية الانتخابية، مما يهدد نزاهتها ونزاهة العملية الديمقراطية». وأضافت: «هناك شكوك كبيرة من قبل المواطنين حول دوافع هذا القرار، خاصة في ظل وجود تحركات غير طبيعية في الدوائر الانتخابية».

في المقابل، نفت مصادر وزارية هذا التفسير، مؤكدة أن القرار يتواءم مع الدستور. وقالت: «القرار الصادر من مجلس الوزراء بشأن تأجيل نشر مرسوم الدعوة للانتخابات هو قرار طبيعي، يتواءم مع الدستور والقوانين المعمول بها. الحكومة ملتزمة بالشفافية والنزاهة في العملية الانتخابية».

وتابعت: «مجلس الوزراء اتخذ هذا القرار بعد استشارة الجهات المعنية، وهو قرار يهدف إلى تحسين العملية الانتخابية، وليس له أي علاقة بالتدخل الحكومي. نحن نؤمن بالشفافية والنزاهة في العملية الانتخابية».

في الختام، يبدو أن تأجيل نشر مرسوم الدعوة للانتخابات قد أثار جدلاً واسعاً في المجتمع الكويتي، مما يعكس أهمية هذه العملية في الحياة الديمقراطية. ويتوقع أن تستمر التحليلات والنقاشات حول هذا الموضوع في المستقبل القريب.

شفافية، استعرضت تقرير لإسراع تكفي مقبوضة لتعليا لشفافية الانتخابات

صلاح الدغزالي: على الحكومة إصدار نفي رسمي للحديث الدائر عن تأجيل الانتخابات إلى ما بعد 17 مايو

كتبت المندوبين

أكد صلاح الدغزالي، عضو مجلس الأمة، على ضرورة الشفافية في العملية الانتخابية، مطالباً الحكومة بإصدار نفي رسمي للحديث الدائر عن تأجيل الانتخابات إلى ما بعد 17 مايو. وقال: «الشفافية هي الأساس لأي عملية ديمقراطية، ونحن نطالب الحكومة بالشفافية الكاملة في جميع خطوات العملية الانتخابية».

وأضاف: «نحن نعلم أن هناك حديثاً دائراً عن تأجيل الانتخابات، وهذا أمر غير طبيعي في ظل وجود موعد محدد في الدستور. نأمل من الحكومة إصدار نفي رسمي لهذا الحديث، مما يطمئن المواطنين على نزاهة العملية الانتخابية».

في المقابل، نفت مصادر حكومية هذا التفسير، مؤكدة أن القرار يتواءم مع الدستور. وقالت: «القرار الصادر من مجلس الوزراء بشأن تأجيل نشر مرسوم الدعوة للانتخابات هو قرار طبيعي، يتواءم مع الدستور والقوانين المعمول بها. الحكومة ملتزمة بالشفافية والنزاهة في العملية الانتخابية».

وتابعت: «مجلس الوزراء اتخذ هذا القرار بعد استشارة الجهات المعنية، وهو قرار يهدف إلى تحسين العملية الانتخابية، وليس له أي علاقة بالتدخل الحكومي. نحن نؤمن بالشفافية والنزاهة في العملية الانتخابية».

في الختام، يبدو أن تأجيل نشر مرسوم الدعوة للانتخابات قد أثار جدلاً واسعاً في المجتمع الكويتي، مما يعكس أهمية هذه العملية في الحياة الديمقراطية. ويتوقع أن تستمر التحليلات والنقاشات حول هذا الموضوع في المستقبل القريب.

مع ملاحظة أن الحملات الانتخابية لن تبدأ إلا بعد إغلاق باب الترشيح، وهذا يعني أن هناك عشرين يوماً فقط، أي إنه يقلص الفترة المخصصة للحملات الانتخابية وطرح مشاريع وبرامج المرشحين، مما يقلل من تعرف الناخبين على المرشحين، كما يقلل من هجوم المرشحين على الحكومة في الحملات الانتخابية.

1 جريدة الراي 2008/4/2م.
2 جريدة الوسط 2008/3/26م.

ومع هذا التأخير في الإعلان الرسمي عن موعد الانتخابات فقد دار حديث في الساحة الانتخابية حول احتمالات التأجيل لموعد الانتخابات إلى ما بعد 2008/5/17م، أي أن حل المجلس سيكون حلاً غير دستوري، وهو خبر نشرته صحيفتان يوم الجمعة 2008/3/28م، وجريدة أخرى يوم السبت 2008/3/29م، وكان من المؤمل إصدار نفي حكومي للخبر بدلاً من السكوت.

وفي اليوم العشرين لحل المجلس، جاء قرار مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد في 2008/4/7م ليحدد موعد صدور المرسوم ببيوم 13 أبريل وفتح باب الترشيح من يوم الاثنين 14 إلى يوم الأربعاء 23 أبريل 2008م، ولئن جاء تحديد تلك المواعيد بالتوافق مع القوانين المعنية، إلا أنها المرة الأولى في تاريخ الكويت السياسي الحديث يتأخر فيها صدور المرسوم بالدعوة إلى الانتخابات كل هذه المدة.

وبالفعل، نشر المرسوم الأميري بالدعوة إلى الانتخابات بالجريدة الرسمية يوم الأحد 2008/4/13م ليحدد فتح باب الترشيح من يوم الاثنين 14 إلى يوم الأربعاء 23 أبريل 2008م.. على أن تجرى انتخابات الفصل التشريعي الثاني عشر لمجلس الأمة يوم السبت 2008/5/17م.

مراسيم لا تحتتمل التأخير

سمح الدستور الكويتي في المادة (71) بإصدار مراسيم شريطة وجود ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتتمل التأخير، وقد وافقت الحكومة في اجتماع مجلس الوزراء يوم الاثنين 2008/4/7م على صدور مرسوم في شأن تنظيم الاجتماعات والمواعب العامة على أن تتم المصادقة عليه في اجتماع المجلس يوم الاثنين 2008/4/14م ورفعها إلى حضرة صاحب السمو، وهو قانون لا تتوافر فيه حالة الاستعجال التي لا تحتتمل التأخير، خاصة وأن الفترة الباقية على عودة انعقاد مجلس الأمة في حدود شهر واحد، كما أنه يثير جدلاً واسعاً باعتباره شبيهاً بالقانون الذي أبطلته المحكمة الدستورية في عام 2006م إن لم يكن أسوأ منه.. هذا وقد قام اثنتا عشرة جمعية نفع عام - بمبادرة من جمعية الخريجين - في يوم الخميس 2008/4/10م بتنظيم مؤتمر صحفي والتوقيع على بيان عبروا من خلاله عن رفضهم لإصدار هذا المرسوم، كما نظم الاتحاد الوطني لطلبة الكويت في يوم الأحد 2008/4/13م تجمعاً في ساحة الإرادة قرب مبنى مجلس الأمة للتعبير عن رفض المرسوم، مما اضطر الحكومة للتراجع عن قرارها في اعتماد المرسوم على أن تحيله إلى مجلس الأمة للنظر فيه، وهو موقف جيد يتناسب ورده الفعل الشعبية التي أجمعت على رفض ذلك المرسوم.

ممنولها عبروا عن استيائهم الشديد ورفضهم التام للمرسوم معتبرين إياه تعديلاً على الدستور

12 جمعية نفع عام وقّعت على رفض قانون التجمعات باعتباره غير دستوري



صدر بيان مشترك يضم 12 جمعية نفع عام في الكويت، عبروا فيه عن استيائهم الشديد ورفضهم التام للمرسوم رقم 12 لسنة 2008م، باعتباره غير دستوري، وذلك في إطار حرصهم على حماية الحقوق الدستورية للمواطنين.

وقد وافقت الحكومة في اجتماع مجلس الوزراء يوم الاثنين 2008/4/7م على صدور مرسوم في شأن تنظيم الاجتماعات والمواعب العامة على أن تتم المصادقة عليه في اجتماع المجلس يوم الاثنين 2008/4/14م ورفعها إلى حضرة صاحب السمو، وهو قانون لا تتوافر فيه حالة الاستعجال التي لا تحتتمل التأخير، خاصة وأن الفترة الباقية على عودة انعقاد مجلس الأمة في حدود شهر واحد، كما أنه يثير جدلاً واسعاً باعتباره شبيهاً بالقانون الذي أبطلته المحكمة الدستورية في عام 2006م إن لم يكن أسوأ منه.. هذا وقد قام اثنتا عشرة جمعية نفع عام - بمبادرة من جمعية الخريجين - في يوم الخميس 2008/4/10م بتنظيم مؤتمر صحفي والتوقيع على بيان عبروا من خلاله عن رفضهم لإصدار هذا المرسوم، كما نظم الاتحاد الوطني لطلبة الكويت في يوم الأحد 2008/4/13م تجمعاً في ساحة الإرادة قرب مبنى مجلس الأمة للتعبير عن رفض المرسوم، مما اضطر الحكومة للتراجع عن قرارها في اعتماد المرسوم على أن تحيله إلى مجلس الأمة للنظر فيه، وهو موقف جيد يتناسب ورده الفعل الشعبية التي أجمعت على رفض ذلك المرسوم.

الجمعية العربية - الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان - الجمعية القومية الاجتماعية - الجمعية العربية - الجمعية العربية الكويتية - جمعية الصالحين الكويتية - جمعية الشفافية الكويتية - رابطة أبناء الكويت - هيئة الكويت للتعليم والتدريب (الترغيب) - جمعية أبناء جمعية الكويتيين (جامعة الكويت) - جمعية الصالحين والعاملين الكويتية - جمعية المنهجين - جمعية الكويتية للثقافة من المال العام - الجمعية الاقتصادية الكويتية.

وقد وافقت الحكومة في اجتماع مجلس الوزراء يوم الاثنين 2008/4/7م على صدور مرسوم في شأن تنظيم الاجتماعات والمواعب العامة على أن تتم المصادقة عليه في اجتماع المجلس يوم الاثنين 2008/4/14م ورفعها إلى حضرة صاحب السمو، وهو قانون لا تتوافر فيه حالة الاستعجال التي لا تحتتمل التأخير، خاصة وأن الفترة الباقية على عودة انعقاد مجلس الأمة في حدود شهر واحد، كما أنه يثير جدلاً واسعاً باعتباره شبيهاً بالقانون الذي أبطلته المحكمة الدستورية في عام 2006م إن لم يكن أسوأ منه.. هذا وقد قام اثنتا عشرة جمعية نفع عام - بمبادرة من جمعية الخريجين - في يوم الخميس 2008/4/10م بتنظيم مؤتمر صحفي والتوقيع على بيان عبروا من خلاله عن رفضهم لإصدار هذا المرسوم، كما نظم الاتحاد الوطني لطلبة الكويت في يوم الأحد 2008/4/13م تجمعاً في ساحة الإرادة قرب مبنى مجلس الأمة للتعبير عن رفض المرسوم، مما اضطر الحكومة للتراجع عن قرارها في اعتماد المرسوم على أن تحيله إلى مجلس الأمة للنظر فيه، وهو موقف جيد يتناسب ورده الفعل الشعبية التي أجمعت على رفض ذلك المرسوم.

وكذلك صدر مرسوم بقانون رقم 2008/25 بتعديل بعض أحكام قانون انتخاب أعضاء مجلس الأمة 1962/35 لمعالجة المستجدات الخاصة بتقليص عدد الدوائر إلى خمس، على أمل أن يساهم هذا

¹ جريدة الأنباء 2008/4/11م

القانون في تنظيم عملية الفرز، حيث وضع حلا لكثرة عدد المندوبين في كل لجنة ليكون 15 مندوبا فقط عن كل مرشح، واستعاض عن ذلك بزيادة عدد وكلاء المرشح ليكون له وكيل في كل "مدرسة" وتعديل ميعاد التنازل عن الترشيح بسبعة أيام بدلا من أربعة، والإعلان في يوم الانتخابات عن أسماء المرشحين بعرضها على أبواب اللجان الانتخابية بالدوائر.. ورغم إيجابية هذا القانون، إلا أنه احتوى على تداخل إجرائي يجب معالجته في من يقوم بتسليم صناديق الاقتراع إلى مجلس الأمة بعد الانتهاء من فرزها.. مما يتطلب اتباع إجراء يحفظ صحة هذه العملية بقيام رئيس اللجنة الفرعية بتسليم الصندوق إلى رئيس اللجنة الأصلية وتوقيعه على ذلك ثم إعادة تسليم الصندوق من قبل الأخير إلى رئيس اللجنة الفرعية ليقوم بنقله إلى مجلس الأمة حسب ما هو مقرر في قانون الانتخاب.. ولئن لقي هذا المرسوم اعتراضا من بعض المرشحين، إلا أنه تم استدراكه في الجهات التي تشرف على الانتخابات من خلال التعليمات الشفهية في تنظيم نقل الصناديق.

المرشحون

- **الدائرة الأولى:** إجمالي المرشحين في الدائرة (65) منهم (61) رجلا و (4) نساء.

1) احمد ابراهيم خورشيد عوض	2) خالد حسين عبد علي الشطي	3) فوزي ابراهيم الدويسان
4) احمد حاجي علي عبدالله لاري	5) خالد عبدالله احمد ابراهيم النوه	6) فيصل سعود صالح الدويسان
7) احمد عبدالله ناصر المرشد	8) خالد محمد التميمي الحوطي	9) فيصل عبدالوهاب بورسلي
10) أمينة جاسم محمد حسين القلاف	11) خليل ابراهيم محمد الصالح	12) قاسم محمد علي الصراف
13) انور جواد احمد بوخمسين	14) رضا علي النقي	15) كاظم عباس حسن ابل
16) ايمن علي محمد علي الخرس	17) سالم مثير احمد مثير الاذينة	18) كامل غضبان القلاف
19) بدر جعفر يوسف حسن الشيبه	20) سعد سلطان سلمان المزعل	21) مبارك سالم مبارك الحريص
22) بدر فالخ خليفة عقيل العازمي	23) صالح احمد حسين عاشور	24) محمد حسن يوسف الكندري
25) خالد عبد الحميد زامل الزامل	26) صالح عبدالعزيز علي البديوي	27) محمد راشد عبدالله الحفيتي
28) جابر سيد خلف البهبهاني	29) صالح محمد صخي العنزي	30) محمد سالم علي نجم السنافي
31) جاسم علي محمد شريف احمد	32) صالح نوح صالح المسباح	33) محمد عبدالوهاب خورشيد
34) جاسم محمد خضر حسن الخضر	35) صباح حميد احمد العلي	36) مخلد راشد سعد غريب العازمي
37) جعفر جمعة محمد صفر العابدين	38) عبدالله يوسف الرومي	39) مدغش محمد سعد الهاجري
40) جمال احمد جمال محمد الكندري	41) عبدالله يوسف محمد الكندري	42) مشاري خالد حبيب الصراف
43) جميل ميرزا حسين عبدالله	44) عبدالمجيد عبدالله خلف البناي	45) منصور محمد منصور الخزام
46) حسن عباس جاسم محمد الدريع	47) عبدالمحسن مدعج المدعج	48) نادية سليمان العبدالعالي
49) حسن عبدالله احمد جوهر	50) عبدالواحد محمود العوضي	51) نجلاء علي نقي النقي
52) حسين سعد حسين احمد بوحم	53) عدنان سيد عبدالصمد سيد زاهد	54) نواف سليمان علي الفزيح
55) حسين علي القلاف البحراني	56) علي حسن عبدالله حسن الاستاد	57) نوري يوسف حسين الوتر
58) حسين محمود محمد غلوم	59) علي حسين غلوم حيدر البلوشي	60) هاني سليمان ابراهيم الخليف
61) حسين ناصر محمد الحريتي	62) عيسى حجي موسى	63) وليد احمد يعقوب يوسف
64) خالد حسين عباس احمد الدوخي	65) فاطمة حجي خضر محمد عبدلي	

- **الدائرة الثانية:** إجمالي المرشحين في الدائرة (47) منهم (45) رجلا و (2) نساء.

1) احمد حسين حجي رضا فيروز	2) سعد غصاب زايد المطيري	3) فايز سالم سعد النشوان
4) احمد علي عبدالله دين	5) سعود عبدالعزيز المطيري	6) مؤيد عبدالله خلف السعيد
7) بدر عبيد مبارك الصالح البذالي	8) سلوى عبدالله الجسار	9) محمد براك عبدالمحسن المطير
10) بدر نعيم نعيم فلاح الهاجري	11) صلاح عبدالرحمن الجسار	12) محمد جاسم الحمد الصقر
13) بسام علي محمد البسام	14) طلال محمد سيف البذالي	15) محمد عبدالقادر الجاسم
16) جاسم محمد الخرافي	17) عبدالامير عبدالصمد التركي	18) محمد عبدالله خالد العبدالجادر
19) جمعان ظاهر ماضي الحريش	20) عبدالرحمن فهد العنجري	21) محمد مفرج عاصي المسيلم
22) جواد مبارك سعود الحسن	23) عبداللطيف عبدالوهاب العميري	24) محمد هزاع نواد الهاجري
25) حسين حبيب علي محمد الصفار	26) عبدالله علي عبدالله صالح اليعيا	27) مرزوق عايض مرزوق البنيان
28) حسين علي كاظم علي القلاف	29) عبدالله محمد حجاب العجمي	30) مرزوق علي محمد ثنيان الغانم
31) خالد سلطان بن عيسى	32) عبدالواحد محمد شعبان خلفان	33) مرسال سعد الغدير الماجدي
34) خالد عبدالرحمن الفارس	35) عدنان ابراهيم طاهر المطوع	36) منصور احمد محارب المهيني
37) خالد عبدالحى عباس الخضر	38) علي عدنان الرفاعي	39) هيثم حمد عبدالعزيز الشايح
40) خلف دمثير عجاج العنزي	41) علي فهد راشد علي الراشد	42) وليد محمد جاسم محمد حسين
43) دعيح خلف حسن الشمري	44) علي هود ياسين مبارك	45) يوسف سيد مهدي جعفر
46) راشد سلمان محمد الهبيدة	47) عودة عودة بشيت الرويعي	

● الدائرة الثالثة: إجمالي المرشحين في الدائرة (56) منهم (44) رجلا و (12) نساء.

1) احمد عبدالعزيز جاسم السعدون	2) شيخة عيسى فهد غانم الغانم	3) عيسى صالح عبدالله العتال
4) احمد عبدالمحسن تركي الميلفي	5) صادق محمد سليمان البسام	6) غنيمه محمد عثمان الحيدر
7) اسيل عبدالرحمن العوضي	8) صالح محمد ملا صالح الملا	9) فارس سعد عبد الله العتيبي
10) ياسل جاسر الجاسر الراجحي	11) صلاح سعد ناصر العريفي	12) فاضل حمزة عباس خورشيد
13) بدر ناصر معتوق العسلاوي	14) طلال فهد يوسف ثنيان الغانم	15) فيصل حمد ابراهيم المزين
16) جاسم محمد سعود الراجحي	17) طيبة حمد عبدالله الابراهيم	18) فيصل علي المسلم العتيبي
19) جاسم محمد عبدالرسول حيات	20) عائشة صالح يحيى الخليفي	21) فيصل فهد محمد علي الشايع
22) جليل ابراهيم حاجي الطباخ	23) عائشة غانم مبارك العميري	24) مبارك عبدالله محمد شعيب
25) جمال حسين فهد عمر العمر	26) عادل عبدالعزيز الصرعاوي	27) معاذ خالد المسعود الفهيد
28) جميلة عباس الفودري	29) عباس حسين شعبان الخضاري	30) ناجي عبدالله يوسف العبدالهادي
31) حمد ابراهيم التويجري	32) عباس ماجد ابداح عباس بوردين	33) ناصر جاسم عبدالله الصانع
34) حمود عبدالله حمود التوحيد	35) عبدالعزيز حمد محمد الشايجي	36) نامي يوسف عبدالله النامي
37) خالد عبدالرزاق الزيد الخالد	38) عبدالكريم جاسم احمد بن حيدر	39) نبيلة سلمان انقيان العميري
40) خليفة مساعد خليفة الخرافي	41) عبدالله علي محمد شمسه	42) نعيمة احمد عبدالله حاي الحاي
43) خليل جاسم محمد عيسى الخليل	44) عبدالله يوسف رجب المعيوف	45) نوال سليم صاهود المقيط
46) روضان عبدالعزيز الروضان	47) عبدالوهاب محمد الكندري	48) نوره جاسم محمد الدرويش
49) رولا عبدالله علي حاجيه دشتي	50) علي صالح محمد صالح العمير	51) وليد عبدالرضا علي الصفار
52) سالم دعسان الدعسان	53) علي عبدالله خلف السعيد	54) وليد مساعد الطبطبائي
55) سعود مبارك سالم همل العجمي	56) علي عبدالله علي حاجيه دشتي	

● الدائرة الرابعة: إجمالي المرشحين في الدائرة (54) منهم (49) رجلا و (5) نساء.

1) احمد مرزوق مجيد الضفيري	2) سعود عبدالعزيز بوشهري	3) فاضل حسن عبدالله الصباغة
4) احمد نصار مطلق الشريعان	5) سلوى محمل المطيري	6) فيصل خالد سليمان السعيد
7) بدر مانع مطلق مانع الهدبة	8) صالح عثمان مزعل السعيد	9) فيصل علي هليل الميموني
10) جعفر نجف محمد جمشير علي	11) ضيف الله فضيل ابو رمية	12) فيصل محمد ناصر حمد العنزي
13) حسين قويعان محمد المطيري	14) طلال منيزل جاسر العنزي	15) مبارك محمد كنيفذ الوعلان
16) حسين محمد عبدالرضا عوض	17) عائشة محمد خالد الراجحي	18) محمد خليفة مفرج الخليفة
19) حسين مزيد عويس الدبحاني	20) عادل احمد سعدون العليان	21) محمد دهيم غازي الضفيري
22) حمد فارس هادي فرحان العنزي	23) عادل عبدالله عبدالعزيز المسلم	24) محمد سليمان فلاح الرشيد
25) خالد حمد علي حامد المهندي	26) عباس عبدالله اسماعيل مراد	27) محمد محسن جديع البصيري
28) خالد رفاعي محمد الشليمي	29) عبدالله صالح فهد المطوطح	30) محمد هايف سلطان المطيري
31) خضير عقلة صياد العنزي	32) عبدالله مدلول فرحان الجنفاوي	33) مسلم محمد حمد ناصر البراك
34) ذكرى سعود مبارك المجدي	35) عسكر عويد عسكر بقان العنزي	36) مطلق عويد عوض ماجد العنزي
37) ذكرى عايد عوض الرشيد	38) علي دخيل شافي جزاع العنزي	39) منصور صالح منصور الرفدي
40) رجا حجيلان شباب المطيري	41) علي سالم الجعيلان الدقباسي	42) ناصر رجا عايد الماجدي
43) رشيد حمود نزال رشيد المعصب	44) عليه صفوق ثويني العنزي	45) ناصر غويزي العويد المطيري
46) سعد حمد رويشد العازمي	47) عواد محمد عبدالله الظفيري	48) ناصر فهد علي فهد الدولية
49) سعد علي خالد خنفور الرشيد	50) عون عبدالامير مكي طه	51) نايف عبدالعزيز عبدالله العنزي
52) سعد مفرح مبارك العجمي	53) فارس مطني سلمان الخالدي	54) يوسف احمد صفر علي اشكناني



● الدائرة الخامسة: إجمالي المرشحين في الدائرة (53) منهم (49) رجلا و (4) نساء.

(1) احمد عبدالله احمد جوهر	(2) سودان علي عقاب الشمري	(3) عليان علوش عوض المطيري
(4) بخيت علي بخيت علي المري	(5) سيف رشدان سيف الهاجري	(6) عماد فالج عوض جلوي الجلوي
(7) بداح محمد فهيد	(8) صالح محمد خليفة حسين بهمن	(9) عيسى اسماعيل صفر بهزاد
(10) بدر ملك علي حسين بوصفر	(11) عادل محمد علي فريدون رستم	(12) فاطمة يوسف صالح احمد النهام
(13) ثامر راكان عبيسان الحربي	(14) عايض نايف عايض العتيبي	(15) فهد دهيسان زين حزمي اللميع
(16) جابر سعد خنيفر عايد العازمي	(17) عبدالرضا باقر احمد الزنكوي	(18) فهد محمد حسن محمد علي
(19) جمعان فالج سالم زين العازمي	(20) عبدالصمد صالح محمد دشتي	(21) فيصل محمد احمد الكندري
(22) حسين براك هادي الدوسري	(23) عبدالعزيز خليف حويدر العنزي	(24) محمد خليل ابراهيم محمد قمبر
(25) حمود محمد ناصر احمد الحمدان	(26) عبدالعزيز عامر نوري خير الله	(27) محمد عبدالله الخنين العجمي
(28) خالد ضويحي خالد السبيعي	(29) عبدالعزيز عبدالله الدويش	(30) محم فالح عبيد عايد العجمي
(31) خزنه عبدالله جاسم العماني	(32) عبدالله احمد عبدالله السمحان	(33) محمد معتوق مرزوق المعتوق
(34) خليل ابراهيم نصار الشمري	(35) عبدالله حشر عايد البرغش	(36) محمد هادي هايف الحويله
(37) خليل عبدالله علي عبدالله	(38) عبدالله عكاش سعد مطر العبدلي	(39) مذكر سعود ثويران المطيري
(40) سالم حمد عبدالله سالم المسباح	(41) عبدالله فالج راعي الفحماء	(42) مرزوق فالح الحبيبي العازمي
(43) سالم عبدالحليم سالم عبدالله	(44) عبدالله مهدي عبدالله العجمي	(45) موسى درويش حسن عباس
(46) سعدون حماد عبيد العتيبي	(47) عصام بدر راشد الطاحوس	(48) نادية مصطفى عوض علي
(49) سميح ابراهيم صالح القلاف	(50) عصام سلمان عبدالله الديوس	(51) نوري خلف شاوي القلاف
(52) سميرة يوسف مراد الشطي	(53) علي حمود منصور الهاجري	

الحرمان من الترشح للانتخابات

قامت الحكومة بشطب خمسة مرشحين في اليوم الأخير للموعد المحدد للتنازل عن الترشح (الانسحاب) وهو يوم الجمعة 2008/5/9م، أي قبل أسبوع من موعد الانتخابات، وذلك بناء على وجود أحكام نهائية تمس بالشرف والأمانة، وفق وجهة نظر الحكومة، وهما شرطان لازمان للانتخاب والترشح، علما بأنه لا يوجد شيء في القانون اسمه "شطب مرشح" بل إن الوارد بالقانون هو "حرمان ناخب" من حقه بالانتخاب في حال عدم تمتعه بالشرف والأمانة ويتبع ذلك حرمانه من الترشح.. وهذا التكييف القانوني الخاطئ سيكون في مصلحة المشطوبين حين الطعن بقرار الشطب.

وهناك حديث منتشر حول وجود أسماء لمرشحين آخرين – وردتنا – في الدوائر الخمس كان يجب حرمانهم من الانتخابات للأسباب نفسها ولم يتم ذلك، وقد طلبنا من الحكومة في التقرير الأسبوعي للمفوضية توضيح كل هذه الملابسات بكل شفافية لجمهور الناخبين حتى لا يقال عنها إنها تكيل بمكيالين، ولكن للأسف لم تفعل، علما بأن المشطوبين الخمسة يمثلون الدوائر الخمس بواقع مرشح واحد من كل دائرة!



بعد أن قامت الحكومة بشطب المرشحين الخمسة، تقدم اثنان من المشطوبين وهما خالد الشليمي وخالد الزامل بالطعن في قرار الحكومة أمام القضاء، وقد حكمت المحكمة بإلغاء قرار الشطب، فقامت الحكومة بالاستشكال في تنفيذ الحكم، فتم النظر فيه – بالرغم من وجود عتلة بسبب وفاة سمو الأمير الوالد – وتم رفض استشكال الحكومة فتم إدراج اسم الزامل للترشح في الدائرة الأولى واسم الشليمي للترشح في الدائرة الرابعة.. فيما قدم المرشح المشطوب بالدائرة الثالثة محمد الجويهل طلبا بتعطيل أداء الفائزين في الدائرة الثالثة للقسم كما قدم طعنا في انتخابات الدائرة الثالثة والمطالبة بإعادتها حتى يتمكن من ممارسة حقه بالترشح.

إن الاستعجال الحكومي بشطب مرشحين دون التأكد من أسباب الشطب، وفي هذا التوقيت الحرج، وضع الحكومة في موقف صعب عليها تبريره، خاصة وأن الإجراءات بالشطب غير صحيحة، فضلا عن النتائج السلبية التي تترتب على شطب المرشحين الاثنتين في الدائرتين الأولى والرابعة، وما يمكن أن يسفر عنه طعن المرشح في الدائرة الثالثة أمام المحكمة ويطلب فيه بإعادة الانتخابات.

¹ جريدة القبس 2008/5/14م.
² جريدة الرأي 2008/5/15م.

الخدمات الحكومية للمرشحين

يحاول بعض المرشحين لانتخابات مجلس الأمة تسهيل الحصول على خدمات الناخبين في عدد من الجهات العامة وذلك عن طريق مخالفة القوانين والإجراءات المتبعة، بواسطة تعاون وتساهل مسؤولين حكوميين مع بعض المرشحين دون غيرهم، بهدف تحسين فرص فوزهم بالانتخابات، لذا طلبت المفوضية، عبر تقاريرها الأسبوعية، من الحكومة عدم استخدام توفير الخدمات في الجهات العامة لترجيح كفة مرشح على حساب آخر.

عدم البت في استقالاتهم حتى الآن يغذي الاتهامات الموجهة لمجلس الوزراء بمحاباة مرشحين دون غيرهم

بقاء الوزراء المرشحين للانتخابات في الحكومة يثير علامات الاستفهام؟

كتب - حماد العزوي:

ما زالت علامات الاستفهام تثار حول بقاء الوزراء فلاح العادري ومعدالوند العوضي في الحكومة رغم توليها الترشح لانتخابات مجلس الأمة.

والتي أعلامت الاستفهام في الوقت الذي تدعو فيه الحكومة إلى تخليق القانون وعدم استغلال المواطنين بالسياسيين والرجال السياسيين، غير أن ما تراها حالياً يشهد الكثير من الأمثلة السيئة مع استمرار وزير الداخلية والشرطة فلاح العادري وزير الدولة لشؤون الإسكان ومعدالوند العوضي في مناصبهم الحكومية، رغم أنهما المرشحان لانتخابات المجلس التشريعي والبرلمان في الانتخابات العامة في الكويت، والتي أقرها المجلس الوطني في 2008/3/19م، مما يثير علامات الاستفهام من الحكومة فوراً ويبدو أن ذلك قد أصبح في دول الخليج العربي.

فيما يتعلق بالمشكلة التي تواجهها الحكومة في الكويت، فإنها تواجه تحديات كبيرة في توفير الخدمات للمواطنين، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، مما يتطلب من الحكومة اتخاذ قرارات صعبة، مثل خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات، مما قد يؤدي إلى فقدان بعض الوظائف الحكومية، مما يثير قلق المواطنين.

من ناحية أخرى، فإن بقاء المرشحين في الحكومة يثير علامات الاستفهام، خاصة في ظل المنافسة الشريفة بين المرشحين، مما قد يؤدي إلى فقدان الثقة في الحكومة، مما يتطلب من الحكومة اتخاذ قرارات صعبة، مثل استقالة بعض الوزراء، مما قد يؤدي إلى فقدان بعض الخدمات للمواطنين.

فيما يتعلق بالمشكلة التي تواجهها الحكومة في الكويت، فإنها تواجه تحديات كبيرة في توفير الخدمات للمواطنين، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، مما يتطلب من الحكومة اتخاذ قرارات صعبة، مثل خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات، مما قد يؤدي إلى فقدان بعض الوظائف الحكومية، مما يثير قلق المواطنين.

من ناحية أخرى، فإن بقاء المرشحين في الحكومة يثير علامات الاستفهام، خاصة في ظل المنافسة الشريفة بين المرشحين، مما قد يؤدي إلى فقدان الثقة في الحكومة، مما يتطلب من الحكومة اتخاذ قرارات صعبة، مثل استقالة بعض الوزراء، مما قد يؤدي إلى فقدان بعض الخدمات للمواطنين.



● وعلى الرغم من صدور مرسوم بحل مجلس الأمة يوم 2008/3/19م، إلا أنه لوحظ أن هناك وزيران يريان يرغبان بخوض الانتخابات في الدائرتين الأولى والخامسة، وهما ما زال على رأس عملهما مع أنها أعلنتا صحفياً عن رغبتهما في خوض الانتخابات، والمفترض أن يقدمتا استقالتهم فوراً، أو أن يتوقفا عن مباشرة العمل إلى حين قبول استقالتهم، كما طالبنا وكيل الوزارة في الجهات التابعة لهما عدم تمرير أي معاملة مشكوك في أسباب تمريرها لأنه سيتحمل هو المسؤولية عنها، وخاصة المعاملات التي يتم تمريرها بتعليمات شفوية.

وبالفعل فقد نشرت إحدى الصحف المحلية يوم الجمعة 2008/3/28م أن مكتب أحد الوزراء الذي يود خوض الانتخابات قد تحول إلى مكتب تخليص معاملات للناخبين! ونشرت جريدة أخرى يوم الاثنين 2008/3/31م أن مكتب الوزير نفسه صار مكاناً لإجراء "مشاورات" فرعية للقبيلة التي ينتمي إليها.. وكنا طالبنا من الوزير المعني إصدار نفي لهذا الخبر ولكنه لم يفعل، علماً بأن الوزيرين فلاح الهاجري وعبدالواحد العوضي تقدمتا باستقالتهم يوم 2008/3/31م أي بعد أسبوعين من الحل (25% من مدة الشهرين وهما على رأس عملهما) وذلك لخوض انتخابات مجلس الأمة.

ورغم مطالباتنا المتكررة نحن وغيرنا، بمنع استغلال الوزير – الذي يرغب في خوض الانتخابات – لمنصبه لتحقيق أغراض حملته الانتخابية بالمخالفة للقوانين، إلا أنه تبين أن هناك العشرات من القرارات الانتخابية التي اتخذت في إحدى الوزارات وهي قرارات غير قانونية، لذلك فإنه ليس كافياً إلغاء تلك القرارات وإنما طالبنا باتخاذ إجراءات قانونية ضد الوزير المتسبب في استغلال المنصب العام لتحقيق أغراض شخصية.

¹ جريدة السياسية 2008/3/28م.

- 35 -



● في حين كتبت عضو في المجلس البلدي – في الأسبوع الخامس – مقالا أشارت فيه إلى أن المجلس البلدي قام بتمرير معاملات عديدة كانت مرفوضة في وقت سابق، وهي معاملات مخالفة للقانون والنظام تم تمريرها في فترة التحضير للانتخابات تحقيقا لمصالح بعض الأطراف، وهذا القول إن صدق فهو محاولة للتأثير في مجرى الانتخابات لا يمكن السكوت عنها، لذا ناشدنا رئيس المجلس البلدي منع تلك المعاملات، وطالبنا وزير البلدية برفض تمرير أي معاملات تم رفضها في وقت سابق.

● بالرغم من قرار مجلس الوزراء بوقف التعيينات في فترة الانتخابات إلا أن وزارة التربية قامت بإجراء مقابلات لاختيار مستشارين وملحقين ثقافيين مع تأجيل صدور قرارات تعيينهم لما بعد الانتخابات، وفي ذلك التقاف على قرار وقف التعيين.

● كما نشرت الصحافة المحلية – في الأسبوع الخامس – عن تجاوزات في العلاج بالخارج في وزارة الصحة لـ 125 معاملة، وقد نفي وزير الصحة ذلك لاحقا وأكد على أن كل المعاملات وفق القانون واللوائح.

● نشرت الصحف يوم 2008/4/14م أن أحد المرشحين في الدائرة الثانية قام بإعادة افتتاح "مسنة" الدوحة – مكان لنزول سفن الصيد الصغيرة أو ما يسمى بالطراد إلى البحر – لأبناء الدائرة من خلال اتصالاته بالجهات الحكومية المعنية، وهذا إجراء يتنافى مع تأكيد الحكومة بحياد الجهات الحكومية مع كافة المرشحين وبأنها على مسافة واحدة من جميع المرشحين.

● وفي يوم الاقتراع 2008/5/17م تم رصد حافلة ركاب تابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب تتجول في الدائرة الأولى وعليها صور لمرشحين بالدائرة ضمن قائمة واحدة، كما تم رصد بعض أفراد وزارة الداخلية الذين يقفون بالقرب من مراكز الاقتراع بدوريات الشرطة يسمحون لبعض سيارات الناخبين بالمرور فيما يمنعون غيرهم، في حين تركت بعض الخيام الخاصة بوزارة الداخلية لمرشحي إحدى القبائل في الدائرة الرابعة.

وبشكل عام، فقد كان الأداء الحكومي في موضوع منع استغلال الوظيفة العامة لمصلحة مرشحين بالانتخابات كان أداء جيدا بدرجة كبيرة، خاصة عند القياس مع انتخابات مجلس الأمة 2006م، وذلك وفق ما هو متاح لنا من معلومات في الوقت الراهن.

¹ جريدة القبس 2008/5/27م.

دور العبادة

إن استخدام دور العبادة في الحملات الانتخابية يعتبر أحد أنواع الجرائم الانتخابية كما نص على ذلك القانون 1962/35 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، حيث جاء في المادة 45 أن هناك عقوبات بالسجن والغرامة أو أحدهما لمن استخدم دور العبادة أو دور العلم للدعوة إلى التصويت لمصلحة مرشح معين أو الإضرار به، لذلك دعت المفوضية إلى ضرورة تجنّب دور العبادة والعلم مثل هذا الصراع السياسي.

● تم رصد حالة في الدائرة الرابعة حيث تم الإعلان عن رعاية أحد المرشحين لدورة حفظ قرآن كريم في أحد مراكز تحفيظ القرآن التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ثم نشرت الصحف اليومية - في 2008/4/9م - توجيهات لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بضرورة وقوف أجهزة الوزارة ودور العبادة على الحياد في العملية الانتخابية.

● كذلك هناك دور هام جدا يجب أن تقوم به وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتوعية الناخبين عن الجرائم الانتخابية والحكم الشرعي فيها، مثل الانتخابات الفرعية وشراء أصوات الناخبين والعنف الانتخابي وغيرها من الجرائم الانتخابية، وقد قامت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مشكورة بتعميم خطبة جمعة فيها الكثير من المعاني الإيجابية الوعظية التي تحث المواطنين على اختيار المرشح الصالح الذي تتوفر فيه مواصفات الأمانة والقوة والعلم والخبرة ليتولى مهام الرقابة والتشريع مع التحذير من الوقوع في شرك جريمة شراء الأصوات.

٥
المحليات 5
٥

الأربعاء ١٤٢٩هـ - ٩ أبريل ٢٠٠٨م - العدد 372 - الصفحة 1252

الأوقاف للأئمة والخطباء

لا تنزلقوا في الانتخابات.. أو الانحياز والدعاية لأي مرشح أو كتلة سياسية

■ المحيلبي لـ إقبس: خطب المساجد ستركز على حرمة شراء الأصوات

● في الأسبوع الخامس قام مرشح في الدائرة الأولى بتوزيع بيان في مسجد النقي بمنطقة الدعية والتحدث عبر المايكروفون بعد صلاة الجمعة مهاجماً إجراءات وزارة الداخلية ضد الانتخابات الفرعية في منطقة الصباحية، وقد أحيل إلى جهات التحقيق في وزارة الداخلية.

● نشرت إحدى الصحف المحلية صورة لحافلة نقل ركاب صغيرة وبداخلها لوحة باسم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وبداخل الحافلة مايكروفونات وهي تقف أمام مقر انتخابي لمرشح في الدائرة الرابعة ينتمي لجماعة سياسية، وقد ردت الوزارة بأن الحافلة تعود ملكيتها لمقاول له عقد مع الوزارة وهذا المقاول هو الذي يتعامل مع المرشح بصفته وليس ممثلاً للوزارة، لذا طالبنا بتشديد الجهات الحكومية على مقاوليها بإبعاد اسمها عن مثل هذا التجريح.

● في الأسبوع السادس نشرت بعض الصحف خبر قيام مبرات خيرية بتكثيف مساعداتها المالية للمحتاجين في هذا الموسم الانتخابي، ورغم عدم وجود أي دلائل على ذلك، إلا أننا طالبنا وزارة الشؤون

¹ جريدة القبس 2008/4/9م

شراء الأصوات

كنا نأمل من نظام الدوائر الخمس أن يحد من ظاهرة شراء الأصوات، ولكن ما حصل أنه استطاع أن يكشفها بدرجة ليست بالقليلة دون أن يقضي عليها، فقد بدأنا نرصد رأس تلك الظاهرة بطل علينا في وقت مبكر من الموسم الانتخابي من خلال أموال وهدايا وتعيينات وهمية، إن جريمة شراء الأصوات تعتبر من أكبر الجرائم الانتخابية وأخطرها، وإن القائمين بها لديهم من الأساليب المبتكرة الشيء الكثير.

ولقد طالبت المفوضية في تقاريرها الأسبوعية بأن تقوم وزارة الداخلية بتسيير دورياتها ورجال الأمن والمباحث لتعقب المرشحين الذين يتداول الناس أسماءهم باعتبارهم من مشتري أصوات الناخبين بشتى أنواع الرشوة، إذ من شأن هذا التعقب لهم ولمفاتيحهم ومؤيديهم أن يكشف عن مجريات التجاوزات التي تتم في هذا النوع من الجرائم البشعة من خلال عمليات ضبط ومداهمة، مع الحكمة والتخطيط لإثبات الأدلة على الجريمة.

● وفي حين انشغلت الساحة الانتخابية بموضوع الانتخابات الفرعية في الأسبوع الثالث، كثر الحديث عن جرائم شراء الأصوات في عدد من الدوائر، فقد كان يدور حديث قوي عن شراء الأصوات في الدائرة الأولى والدائرة الثالثة، كما نشط الحديث عن شراء الأصوات في الدائرة الثانية بشكل كبير، وهناك أيضا حديث عن شراء أصوات في الدائرة الخامسة.

● لقد تنوعت أشكال شراء الأصوات في مختلف الدوائر، ما بين العطاء النقدي وشراء تذاكر الطيران للطلبة الدارسين بالخارج والهدايا الثمينة وتقديم خدمات مكلفة ماليا، والتوظيف لمدة أسبوع أو شهر، ويتباين السعر ما بين مرتب على "التصويت" ومرتب مقابل العمل كـ "مفتاح انتخابي" حيث يتضاعف السعر.. كما توجد صورة أخرى للشراء وهي تأجير المنازل لمدة قصيرة تتراوح ما بين شهر أو شهرين مقابل مبالغ كبيرة.. وهذه الصور كلها يجرمها القانون الكويتي.

● قامت قناة سكوب الفضائية – مشكورة – بالإعلان عن جائزة مالية قدرها عشرة آلاف دينار لمن يكشف لها عن جريمة شراء أصوات ناخب مع تقديم الدليل على ذلك صوتيا أو مرئيا أو بأوراق ثبوتية.. الأمر الذي يشكرون عليه.

● ناشدنا وزارة الداخلية التعامل مع هذه الظاهرة بجدية لا تقل عن تعاملها مع المواجهة الأمنية للانتخابات الفرعية، لتشمل ملاحقاتها المرشحين الفاسدين والمفاتيح الانتخابية وبانعي أصواتهم وكراماتهم.. لأن السكوت عن محاربة تلك الظاهرة من شأنه المساس بسمعة الكويت محليا ودوليا وإيصال مرشحين فاسدين لسدة التشريع والرقابة.

● قام أحد المرشحين في الدائرة الثانية خلال الموسم الانتخابي لمجلس الأمة، بدفع مصاريف اللاعبين المحترفين في نادٍ رياضي يقع ضمن دائرته الانتخابية لتدعيم صفوف الفريق الأول لكرة اليد، كما قدم مبلغ 3700 دينار للاعبين فريق كرة القدم في النادي نفسه مكافأة على مجهودهم بالحصول على ثاني الدوري.

● مع بداية الأسبوع الخامس لوحظ طلب وزارة الداخلية، عبر تصريح صحفي، من المواطنين الإبلاغ عن حالات شراء أصوات الناخبين دون تحديد الإدارة المعنية ورقم الهاتف للإبلاغ عن تلك الحالات، في حين كان هناك تصريح آخر تؤكد فيه الوزارة، ردا على مطالبات المجتمع المدني بالرقابة،

عدم حاجتها لأي طرف يدلها على أماكن وجود الجرائم الانتخابية وأن الوزارة ترصد وتتابع تلك الجرائم وسوف تقبض على المجرمين في عمليات شراء الأصوات.

● ومن خلال تصريح صحفي آخر في نهاية الأسبوع ذاته، أكدت وزارة الداخلية أنهم ليسوا جواسيس حتى يتتبعوا المال السياسي وشراء الأصوات وأن كل المرشحين يريدون خدمة وطنهم، وهو موقف مستغرب من وزارة الداخلية وضوء أخضر لمجرمي شراء الأصوات.. فالتحري والضبط واجب دستوري وقانوني على الوزارة ومن صلب اختصاصها.

● أمام الضغط الكبير من المجتمع المدني وبعض المرشحين في الحديث عن ظاهرة شراء الأصوات فقد توعد وزير الداخلية في الأسبوع الرابع كل من يقوم بشراء أصوات الناخبين بتطبيق الإجراءات القانونية وذلك من خلال الصحافة المحلية، ولكن رغم كل الحديث الدائر حول شراء الأصوات إلا أنه لم يتم القبض على أي حالة حتى بعد مرور شهر من الموسم الانتخابي.

● نشرت إحدى الصحف المحلية في الأسبوع الخامس تقريراً على صدر صفحتها الأولى يكشف عملية شراء صوت انتخابي بالأدلة، ونشرت صورة التعاقد وصورة الكمبيالة مع بصمة للمشتري، وتم فيها توجيه الاتهام إلى شخصية سياسية دون أن تسميه، كما أشارت إلى جماعة سياسية بالأحرف الأولى، وقد ناشدنا وزارة الداخلية البدء بالتحقيق في هذه القضية الحساسة وإحالتها للقضاء للتأكد من وجود الجريمة من عدمها إلا أنها لم تستجب.

● فيما نشرت الصحف المحلية في الأسبوع الخامس يوم 2008/4/21م أنباء عن تمكن أجهزة وزارة الداخلية من ضبط عمليتي شراء أصوات بالجرم المشهود في الدائرتين الثالثة والخامسة، وقد تم إحالة المتهمين من المرشحين والمفاتيح الانتخابية التابعة لهم و عدد من بائعي الأصوات الذين تم ضبطهم متلبسين وكم كبير من دفاتر الجنسية الأصلية، تم إحالتهم إلى النيابة وبدأ التحقيق معهم في وقت لاحق. إن تمكن وزارة الداخلية من رصد وضبط بعض عمليات شراء الأصوات أمر يشكرون عليه، وهي حادثة تتم للمرة الأولى في الكويت.

من 1000 الى 3000 دينار مخالفة لمن يضع صورة مرشح على سيارته

النيابة تستدعي 400 امرأة

بعن أصواتهن في «الثالثة» و«الخامسة»

○ الإفراج عن مدير حملة مرشح «الخامسة» بكفالة 3000 دينار
○ منع من السفر وضبط مدير حملة مرشح «الثالثة» لعهده على النيابة
○ قائمة شيعية في «الخامسة» تضم أحمد جوهري ودرويش وقمبر وعبدالله

○ تحالف العتيبان والدواسر وعذرة يستد على 11 ألف صوت في «الخامسة»
○ السبيعي تمت «رباعية» الكنادرة والمطران والمواجر في «الخامسة»
○ خالد أعلن عن دفعة تجنيس لابناء الأراذل والمطلقات

كتب أحمد لارس وسليمان الشمرى
ومرشد السليمان والحمد لله
وشارك السليمان وشارك السليمان
ومرشد ظهر وميرشد السليمان

مع استعداء النيابة العامة ما يقارب
المئات من مختلف الدوائر الانتخابية ويهدم
الخطوات المتعددة في إطار متابعة جرم
الأصوات، أكد وزير الداخلية الشيخ جابر
الخطيب أن النيابة العامة قد وضعت
قائمة شيعية تضم 400 امرأة من
مختلف الدوائر الانتخابية العامة
التي تم ضبطها من قبل النيابة العامة
في إطار عملية ضبط الأصوات في
الدوائر الانتخابية العامة في الكويت
والتي تم ضبطها من قبل النيابة العامة
في إطار عملية ضبط الأصوات في
الدوائر الانتخابية العامة في الكويت

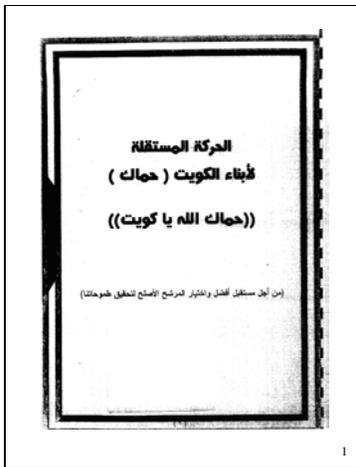
في «الثالثة» و«الخامسة»
التي تم ضبطها من قبل النيابة العامة
في إطار عملية ضبط الأصوات في
الدوائر الانتخابية العامة في الكويت
والتي تم ضبطها من قبل النيابة العامة
في إطار عملية ضبط الأصوات في
الدوائر الانتخابية العامة في الكويت

● بعد القبض على مجموعة من المتهمين في الدائرة الثالثة والدائرة الخامسة، فإن القضية أصبحت أمام القضاء الكويتي، وستظهر لنا الأيام القادمة جدية هذه الخطوة من خلال الأدلة التي ستقدمها وزارة الداخلية للمحكمة، حيث تم استدعاء العشرات من المتهمين للتحقيق معهم أمام النيابة العامة.. وقد كنا نأمل أن يتم اليت بالأحكام القضائية قبل يوم الاقتراع لتطبيق العقوبات على من يدان وتبرئة ساحة من يستحق البراءة، إلا أن الانتخابات قد جرت قبل ذلك واستطاع أحد المتهمين بشراء الأصوات الفوز بمقعد في مجلس الأمة.

● وفي الأسبوع الأخير من الانتخابات تمكنت أيضا وزارة الداخلية من ضبط مندوبين يقومون بشراء أصوات لمصلحة أحد المرشحين في الدائرة الخامسة الذي وقعت مفاتيحه الانتخابية في قبضة وزارة الداخلية في الأسبوع الخامس، حيث ضبطت مجموعة من النساء في أحد الفنادق، كما ضبط رجل في فندق مجاور، جميعهم يقومون بشراء أصوات لصالح ذلك المرشح.. وتمت إحالتهم إلى النيابة العامة، وبعد إدلائهم باعترافاتهم، تم استدعاء المرشح والتحقيق معه تمهيدا لإحالة الملف إلى القضاء.

● أن التصدي لتلك الظاهرة في دوائر ومع أشخاص بعينهم والسكوت عما يجري من شراء للأصوات في دوائر أخرى ومع شخصيات أخرى يثير علامات استفهام كبيرة، طلبنا من وزارة الداخلية الإجابة عليها ميدانيا.. وإلا فإن كل ما تقوم به وزارة الداخلية قد يحسب في خاتمة محاولة التأثير في الانتخابات والتدخل لمصالح أطراف دون أخرى أو لحسابها.

● لقد أكدت المفوضية في بيان خاص صدر يوم 5/15 ونشرته الصحف يوم الاقتراع 5/17 أن عمليات بيع وشراء الأصوات سوف تنشط في يوم الاقتراع، بعضها بهدف شراء أصوات جديدة وبعضها لتسديد الدفعة الثانية لبائعي أصواتهم بعد قيامهم بالتصويت، وطلبنا وزارة الداخلية برصد تلك الجرائم والقبض على مرتكبيها، وبالفعل تمت عملية شراء أصوات بشكل كبير في أكثر من دائرة، بعضها في منازل وبعضها في سيارات متنقلة.. وقد استطاعت إحدى المتطوعات في المفوضية الدخول إلى أحد المنازل التي يتم فيها تسليم الأموال، وطلبنا منها المغادرة فوراً لعدم وجد تنسيق مع وزارة الداخلية، وقد حاولنا إبلاغ الوزارة والتنسيق معها ولكن محاولتنا لم تفلح.



● وردت المفوضية معلومات حول قيام ما يسمى بالحركة المستقلة لأبناء الكويت (حماك) وشعارها "حماك الله يا كويت" بعمل صندوق مالي لدعم عدد من المرشحين في الدوائر المختلفة، من خلال التوظيف في الفترة المسائية لمجموعة كبيرة من الشباب من الجنسين بمبلغ خمسمائة دينار تدفع على جزأين قبل وبعد الانتخابات، كما وردتنا أسماء بعض المسؤولين عن الصندوق وأسماء المرشحين الذين دعمهم هذا الصندوق في عدة دوائر من خلال توظيف المئات من الشباب في حملاتهم الانتخابية.

¹ غلاف المنكرة التي تم توزيعها على (المشتغلين).

الانتخابات الفرعية

صار معلوماً أن الانتخابات الفرعية بين القبائل أو الطوائف مجرّمة قانوناً وفقاً للمادة (45) من قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم 1962/35، حيث تجرّم تلك المادة فعل كل من نظم أو اشترك في تنظيم انتخابات فرعية أو دعى إليها لاختيار واحد أو أكثر من بين المنتمين للقبيلة أو الطائفة، على أن يحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة بين 2000 – 5000 دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، أما القانون 4 / 2008 بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، فقد زاد على ذلك بالنص على حظر الإعلان عن عقد اجتماعات تشاورية بشأن الانتخابات، لذا أكدنا في المفوضية منذ الأسبوع الأول للموسم الانتخابي على أهمية تحرك وزارة الداخلية الحكيم والسريع لمنع إجراء تلك الانتخابات الفرعية، وإحالة المحرضين والمشاركين في هذه الجريمة لجهات الاختصاص والإعلان عن تلك الإجراءات لعلها تكون رادعا وعظة لمن لم يقع في المحذور بعد.

● لقد لاحظت المفوضية نشر إعلانات صحفية حول تنظيم انتخابات فرعية وأخرى لاجتماعات تشاورية، وكان منها إعلانات في الأسبوع الأول من الموسم الانتخابي لتشاورية إحدى القبائل في الدائرة الرابعة، وإعلان آخر لقبيلتين بالدائرة الخامسة، وإعلان لقبيلة أخرى في الدائرة نفسها بهدف التصفيات الأولية ثم التحالف مع قبائل أخرى.

<p>تعلن اللجنة التشريعية لقبيلة []</p> <p>في الدائرة الخامسة عن دعوة أبنائها الراغبين في الترشح لانتخابات مجلس الأمة 2008 للانصال باللجنة الإعلامية في موعد أقصاه الساعة السادسة من مساء اليوم الأثنين الموافق 24/3/2008 وذلك للتنسيق مع قبائل - - تلفون 3 9</p>	<p>دعوة نتشرف بدعوتكم لحضور الملتقى التشاوري لجميع أبناء العمومة من قبيلة وذلك في يوم الأحد الموافق 23/3/2008م في تمام الساعة السابعة مساءً في صالة الرقعي للمناسبات - على الدائري الخامس وسيقام حفل عشاء على شرفكم بهذه المناسبة</p>	<p>بيان تعلن اللجنة التشريعية و عن دعوة المرشحين من أبنائها الراغبين في خوض انتخابات مجلس الأمة بالدائرة الانتخابية الخامسة للتسجيل لدى اللجنة، وذلك اعتباراً من يوم السبت الموافق 22/3/2008 إلى يوم الأربعاء الموافق 26/3/2008. وتؤكد اللجنة بأنها لن تقبل أي طلب للتسجيل بعد الساعة السادسة من مساء يوم الأربعاء الموافق 26/3/2008. والله ولي التوفيق للاستفسار 989 - 988 - 987</p>
--	---	--

● كما نشرت معظم الصحف المحلية أخباراً تفصيلية حول الانتخابات الفرعية والقبائل التي تنظمها ومن خاضها والمواقع التي جرت فيها ومن دعا إليها، بل وصل بعضها إلى أن يتم تنظيمها من قبل مسؤولين في وزارة الداخلية بصفتهم الشخصية، حسب ما نشر في الصحف المحلية.

¹ جريدة الراي 22 مارس 2008م.
² جريدة الوطن 2008/3/24م

بعد نجاح

الفرعيات الخمسة / صفر

○ أعلنوا رسمياً تزكية
○ اختاروا
○ القلاف: العمامة أهينت في الانتخابات الفائتة ولن أجازف بالترشيح إلا بحسبة تضمن التصويت لي
○ ومن تصدى للشأن الشيعي ليس أهلاً للثقة ... فهو ما خطا خطوة إلا ومزقنا

... واحتفلوا
... صوتوا
... يجروننا اليوم

الجماعة الهندية مسؤولة بقلية العميان ون قامت قد شملت
بما جرى في الدورة الخامسة هذا قد لا تصحوه النافذة مرهه
فقد عانيس يوم الفرعيات بالمراتب مرت بدموع في الحشر حث
الشارع منار النافذة الخامسة من تصدود وشهد قبيته من التي
رؤيتهم شعدها. كما راعت القبيته السهول لعمد حمد الجريح قبي

كتاب خالد الطائي وحشد العمال والبرقي العفاس
وتدي الصق وصيداته الجوسري والعاصي بوناه ناه

حفظت الفرعيات خمسة اعراف راع الزمير والشفافية من رواج
الامن ولم تكن وصفا قبيته العزوف التي جرت من تحت قبيته



الصور: محمد صبيح
بعض التباديع بعينين يوميات في الفرعيات بالمراتب

لقد كانت الأحداث خلال الأسبوع الرابع من الموسم الانتخابي ضربة قوية لكل الجهود الوطنية لدمج المجتمع تحت مظلة الدولة، فقد فازت القبيلة على الدولة، والعصية على القانون.. فكان فشل وزارة الداخلية صدمة لكل أهل الوطن، فمن كان يؤيد تنفيذ القانون أصابته الصدمة من هزيمة الدولة، ومن كان ضد تطبيق القانون أصابته الصدمة من المواجهة العنيفة والمبالغ فيها وغير المنسقة والتي ينقصها السياسة والحكمة، الأمر الذي أوجد شعورا عاما بشرخ اجتماعي كبير، وقد يعود ذلك إلى اقتصار المعالجة على الوسائل الأمنية واستبعاد الوسائل السياسية في المعالجة.

● في الأسبوع الخامس جرت عدة انتخابات فرعية لعدد من القبائل في الدوائر الأولى والرابعة والخامسة، كما جرت وللمرة الأولى تصفيات داخلية لإحدى العوائل الحضرية في الدائرة الخامسة.. ومن هذه التطورات لوحظ تغيير إجراءات وزارة الداخلية بعد مواجهتها لإحدى الانتخابات الفرعية في الدائرة الخامسة، حيث اقتصر دور الوزارة على المراقبة دون أي تدخل منها.. وكنا نأمل من الوزارة أن يكون موقفها وسطا بين استخدام العنف والقوة والتهديد بالسلاح وبين موقف المتفرج.

بيان هام لأبناء عائلة الكرام

قال تعالى : ((وَتَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ... وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ))
... (آل عمران)

العلاقات من حرصنا على وحدتنا الوطنية وحفاظنا على صلة الرحم وتكاتفنا الاجتماعي وتوطيد أواصر الحبة والتواصل بين أبناء المجتمع الواحد وتعزيز القيم التي جبلنا عليها وحفاظنا على مسيرة الحياة الديمقراطية التي أرساها هينا حكامنا الكرام وأخذنا برأي أوصي الأمر والتزامنا منا بنظم وقوانين بلدنا الحبيب، فإننا نرفض كافة أشكال الانتخابات الفرعية وإن اختلفت أسماؤها من مشاورات أو استفتاءات، مستنكرين ما قام به ما يسمى مجلس العائلة (غير الشرعي) من تشكيل لجنة خاصة للانتخابات ينتج متفق عليها من قبلهم سلفا لصالح أعضاء مجلسهم المزعوم ومستنكرين ما قام به أحد أعضاء لجننتهم من تهديد و وعيد لمن لا ينضم إلى لجننتهم من المرشحين بالترشيح بتقديم كتب موافقة خطية للانصياع للجننتهم الانتخابية. ونحن إذ نرفض هذا الالتفاف على القانون، نمد أيدينا لقيادتنا السياسية متصددين إلى كل من يحاول أن يعكر العرس الديمقراطي ولا نساوم على مصلحة بلدنا الحبيب.

وكذلك نصح جميع أبناء العائلة خاصة وجميع أفراد المجتمع الحبيب عامة بتقليل المصلحة الوطنية في اختيار مرشحهم ممن يرون فيهم الحكمة والقدرة والحفاظة على مسيرة الديمقراطية واختيار القوي الأمين سواء من أبناء العائلة أو من أبناء المجتمع الواحد.

وختاما نحمد الله تعالى أن جعل انتماءنا وولاءنا لبلدنا المعطاء تحت ظل قائد مسيرتنا صاحب السمو أمير البلاد **الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح** حفظه الله ورعاه **و سمو ولي عهده الأمين وسمو رئيس مجلس الوزراء.**

سائلين الله أن يوفقنا في اختيار أهل الصلاح والعلم والقدرة من مرشحي وقتنا الحالي الكويت وأن يوفق من يختاره الشعب لتحمل هذه الامانة العظيمة. والله ولي التوفيق ...

« لجنة التصدي المتبينة عن اللقاء التشاوري الثاني (كيغان) »

1 جريدة الراي 2008/4/13م.

● خلال الأسبوع السادس جرت انتخابات فرعية لإحدى القبائل في الدائرة الرابعة بمحافظة الجهراء، وقد أفرزت ثلاث شخصيات، اثنان منهم محسوبين على جماعات سياسية إضافة إلى مرشح ثالث معهما، كما جرت انتخابات فرعية لإحدى القبائل في الدائرة الخامسة، وأعلنت نتائجها بالصحف، وقد اختاروا واحدا ليتحالف مع قبائل أخرى أجرت هي الأخرى فرعياتها في وقت سابق.

● في الأسبوع السابع، وبعد أن أنجزت إحدى القبائل الكبيرة انتخاباتها الفرعية قبل أسبوعين في الدائرة الرابعة بسهولة ودون أي موقف رادع من وزارة الداخلية، فقد جرت انتخابات فرعية لأكثر القبائل بالدائرة الرابعة، وقد كان تدخل الوزارة في منع إجراء تلك الانتخابات الفرعية من أفضل عمليات الوزارة في التصدي للفرعيات على مستوى الانتخابات، فقد استطاعت الوزارة الإمساك بأدلة دامغة على تنظيم الفرعيات من شأنها أن توفر أحكاماً قضائية رادعة للقائمين بتلك الجرائم الانتخابية.. ورغم ذلك فقد استكملت القبيلة انتخاباتها الفرعية واختارت أربعة مرشحين إلى جانب ثلاثة من أبناء القبيلة لم يخوضوا الانتخابات الفرعية.. علماً بأن هاتين القبيلتين قد سيطرتا على 90% من مقاعد الدائرة الرابعة في حين أنهما تملكان أقل من 37% من أصوات الدائرة! وهذا أدى إلى تهميش كبير لكل أبناء الدائرة الآخرين من قبائل أخرى وحضر وشيعة.. فانظروا ماذا تفعل الانتخابات الفرعية.



● بعد القبض على الأشخاص والأدلة على تنظيم انتخابات فرعية، وتجمهر أبناء القبيلة أمام مبنى وزارة الداخلية في محافظة الفروانية، قام مسؤولون كبار في الدولة بالتوسط لإخراج المخالفين المعتقلين لدى أجهزة الأمن، منهم مستشار في الديوان الأميري، وهذا التدخل – وإن كان بدوافع شخصية – مرفوض تماما ويسيء إلى حرص الديوان على الحياد في العملية الانتخابية، لذا يجب محاسبة كافة المسؤولين الذين يتوسطون لصالح أشخاص يرتكبون الجرائم مهما تنوعت لأن في ذلك إساءة لمؤسساتهم التي يعملون فيها.

● ومع ذلك، فإن تدخل الأجهزة الأمنية في منع انعقاد بعض الانتخابات الفرعية والسماح لانعقاد أخرى، وكذلك التصدي لمرشحين في فرعيات والسماح لمرشحين آخرين في الفرعية نفسها.. أمر يثير الكثير من علامات الاستفهام على وزارة الداخلية وعلى حياد الحكومة في الانتخابات.

¹ جريدة القبس 2008/4/8م.
² جريدة الراي 2008/4/21م.

- إحدى الانتخابات الفرعية في الدائرة الخامسة أدت نتائجها لخلاف بين أفراد القبيلة بسبب طعن الفائز بالمركز الثاني بنتائج الانتخابات التي تهدف لاختيار شخص واحد فقط، وهذه إحدى النتائج السلبية للانتخابات الفرعية.
- في حين أعلن أحد المرشحين في الدائرة الخامسة طعنه بنتيجة الانتخابات الفرعية التي أجرتها قبيلته وأقرزت أربعة مرشحين بعد أن خاضت مواجهة عنيفة مع قوات الأمن، وقد اتهم المرشح قوات الأمن بأنها تدخلت لصالح الفائزين بمنعها للانتخابات الفرعية في ديوانيات وسماعها لديوانيات أخرى.



- في الأسبوع السابع وقبل الانتخابات بأسبوعين تقريبا اكتملت مجموعة من القوائم القبلية، منها قائمتا العوازم في الدائرتين الأولى والخامسة، وقائمة العجمان في الدائرة الخامسة، وقائمة الرشيدة وقائمة المطران في الدائرة الرابعة.

- ومع انتهاء الانتخابات وظهور النتائج، استطاع سبعة عشر مرشحا خاضوا الانتخابات الفرعية الوصول إلى عضوية مجلس الأمة، أي ما نسبته 34 % ، إن وصول هذا العدد من النواب من أعضاء مجلس الأمة يوجب وضع تشريع خاص لتلك الحالات لإضفاء المزيد من المصادقية على أداء البرلمان والقوانين الصادرة عنه.

- من الملاحظ أن الفائزين في الانتخابات الفرعية في المرات السابقة كان يتم إشراك بعضهم في التشكيل الوزاري فيما تعرض الوزارة على البعض الآخر منهم، كما أن بعضهم لديه تجاوزات على أملاك الدولة وغيرها من التجاوزات وخرق القوانين، ومع ذلك يطلب منهم المشاركة في إدارة الدولة من خلال مجلس الوزراء.. لذا أكدنا في المفوضية على أهمية عدم إشراك المتجاوزين على قوانين الدولة في مجلس الوزراء.. وقد لوحظ في التشكيل الوزاري الذي أعقب الانتخابات عدم ضم أي عضو مجلس أمة خاض الانتخابات الفرعية إلى الحكومة، وهو أمر يشكر عليه سمو رئيس مجلس الوزراء، ولكن المفاجأة كانت في تصويت الحكومة لصالح أحد أعضاء مجلس الأمة ليصل إلى المنصب الثاني في السلطة التشريعية وهو ممن خاض الانتخابات الفرعية كما هاجمت قواعده الانتخابية مبنى أمن الدولة!!



1 جريدة الراي 2008/3/24م.
2 جريدة القبس 2008/5/20م.

الطائفية

لم تشهد الساحة الكويتية أي انتخابات فرعية طائفية والله الحمد، ولكن من الملاحظ وجود عزوف يكاد يكون كاملاً عن القوائم الانتخابية المختلطة طائفيًا، حتى قوائم التحالف الوطني الديمقراطي المعروف بتنوع تكوينه خلت قوائمه الثلاث من أي مرشح شيعي، وكذلك الحال مع كتلة العمل الشعبي التي كانت تضم نواباً سنة وشيعة حيث حرص جميع مرشحيها السنة من حضر وبدو على الترشح مستقلين في حين إن نواب التكتل ذاته من الشيعة قد ترشحوا في قائمة بتحالف جماعتين شيعيتين.. فيما ظهرت قائمة واحدة بالدائرة الخامسة من سنة وشيعة وبدو لا تمثل أي جماعة سياسية.. أملين تحقق المزيد من الانسجام بين أبناء الشعب الواحد في الانتخابات القادمة.

في حين نشرت إحدى الصحف المحلية اليومية استفتاء لمرشحي الشيعة في الدوائر الخمس في الأيام الأخيرة قبل يوم الاقتراع بهدف معرفة رأي الجمهور الشيعي بمن سينتخب لتمثيله في البرلمان، ورغم أن وجود استفتاء طائفي أمر مستغرب وجديد على الساحة، إلا أنه قد يكون بديلاً مخففاً للانتخابات الفرعية على أساس طائفي بهدف تخفيض عدد المرشحين الشيعة لمصلحة أصحاب الفرص الأكبر منهم، في مختلف الدوائر الانتخابية.

النتائج الأولى لاستفتاء «الدار» حول المرشحين الشيعة

الرسائل توزعت على الدوائر الخمس والنسب المرتفعة تركزت في «الأولى» و«الثانية»

لم تنقطع الرسائل الهاتفية عن «الدار» حول الاستفتاء الذي نظّمته بخصوص المرشحين الشيعة لعضوية مجلس الأمة 2008 في الدوائر الخمس وهذه الرسائل التي أرسل أصحابها مداهم فيها عدد الخيوس المُنتخب حتى مساء أمس جاءت نتائجها «مار» الدور الثاني

كان التصويت إزاء مرشحي الدائرة الأولى في أعلى نسبة وجاءت النتائج كالآتي

- 1- صالح عاشور
- 2- سيد عدنان عبد الصمد
- 4- الدكتور حسن جوهري
- 5- السيد حسين الخفاف

في الدائرة الثانية جاءت نسبة التصويت أقل نسبياً عن الأولى وأظهرت النتائج أن المرشح عبد الواحد الخلفان تقدم على سائر المرشحين وجاءت على التوالي

- 1- عبد الواحد الخلفان
- 2- عدنان المطوع
- 3- خالدة الخطير
- 4- عبد الأمير التركي

وكانت النتائج فيها متقاربة جداً بحيث بلغت الفوارق بين بعض المرشحين صوتاً أو صوتين وجاءت

عن الدور الثاني

- 1- رولا بشلي
- 2- عباس الخضاري
- 3- عبد الكريم بن جدير
- 4- عبدالله شمساه
- 5- جليل الطماح
- 6- جاسم جراد

الدائرة الرابعة والخامسة

كان التصويت ضعيفاً بالنسبة في الدوائر وجاءت النتائج كالآتي

- 1- خليل لؤلؤ
- 2- أحمد جوهري
- 3- موسى برويش
- 4- يوسف أحمد السككاني

العنف الانتخابي

لقد جرمت المادة 45 من القانون رقم 1962/35 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة كل من أحل بحرية الانتخاب أو بنظامه باستعمال القوة أو التهديد، أو بالاشتراك في تجمهر أو صياح أو مظاهرات.

تناولنا في "الانتخابات الفرعية" سير الأحداث في الدوائر الخمس، ونبين هنا وقائع العنف الانتخابي التي صاحبت تلك الأحداث.

● في الأسبوع الثاني تجمهر أفراد من ثلاث قبائل أمام مبنى الإدارة العامة للمباحث الجنائية – بحدود 300 شخص – على خلفية إجراء انتخابات فرعية قبيلية في الدائرة الخامسة واعتقال عدد من الأشخاص للتحقيق معهم، وقد حدث اشتباك بين الجمهور والقوات الخاصة التي قامت بتفريقهم، وقد اجتمع وزير الداخلية بعدها بوجهاء القبائل وأكد لهم أن تطبيق الوزارة للقوانين لا رجعة فيه.



¹ جريدة السياسة 2008/3/27م .

● ونتيجة لرفض بعض الأفراد والمجاميع تطبيق وزارة الداخلية للقانون وقيامهم بالتعدي على بعض رجال الأمن، فقد طالبنا في تقارير للمفوضية بضرورة توفير الحماية اللازمة لرجال الأمن أثناء تأديتهم واجبه في منع الجرائم الانتخابية، منها حماية ميدانية ومنها حماية تشريعية.

● في الأسبوع الرابع.. وبعد أن أنجزت إحدى أكبر قبيلتين بالدائرة انتخاباتها الفرعية بسلاسة، قامت القبيلة الأخرى الأكبر بإجراء انتخاباتها الفرعية، وهنا حاولت قوات الأمن التصدي لها بكل قوة وعنف لمنعها، فدخلت القوات الخاصة والمروحيات كما استخدمت القنابل الدخانية، وقد حاول مجموعة من شباب القبيلة التصدي للقوات الخاصة من خلال رشقهم بالحجارة، فكانت المواجهة خطيرة كادت أن تتطور بشكل كبير.

اعتداءات غير مسبوقة على الأمن في الصباحية
من يحرض أبناء القبائل.. ولمصلحة من؟!
■ جابر الخالد: نحن أيضا أبناء قبائل ولم نأت من جزر القمر.. وسأطبق القانون



2

القوات الخاصة حاصرت الصباحية وجابر العلي.. والعوازم، واجهوم بالحجارة.. قنابل مسيلة للدموع لتفريق الجموع وعليو كوبريات شاركت في الأحداث.. إصابات بين أشخاص ووحد نقل إلى العدان.. ومسنة أسفقت

اشتباكات.. في الصباحية

الداخلية، ترد: نلاحق المخالفين وحافظنا على الأرواح.. لا نتعمد منازل فرعيات قبل تأكدنا من أن لا نساء فيما.. اعتقلنا الخادم مع المضبوطين في الخامسة، لأنه رفع خشبة في وجه رجل أمن قبيلة في الدائرة الرابعة أجرت تمضيها في شبيلية صباح أسس بالقرب من الدائري السادس ● هدوء منطقة أبو الحصانية وراء فرعية أجرتنا قبيلة بنجاح ● الحكومة تراجع دعم لفرعيات الأسبوع المقبل



3

¹ جريدة القبس 2008/3/27 م.
² جريدة القبس 2008/4/12 م.
³ جريدة الوطن 2008/4/12 م.

● وفي الأسبوع السابع، وبعد أن استطاعت وزارة الداخلية ضبط انتخابات فرعية لأكبر القبائل بالدائرة الرابعة بحيث وقع تحت يد رجال الأمن الصندوق الانتخابي والأوراق التي بداخله وعدد من المشاركين بالفرعية وكشوف بأسماء المرشحين والناخبين من أبناء القبيلة، فقد أحوالت المضبوطات والأشخاص الموجودين بالمقر الانتخابي إلى مبنى الأمن التابع لوزارة الداخلية في محافظة الفروانية، ولم يمض وقت قليل حتى تجمعهم آلاف من أبناء القبيلة حول مبنى الأمن مطالبين بالإفراج عن المعتقلين مع التهديد باقتحام المبنى، ولم يتم انتهاء الموقف الذي كان يندرج بوقوع تصادم بين المشاغبين ورجال الأمن إلا بعد أن تم الإفراج عن المعتقلين استجابة لضغوط مورست على وزارة الداخلية.

12 محليات 12

العدد 12 يوم الأربعاء 12 يونيو 2008 - 27 شعبان 1429

ضبط أول فرعية في حالة تلبس

فرعية : محاولة اقتحام مديرية الأمن

■ المئات تجمعوا أمام أمن الفروانية أمام القادسية واستمر حجز صندوق الاقتراع

■ المرشحون إجبروا على التنازل عن التنازل

تجمع المئات من أبناء القبيلة أمام مبنى أمن الفروانية في محاولة اقتحام مديرية الأمن، حيث وقع تحت يد رجال الأمن الصندوق الانتخابي والأوراق التي بداخله وعدد من المشاركين بالفرعية وكشوف بأسماء المرشحين والناخبين من أبناء القبيلة، فقد أحوالت المضبوطات والأشخاص الموجودين بالمقر الانتخابي إلى مبنى الأمن التابع لوزارة الداخلية في محافظة الفروانية، ولم يمض وقت قليل حتى تجمعهم آلاف من أبناء القبيلة حول مبنى الأمن مطالبين بالإفراج عن المعتقلين مع التهديد باقتحام المبنى، ولم يتم انتهاء الموقف الذي كان يندرج بوقوع تصادم بين المشاغبين ورجال الأمن إلا بعد أن تم الإفراج عن المعتقلين استجابة لضغوط مورست على وزارة الداخلية.

القوات الخاصة
تجمع المئات من أبناء القبيلة أمام مبنى أمن الفروانية في محاولة اقتحام مديرية الأمن، حيث وقع تحت يد رجال الأمن الصندوق الانتخابي والأوراق التي بداخله وعدد من المشاركين بالفرعية وكشوف بأسماء المرشحين والناخبين من أبناء القبيلة، فقد أحوالت المضبوطات والأشخاص الموجودين بالمقر الانتخابي إلى مبنى الأمن التابع لوزارة الداخلية في محافظة الفروانية، ولم يمض وقت قليل حتى تجمعهم آلاف من أبناء القبيلة حول مبنى الأمن مطالبين بالإفراج عن المعتقلين مع التهديد باقتحام المبنى، ولم يتم انتهاء الموقف الذي كان يندرج بوقوع تصادم بين المشاغبين ورجال الأمن إلا بعد أن تم الإفراج عن المعتقلين استجابة لضغوط مورست على وزارة الداخلية.

الوقوف الجانبي
تجمع المئات من أبناء القبيلة أمام مبنى أمن الفروانية في محاولة اقتحام مديرية الأمن، حيث وقع تحت يد رجال الأمن الصندوق الانتخابي والأوراق التي بداخله وعدد من المشاركين بالفرعية وكشوف بأسماء المرشحين والناخبين من أبناء القبيلة، فقد أحوالت المضبوطات والأشخاص الموجودين بالمقر الانتخابي إلى مبنى الأمن التابع لوزارة الداخلية في محافظة الفروانية، ولم يمض وقت قليل حتى تجمعهم آلاف من أبناء القبيلة حول مبنى الأمن مطالبين بالإفراج عن المعتقلين مع التهديد باقتحام المبنى، ولم يتم انتهاء الموقف الذي كان يندرج بوقوع تصادم بين المشاغبين ورجال الأمن إلا بعد أن تم الإفراج عن المعتقلين استجابة لضغوط مورست على وزارة الداخلية.

إلى متى يستمر الاعتداء على الصحافيين
تجمع المئات من أبناء القبيلة أمام مبنى أمن الفروانية في محاولة اقتحام مديرية الأمن، حيث وقع تحت يد رجال الأمن الصندوق الانتخابي والأوراق التي بداخله وعدد من المشاركين بالفرعية وكشوف بأسماء المرشحين والناخبين من أبناء القبيلة، فقد أحوالت المضبوطات والأشخاص الموجودين بالمقر الانتخابي إلى مبنى الأمن التابع لوزارة الداخلية في محافظة الفروانية، ولم يمض وقت قليل حتى تجمعهم آلاف من أبناء القبيلة حول مبنى الأمن مطالبين بالإفراج عن المعتقلين مع التهديد باقتحام المبنى، ولم يتم انتهاء الموقف الذي كان يندرج بوقوع تصادم بين المشاغبين ورجال الأمن إلا بعد أن تم الإفراج عن المعتقلين استجابة لضغوط مورست على وزارة الداخلية.

وحول هذه الأحداث، وتغطية وسائل الإعلام من تلفزيون وصحافة لما جرى فيها، فقد أصدرت وزارة الداخلية البيان التالي:

1 جريدة القبس 2008/5/4م

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين



إشارة لما حدث في محافظة الفروانية مساء اليوم تود وزارة الداخلية إيضاح ما يلي للمواطنين الكرام .. بأنه نتيجة لمداومة رجال الأمن لإحدى الديوانيات بمنطقة صباح الناصر في محافظة الفروانية. تنفيذاً للأوامر الصادرة من النيابة العامة بهذا الشأن و إلقاء القبض على من كان بها أثناء إجرائهم الانتخابات الفرعية، حيث نقل من تم ضبطهم مع صندوق الاقتراع إلى الجهة الأمنية المختصة ... تجمع عدة آلاف من الأشخاص حول مبنى مديرية أمن الفروانية يطالبون بإطلاق سراح من تم القبض عليهم و قد كان بينهم فئة غوغائية بادرت إلى قذف مبنى المديرية بالحجارة مما أدى إلى كسر زجاج واجهة المبنى كما اقتحم عدد منهم مبنى المديرية .. و على الفور تم إرسال رجال القوات الخاصة للتعامل معهم حيث تم إندازهم بالخروج من مبنى المديرية بصورة سلمية و إلا سيتم إخراجهم بالقوة و عليه استجابوا للأمر و خرجوا من المحيط الداخلي للمديرية ... و تعاون في ذلك رجال شرطة المحافظة و رجال المباحث مع القوات الخاصة.

و الوزارة لتأسف للدور التحريضي الذي مارسه بعض المرشحين الذين تواجدوا بالموقع من أجل أغراض انتخابية ... و في ذات الوقت تشيد الوزارة بتدخل و جهد بعض رجال كبار القبيلة لاقناع المتجمهرين بفض تجمهرهم حيث لولا ذلك الجهد لتطور الأمر إلى ما لا يحمد عقباه، حيث إن رجال القوات الخاصة كان لديهم أمر بالتصدي بالقوة لفض التجمهر إن لم يستجب لصوت العقل.

و تؤكد الوزارة بأنها ستتخذ كافة الإجراءات القانونية ضد كل من حرّض أو شارك في هذا الاعتداء الذي تعرضت له مديرية أمن الفروانية بدون مبرر، وذلك تنفيذاً للمرسوم بالقانون رقم (2008/12) بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء الذي شدد العقوبة على من يعتدي على رجال الشرطة أثناء تأدية واجبهم و جعل الاعتداء عليهم جريمة يعاقب عليها القانون بالحبس لمدة 5 سنوات و غرامة لا تزيد على خمسة آلاف دينار.¹

هذا ما يتعلق بالعنف الانتخابي الناجم عن مساعي وزارة الداخلية لمنع تنظيم الانتخابات الفرعية للقبائل، أما أشكال العنف الأخرى التي وقعت في الانتخابات فهي على النحو التالي:

- في الأسبوع الخامس نشرت الصحف خبراً بشأن تلقي أحد المرشحين بالدائرة الخامسة رسالة تحتوي على التهديد بالقتل له ولأسرته فيما لو استمر في الترشيح للانتخابات، كما أعلن أحد المرشحين في الدائرة الأولى عن تلقيه تهديداً بالقتل عبر بريده الإلكتروني لأسباب دينية.
- في الأسبوع السابع كتبت إحدى الصحف عن تعرض مرشحة للضرب على يد أحد الناخبين بسبب آرائها العلمانية، فتوجهت المرشحة إلى المخفر، وهذه الحادثة مرفوضة تماماً.

وبخلاف العنف الانتخابي الناتج عن مقاومة مجموعة من شباب بعض القبائل لإجراءات وزارة الداخلية بمنع الانتخابات الفرعية، فإن الانتخابات لم تشهد أحداثاً عنف لأي أسباب أخرى باستثناء ثلاثة أحداث بسيطة أشرنا إليها أعلاه.

¹ بيان وزارة الداخلية على موقعها في شبكة الانترنت.



● في الأسبوع الثالث قام حزب الأمة بالإعلان عن تشكيل لقوائمه الانتخابية وفي جميع الدوائر، ولم يشمل النساء، كما قام بتقديم شرح مناسب لرؤيته للإصلاح السياسي في الكويت، ورفض بشكل واضح مشاركة مرشحيه في الانتخابات الفرعية.

● في الأسبوع الثالث قامت الحركة الدستورية الإسلامية (حدس) بتسمية مرشحيها في الدائرتين الثانية والثالثة، في حين انتظرت انتهاء انتخابات فرعيات القبائل لاستكمال مرشحيها في الدوائر الأولى والرابعة والخامسة، ويبدو أن موقف حدس من المشاركة في الانتخابات الفرعية المجرمة قانوناً لم يكن مبدئياً وإنما ترك القرار فيه لممثليها بالقبائل حيث يشارك بعضهم فيها، فيما يرفض بعضهم المشاركة فيها، ونتيجة لعدم نجاح مرشحي حدس في فرعيات القبائل في الدائرة الخامسة، فلم يمثلها أحد في الانتخابات العامة في تلك الدائرة، في حين شارك اثنان من مرشحي حدس في الانتخابات الفرعية في الدائرة الرابعة لقبيلتين، أحدهما خسر بالفرعية والآخر فاز بالفرعية ثم خسر في الانتخابات العامة.

● شارك مرشح من كتلة العمل الشعبي بالانتخابات الفرعية المجرمة قانوناً في الدائرة الرابعة، وشارك مرشح آخر للكتلة في الدائرة الخامسة، في حين رفض مرشح ثالث للكتلة بالدائرة الرابعة المشاركة في الانتخابات الفرعية، وهذا يؤكد أن القرار متروك لكل مرشح وفقاً لظروف الدائرة وليس هناك قرار مبدئي قاطع.

● في الأسبوع الرابع قام التحالف الوطني الديمقراطي بإعلان قوائمه التي ستخوض الانتخابات في الدوائر الأولى والثانية والثالثة، وقد لوحظ وجود امرأة واحدة ضمن قائمته في الدائرة الثالثة، وتعتبر تلك القائمة هي الأولى التي تضم امرأة إلى جانب اثنين من المرشحين الرجال، وهو أمر إيجابي نتمنى أن تحذو الجماعات والكتل والقوائم السياسية الأخرى حذوها مستقبلاً، في حين خلت قوائمه من أي مرشح شعبي لتحقيق التمازج المنشود بين أبناء الوطن الواحد، وكنا نود من التحالف استكمال نموذج في تشكيل قوائمه الانتخابية من كل مكونات المجتمع الكويتي.

● طالبت المفوضية عبر تقاريرها الأسبوعية كافة الجماعات والقوائم بنشر برامجها الانتخابية لإضفاء مزيد من الشفافية مع الناخبين، وحتى تبين دورها في المرحلة القادمة من عمر مجلس الأمة ورؤيتها في الشأن العام للدولة، وهذا أمر مطلوب من كل الجماعات السياسية والقوائم الانتخابية ليكون الناخب على دراية كافية بما يهدف إليه المرشحون.

- مع اقتراب يوم الاقتراع، أتم بعض الجماعات السياسية برامجها الانتخابية، وهي:
 - حدس.
 - حزب الأمة.
 - التجمع الإسلامي السلفي.
 - التحالف الوطني الديمقراطي.

في حين اكتملت مجموعة من القوائم التي تمثل الجماعات السياسية، ومنها قوائم التحالف الوطني الديمقراطي التي تخوض الانتخابات في الدوائر الأولى والثانية والثالثة.. وقائمة حزب الأمة التي تخوض الانتخابات في الدوائر الخمس.. وقائمة حدس التي تخوض الانتخابات في الدوائر الأولى والثانية والثالثة والرابعة.. وقائمة التجمع الإسلامي السلفي التي تخوض الانتخابات في الدوائر الأولى والثانية والثالثة والرابعة.

**تتمثل على رضى سياسية واقتصادية واجتماعية
حزب الأمة أعلن برنامجها الانتخابي**



من المؤتمر الصحفي

أعلن حزب الأمة على رأسه السيد أحمد بن محمد العبدان، برنامجها الانتخابي، متمثلة على رضى سياسية واقتصادية واجتماعية، وذلك في مؤتمر صحفي عقده في مقره في مدينة الكويت، وذلك في الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الموافق 2008/5/17.

وأشار العبدان في المؤتمر الصحفي إلى أن برنامجهم الانتخابي يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة في الكويت، وذلك من خلال التركيز على القضايا التي تهم المواطن الكويتي، وذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأكد العبدان على أن حزب الأمة يحرص على العمل بروح المسؤولية والشفافية، وذلك في جميع المجالات التي يعمل فيها، وذلك من خلال الالتزام بالقيم الأخلاقية العالية، وذلك في التعامل مع المواطنين الكويتيين.

تحكم للأمة

وأوضح العبدان بأن حزب الأمة يدافع عن المصالح الوطنية، وذلك من خلال العمل على تحقيق التنمية الشاملة في الكويت، وذلك من خلال التركيز على القضايا التي تهم المواطن الكويتي، وذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأشار العبدان إلى أن حزب الأمة يحرص على العمل بروح المسؤولية والشفافية، وذلك في جميع المجالات التي يعمل فيها، وذلك من خلال الالتزام بالقيم الأخلاقية العالية، وذلك في التعامل مع المواطنين الكويتيين.

إصلاح التعليم

وقال العبدان إن إصلاح التعليم هو من أهم القضايا التي تهم المواطن الكويتي، وذلك من خلال التركيز على القضايا التي تهم المواطن الكويتي، وذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

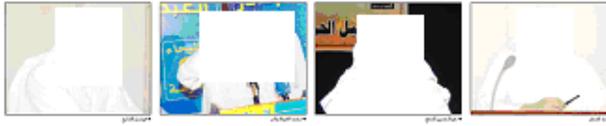
وأشار العبدان إلى أن حزب الأمة يحرص على العمل بروح المسؤولية والشفافية، وذلك في جميع المجالات التي يعمل فيها، وذلك من خلال الالتزام بالقيم الأخلاقية العالية، وذلك في التعامل مع المواطنين الكويتيين.

تعزيز مكانة المرأة

ومن أهم القضايا التي تهم المواطن الكويتي، وذلك من خلال التركيز على القضايا التي تهم المواطن الكويتي، وذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأشار العبدان إلى أن حزب الأمة يحرص على العمل بروح المسؤولية والشفافية، وذلك في جميع المجالات التي يعمل فيها، وذلك من خلال الالتزام بالقيم الأخلاقية العالية، وذلك في التعامل مع المواطنين الكويتيين.

**التحالف الوطني الديمقراطي أعلن برنامجها
الحفاظ على المكتسبات الدستورية والارتقاء بآليات المشاركة الشعبية**



تعداد جميع الشوطين الخاتمة

أعلن التحالف الوطني الديمقراطي، برنامجها الانتخابي، متمثلة على رضى سياسية واقتصادية واجتماعية، وذلك في مؤتمر صحفي عقده في مقره في مدينة الكويت، وذلك في الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الموافق 2008/5/17.

وأشار التحالف في المؤتمر الصحفي إلى أن برنامجهم الانتخابي يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة في الكويت، وذلك من خلال التركيز على القضايا التي تهم المواطن الكويتي، وذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأكد التحالف على أن التحالف يحرص على العمل بروح المسؤولية والشفافية، وذلك في جميع المجالات التي يعمل فيها، وذلك من خلال الالتزام بالقيم الأخلاقية العالية، وذلك في التعامل مع المواطنين الكويتيين.

إشياء مختلفة للتحالف من حصول الائتمان

وأشار التحالف إلى أن حصول الائتمان هو من أهم القضايا التي تهم المواطن الكويتي، وذلك من خلال التركيز على القضايا التي تهم المواطن الكويتي، وذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأكد التحالف على أن التحالف يحرص على العمل بروح المسؤولية والشفافية، وذلك في جميع المجالات التي يعمل فيها، وذلك من خلال الالتزام بالقيم الأخلاقية العالية، وذلك في التعامل مع المواطنين الكويتيين.

إشياء للشوطين في التمسك بين الشوطين

وأشار التحالف إلى أن التمسك بين الشوطين هو من أهم القضايا التي تهم المواطن الكويتي، وذلك من خلال التركيز على القضايا التي تهم المواطن الكويتي، وذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأكد التحالف على أن التحالف يحرص على العمل بروح المسؤولية والشفافية، وذلك في جميع المجالات التي يعمل فيها، وذلك من خلال الالتزام بالقيم الأخلاقية العالية، وذلك في التعامل مع المواطنين الكويتيين.

إشياء للشوطين في التمسك بين الشوطين

وأشار التحالف إلى أن التمسك بين الشوطين هو من أهم القضايا التي تهم المواطن الكويتي، وذلك من خلال التركيز على القضايا التي تهم المواطن الكويتي، وذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأكد التحالف على أن التحالف يحرص على العمل بروح المسؤولية والشفافية، وذلك في جميع المجالات التي يعمل فيها، وذلك من خلال الالتزام بالقيم الأخلاقية العالية، وذلك في التعامل مع المواطنين الكويتيين.

إشياء للشوطين في التمسك بين الشوطين

وأشار التحالف إلى أن التمسك بين الشوطين هو من أهم القضايا التي تهم المواطن الكويتي، وذلك من خلال التركيز على القضايا التي تهم المواطن الكويتي، وذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأكد التحالف على أن التحالف يحرص على العمل بروح المسؤولية والشفافية، وذلك في جميع المجالات التي يعمل فيها، وذلك من خلال الالتزام بالقيم الأخلاقية العالية، وذلك في التعامل مع المواطنين الكويتيين.

● مع بدء الاقتراع في يوم 2008/5/17م فقد لوحظ أن جماعات سياسية وقوائم انتخابية متعددة لم يصدر عنها أي برامج انتخابية، في حين قام عدد غير قليل من المرشحين المستقلين بنشر برنامج انتخابي طموح وشامل زاد من ثقة الناخبين به على حساب بعض الجماعات والقوائم.

1 جريدة القبس 2008/4/23م.
2 جريدة الوطن 2008/4/24م.

القوائم الانتخابية

بعد إقرار النظام الانتخابي الجديد الذي أخذ بتقسيم الكويت إلى خمس دوائر انتخابية، ومع حق الناخب باختيار أربعة مرشحين بدلاً من اثنين وفق النظام السابق، فقد وفر هذا النظام فرصة مناسبة لتشكيل القوائم الانتخابية على أساس من البرامج العملية والفكرية، وإن استمر الترشيح الفردي بشكل لافت، ومع ذلك استطاعت القوائم أن تحقق نتائج جيدة في الدوائر الثلاث الأولى وهي قوائم فكرية، فيما حققت القوائم نتائج كبيرة ومهمة في الدائرتين الرابعة والخامسة حيث كانت القوائم عنصرية قبلية.

وقد تشكلت القوائم الانتخابية على النحو التالي¹:

الدائرة الأولى:

ظهرت في هذه الدائرة مجموعة من القوائم الانتخابية وهي:

- **الانتلاف:** د.حسن جوهر، عدنان عبدالصمد، أحمد لاري، جابر بهبهاني.
- **الأولى:** صالح عاشور، عماد بوخمسين، خليل الصالح.
- **التجمع الإسلامي السلفي:** محمد الكندري (مع قائمة تشمل مرشحين بالدوائر الثانية والثالثة والرابعة).
- **قبيلة العوازم:** مخلد العازمي، سالم الأذينة، مبارك الحريص، بدر العقيل.
- **حدس:** جمال الكندري (مع قائمة تشمل مرشحين في الدوائر الثانية والثالثة والرابعة).
- **حزب الأمة:** منصور الخزام (مع قائمة تضم مرشحين بالدوائر الأربع الأخرى).
- **التحالف الوطني الديمقراطي:** د.عبدالمحسن المدعج (مع قائمة تشمل مرشحين بالدائرتين الثانية والثالثة).

وقد كانت نسبة الناجحين من القوائم الانتخابية 50% والباقي شخصيات مستقلة.

الدائرة الثانية:

وفيهما أقل عدد من القوائم الانتخابية على مستوى الدوائر الخمس، وهي:

- **التحالف الوطني الديمقراطي:** محمد الصقر، علي الراشد، محمد العبدالجادر، عبدالرحمن العنجري.
- **التجمع الإسلامي السلفي:** خالد سلطان بن عيسى، عبداللطيف العميري.
- **حدس:** د.جمعان الحريش، دعيج الشمري.
- **حزب الأمة:** فايز النشوان، علي الرفاعي.
- محمد عبدالقادر الجاسم، أحمد الدين.

وقد كانت نسبة الناجحين من القوائم الانتخابية 60% والباقي شخصيات مستقلة.

¹ تم ترتيب القوائم الانتخابية في الدوائر الخمس وفق معيارين: الأول إن القائمة التي فاز فيها عدد أكبر من المرشحين، والثاني إذا تساوى أكثر من قائمة في عدد المقاعد فيتم الترتيب وفقاً لترتيب الحروف (أ، ب، ت، ث...).

الدائرة الثالثة:

- ظهرت في هذه الدائرة عدد من القوائم الانتخابية الفكرية، وهي:
- **حدس: د. ناصر الصانع، عبدالعزيز الشايجي.**
 - **التجمع الإسلامي السلفي: د. علي العمير.**
 - **المنبر الوطني الديمقراطي: صالح الملا.**
 - **كتلة العمل الشعبي: أحمد السعدون** (لم تعلن الكتلة عن مرشحها بهذا الاسم وإنما ترشحوا مستقلين).
 - **الاتحاد النسائي: نعيمة الحاي، نوال المقيط، نبيلة العميري.**
 - **التحالف الوطني الديمقراطي: د. أسيل العوضي، فيصل الشايع، خالد الخالد.**
 - **حزب الأمة: جاسم الراجحي.**
- وقد كانت نسبة الناجحين من القوائم الانتخابية 50% والباقي شخصيات مستقلة.

الدائرة الرابعة:

- ظهرت في هذه الدائرة قوائم قبلية وأخرى فكرية، ولكن الغلبة كانت للقوائم القبلية، والقوائم هي:
- **قبيلة الرشادة: علي الدقباسي، سعد الخنفور، ناصر الدولية، د. محمد سليمان الهطلاني.**
 - **المتحدون (قبيلة مطير): محمد هايف، رجا الحجيلان، د. حسين قويعان، مبارك الوعلان.**
 - **كتلة العمل الشعبي: مسلم البراك، محمد الخليفة الشمري.**
 - **التجمع الإسلامي السلفي: علي دخيل العنزي.**
 - **حدس: د. محمد البصيري، خضير العنزي.**
 - **حزب الأمة: د. عبدالله الجنفاوي، د. عواد الظفيري، فيصل الحمد العنزي.**
 - **قبيلة الظفير: أحمد الشريعان (شعبي)، محمد دهيم (حدس)، خالد الشليمي.**
- وقد كانت نسبة الناجحين من القوائم الانتخابية 70% فيما نجح اثنان مستقلان من قبيلة مطير.

الدائرة الخامسة: ثلثا القوائم في هذه الدائرة قبلية، وهي:

- **قبيلة العوازم: جابر المحيلبي، مرزوق الحبيبي (شعبي)، عبدالله راعي الفحماء، فهد اللميع.**
 - **متفانلون (قبيلة العجمان): محمد فالح عبيد، د. محمد الحويلة، عبدالله البرغش، عبدالله مهدي، نريدها للجميع: علي حمود الهاجري (بعد فرعية للقبيلة)، خالد السبيعي (بعد تشاورية للقبيلة)، فيصل الكندري (بعد تشاورية للعائلة)، مذكر ثويران المطيري (بعد تشاورية للقبيلة).**
 - **تحالف الكويت تجمعنا: سعدون حماد العتيبي (بعد فرعية للقبيلة)، عايض العتيبي (بعد فرعية للقبيلة)، حسين براك الدوسري (بعد تشاورية للقبيلة)، عبدالعزيز العنزي.**
 - **تحالف الوحدة الوطنية: عماد الجلوي العنزي، محمد المعتوق، د. خليل العبدالله. (القائمة الوحيدة المختلطة من سنة وشيعة وقبائل).**
 - **حزب الأمة: عبدالله عكاش المطيري، سيف الهاجري، محمد الخنين العجمي.**
 - **موسى درويش حسن، أحمد عبدالله جوهر.**
- وقد كانت نسبة الناجحين من القوائم الانتخابية 90% .

- لوحظ أن هناك ظاهرة "ذكورة" القوائم الموجودة بالساحة، حيث إن القوائم الانتخابية لم تشمل أي عنصر نسائي، باستثناء قائمة التحالف الوطني الديمقراطي في الدائرة الثالثة والتي ضمت مرشحة واحدة إلى جانب مرشحين اثنين من الرجال.
- بعد الإعلان عن قائمة قبلية رباعية في الدائرة الخامسة، تم الإعلان عن قائمة قبلية رباعية ثانية، وكنا نتمنى - رغم إقامة الفرعيات وتصفية مرشحي القبيلة إلى أربعة - أن يتم الاندماج ما بين أبناء القبيلة الواحدة مع باقي أبناء القبائل والشعب الكويتي من خلال برامج عمل أو تشابه بالفكر تخفيفاً للعصبية التي نمت بشكل كبير خلال هذه الفترة.
- تم الإعلان عن قائمة واحدة من تحالف ثلاث قبائل في الدائرة الخامسة، لمواجهة قائمتين قبليتين، ورغم أن هذه الصيغة أخف من القائمة القبلية الواحدة، إلا أن هذا الأمر يؤكد على التنافس - ونأمل أن لا يكون الصراع - بين القبائل بشكل سلبي للغاية.

المنظمات الأهلية

إن استخدام الجمعيات والنقابات من خلال أموالها أو مواردها يعتبر أحد أنواع الجرائم الانتخابية كما نص على ذلك القانون 1962/35 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، حيث جاء في المادة 45 بأن العقوبات بالسجن والغرامة أو أحدهما لمن استخدمها للدعوة إلى التصويت لمصلحة مرشح معين أو الإضرار به، لذلك دعت المفوضية منذ بداية الموسم الانتخابي إلى ضرورة تجنب المنظمات الأهلية أي مخالفة للقانون.

● ومن رصدنا للدور السلبي الذي وقعت به بعض المنظمات الأهلية، لاحظنا في الأسبوع الرابع إقامة مرشح بالدائرة الأولى حفلاً لتكريم القيادات الطلابية في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وهو أمر كان يجب تجنبه في هذه الفترة.

● وفي الأسبوع الخامس لاحظنا وقوع عدد من التجاوزات، نأمل عدم تكرارها مستقبلاً، وهي:

- رئيس الاتحاد الوطني لطلبة الكويت - فرع القاهرة ينشر إعلاناً لأحد المرشحين بالدائرة الخامسة من أبناء قبيلته يشكره على دعمه المادي والمعنوي ومساعدتهم على الفوز بالانتخابات.
- مرشح بالدائرة الثانية يرفع تنظيم نشاط طلابي لرابطة طلابية في جامعة الكويت.
- مرشح بالدائرة الثانية يرفع معرضاً للكتاب الإسلامي لجمعية الإصلاح الاجتماعي.
- مرشح بالدائرة الثالثة يرفع دورة رياضية لقائمة انتخابية في جامعة الكويت.

في الجانب الآخر، فقد رصدت المفوضية دوراً إيجابياً كبيراً للمنظمات المجتمعية المدني في توجيه المرشحين للقضايا التي يؤمنون بها، وهي ظاهرة جديدة في هذا الموسم الانتخابي لم تكن موجودة من قبل بهذه الكثافة.

● في الأسبوع الثالث قامت 26 جمعية نفع عام بإصدار بيان (معكم في بناء الكويت) أكدوا خلاله ووقوفهم مع كافة الاجراءات التي من شأنها تطبيق القانون على الجميع بعدالة ومساواة، وقد تم نشر البيان على شكل إعلان مدفوع الأجر في معظم الصحف المحلية اليومية يوم الأحد 2008/3/30م، ثم قامت تلك الجمعيات بزيارة سمو رئيس مجلس الوزراء وأكدوا له موقفهم المنشور في البيان، في حين قال لهم سموه إن الحكومة ستطبق القانون على الجميع وستكفل انتخابات نزيهة وشفافة وفق القانون.



● قام الاتحاد الوطني لطلبة الكويت - فرع جامعة الكويت بتنظيم حملة للتوقيع على "كفاءة" ميثاق الكفاءة والقيم البرلمانية، لجمع توافيق المرشحين على وثيقة تدعو الناخبين لضرورة الأخذ بمعيار الكفاءة بعين الاعتبار أثناء التصويت، وكان التوقيع على الوثيقة في حفل يقام في كل دائرة انتخابية.

● نشر الاتحاد الوطني لطلبة الكويت - فرع أمريكا إعلانا في الصحف المحلية دعا فيه الناخبين إلى اختيار المرشح الأفضل الذي يهتم بالدستور والحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية لتكون الكويت خالية من الفساد.

● في الأسبوع السادس قامت جمعية المعلمين الكويتية بدعوة المرشحين إلى الاهتمام بالقضايا التعليمية في حملاتهم الانتخابية وفي برامجهم، وهي خطوة موفقة من جانب الجمعية للفت الانتباه إلى القضايا التعليمية التي تحتاجها الدولة.

● في الأسبوع السابع أعلنت جمعية الشفافية الكويتية عن "الميثاق الوطني لإصلاح السلطتين" الذي يضع سبعة عشر بنداً من شأن العمل بها أن يطور العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ويقضي على كثير من أسباب التآزيم بينهما ويجعل التركيز على الأداء والإنجاز والتنمية بشكل أفضل مع الالتزام بالمبادئ الدستورية، وقد دعت المرشحين للتوقيع على الميثاق، حيث شارك في التوقيع عليه معظم الجماعات السياسية وعدد من المرشحين المستقلين.



¹ جريدة النهار 2008/5/9م.

● نظمت جمعية المعلمين الكويتية حلقة نقاشية بعنوان "أين موقع المرأة في أجندة المرشح؟" وهي حلقة تدعو المرشحين للاهتمام بقضايا المرأة وجعلها ضمن برنامج عمل المرشحين بشكل عام.. وهي خطوة جيدة من الجمعية.

● أطلقت جمعية المهندسين الكويتية حملة "أنا مستعد" التي تهدف إلى تبني قضايا المهندسين ومن ضمنها دعم كادر المهندسين وترويجه لدى المرشحين لانتخابات مجلس الأمة.

● بدأت حملة "بقناعة" نشر إعلانات صحفية حول أهدافها ، وهي من تنظيم الاتحاد العام لطلبة ومندربي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

● قام مجموعة من الشباب بتنظيم الحملة الوطنية لمحاربة شراء الأصوات "نزاهة" تسعى للارتقاء بالعملية الديمقراطية وضمان خلوها من مظاهر بيع الذم وشراء الأصوات.

● روجت مجموعة من الشباب باسم التجمع الوطني لدعم التنمية "نماء" لوضع ميثاق التنمية والالتزام به من قبل مرشحي مجلس الأمة، متعاونين مع مجموعة "شباب ضد الفساد" ، ويهدف الميثاق إلى الالتزام بالارتقاء في الممارسة النيابية وتغليب المصلحة العليا للوطن على المصالح الخاصة والتعهد بانجاز مجموعة من المشاريع التنموية، وهو مجهود يشكرون عليه.

● قام مجموعة من أولياء الأمور بالإعلان عن "صوت الكويت" لمواجهة منع الاختلاط في المدارس الخاصة من خلال وثيقة شرف مطالبين مرشحي مجلس الأمة التوقيع عليها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من حقوقهم الدستورية.

● أعد النادي الكويتي الرياضي للمعاقين "ميثاق المعاقين" ونظم حفلاً لتوقيع المرشحين على هذا الميثاق التزاماً منهم بدعم قضايا المعاقين في مجلس الأمة، كما قام مجموعة من المعاقين بطرح مشروع صوتك معنا تم فيه دعوة المرشحين التعهد بدعم قضايا المعاقين.

تهدف الى كسب التأييد لقضايا ذوي الاحتياجات مجموعة من المعاقين تتبنى «صوتك معنا»



اللقاء والمطابق مكتبهم أما منصور لصحاريه فقد اعترضه في هذه القضية اعتماداً كبيراً فيها قضية انسانية تهم شريحة كبيرة من المجتمع مؤكداً دعمه لجميع الشرائح وبمواضع يتكلمون في حال وصوله الى مجلس الأمة المقبل.

من جانبه قال تاريف سعد الفنايكي المنسوق على المشروع انه وجد تاريخياً وبالتفصيل من قبل المرشحين المشاركة في هذه الحقبة الاعلامية ورفضها وكان هناك استنفاً مع تدهور قضايا المعاقين في مجلس الأمة.

وأضاف الفنايكي ان الحملة مشروع ذاتي لا يعتمد على الدعم الحكومي وإنما على مشاركة جميع المواطنين لتبني الاعمال جميع المرشحين للانتماءات الاعمال مشاركة جميع المرشحين من خلال التوقيع على (صوتك معنا) لتقديم أصواتهم إلى أصحاب القرار المنتخبين الفنايكي حملاتهم الانتخابية والبرامج والخدمات خلال فترة الانتخابات.

التواصل مع المشروع الإعلامي
(صوتك معنا)
sootekna3ana@hotmail.com



نعم لميثاق المعاقين

التبني والتوقيع على ميثاق المعاقين
الذي أعدته الجمعية الكويتية للمعاقين

الخطابية

وتشكيل لجنة برفقانية واقعة ضمن لجان المجلس لتعنى بجميع قضايا المعاقين
تسمى لجنة شؤون المعاقين

الخطابية

بعدد الجلسة الخاصة لذوي الإعاقة
لتعديل قانون المعاقين رقم 19 / 1992

النادي الكويتي الرياضي للمعاقين
ممثل من الرابطة الوطنية للجهات
العاملة في مجال الإعاقة

● في الأسبوع الثامن قامت مجموعة من جمعيات النفع العام والنقابات العمالية بدعوة المرشحين للانتخابات إلى التوقيع على تأييد وإقرار مشروع قانون الحقوق المدنية والاجتماعية للمرأة الكويتية، حيث تم تنظيم حفل التوقيع في 2008/5/11 بمقر جمعية المعلمين الكويتية، في حين ردت مجموعة أخرى من جمعيات النفع العام بعد أيام معدودة بإصدار بيان تعترض فيه على القانون.

¹ جريدة الوطن 2008/5/11.

بيان جمعيات النفع العام عن الحقوق المدنية والاجتماعية للمرأة الكويتية

هو جئت جمعيات النفع العام الموقعة أدناه بالدعوة المنشورة في الصحف يوم الأحد الموافق 11 مايو 2008 التي تنادي بدعم المرشحين في حال فوزهم بمشورية مجلس الأمة القادم. بإقرار مشروع قانون «الحقوق المدنية والاجتماعية للمرأة الكويتية»

لذا ترى ضرورة تسجيل موقفنا من هذا المشروع كالآتي:

- 1 - المشروع لسحبة عن مشروع سابق تقدم به بعض أعضاء مجلس الأمة السابق كجزء من محاولات كتبت تأييد النساء بعد أن كانوا قد صوتوا ضد إقرار مشروع قانون المساواة.
- 2 - الكثير من بنود المشروع لا تصب في مصلحة المرأة أو المجتمع. وإن بدت هي صياغتها العامة كذلك. بل هي تصحيم دور المرأة وتقتصص من مشاركتها في تنمية البلاد، وتدفع بها للكوت في المنزل كما يريد لها من رفضها حقوقها السياسية.
- 3 - كان عدد من جمعيات النفع العام موقفه واضح من مشروع القانون عند اطلاعه عليه. كقولهم: استثناء هي لجنة شؤون المرأة بمجلس الأمة، وكان كذلك الجمعيات عدد من وعليه فلنا جمعيات نفع عام ومؤسسات مجتمع مدني أن يستخدم صوت المرأة في الحركة الانتخابية الحالية كوسيلة من أجل تمرير هذا المشروع في المجلس القادم. كما ترى في النداء والشور تكسبا الانتخابية لفضحة بعض المرشحين على حساب المرأة وحقوقها المدنية والاجتماعية.

وذلك هي الإلتزام أن المشروع المذكور لم يعرض على جمعيات النفع العام المهنية والهيمنة بشؤون المرأة، لاسيما تلك التي لها تاريخ طويل في الدفاع عن المرأة وحقوقها.

أعضاء على الجوانب

- 1- الجمعية الثقافية والاجتماعية النسائية
- 2- نادي الكويت لحقوق الإنسان
- 3- الجمعية الكويتية لتطوع النسائية
- 4- الجمعية الكويتية للشؤون التشريعية
- 5- جمعية المكتبات والمعلومات
- 6- الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية
- 7- الجمعية الكويتية لرعاية الأطفال
- 8- رابطة الأبياء
- 9- رابطة الأجيال
- 10- مركز تشجيع الطفلة
- 11- نادي الكويت للتربية
- 12- جمعية حقوق الإنسان
- 13- الجمعية الوطنية لحماية الطفلة
- 14- الجمعية الوطنية لحماية الطفلة
- 15- جمعية الدفاع عن المال العام
- 16- جمعية الرعاية الإسلامية
- 17- جمعية الفتيات الكويتية
- 18- لجنة الدفاع عن الدستور
- 19- الجمعية الدستورية
- 20- الجمعية الاقتصادية
- 21- جمعية الصحفيين الكويتية

دعوة لتأييد إقرار مشروع قانون الحقوق المدنية والاجتماعية للمرأة الكويتية

يتقدم تحالف جمعيات المجتمع المدني لحقوق المرأة الكويتية ويعلن عن تأييده ودعمه مشروع قانون (الحقوق المدنية والاجتماعية للمرأة الكويتية) إذ إن هذا القانون قد تضمن إقرار بحقوق وتطبيقه وتأمينه ورعاية تعليمية وصحية وسكنية وحقوق عامة للمرأة الكويتية بما يبيس لها عيشة كريمة واستقرار أسري وأماناً وظيفياً وضمناً اجتماعياً وذلك لجميع الكويتيات وبنات الرأ العاملة أو المقاعدة أو حديثة التخرج وكذلك راس في مواد أوضاع الحالات الاجتماعية للمرأة الكويتية (التزوج وغير التزوجة - والتزوجة من غير الكويتي - المطلقة - الأرملة) ولا تقدم بالشكر لئ قد أيد هذا المشروع من السادة النواب السابقين فلنا نتوجه بالنداء إلى جميع الأخوة المرشحين للتقدمين لعضوية مجلس الأمة القادم أن يتحملا مسؤولية إقرار هذا المشروع بقانون ووضعه على قائمة الأولويات في الفصل التشريعي القادم.

وتدعوهم إلى تأكيد هذا التوجه بالتوقيع على بيان التأييد لإقرار هذا القانون وذلك في جمعية المعلمين الكويتية في الجمعة - مساء اليوم الأحد الموافق (11/5/2008) من الساعة الخامسة مساءً في قاعة الشيخ عبد الله المبارك الصباح كما ندعو الأخوات اللاتيات الكويتيات إلى الاضطلاع بعمارة دوره الانتخابي بدعمه وتأييده من يدعه حقوقهن في إقرار هذا القانون وتأييده.

تحالف جمعيات المجتمع المدني لحقوق المرأة الكويتية

1- الجمعية الطبية الكويتية	2- نقابة المعلمين بوزارة الأفعال	3- رابطة الأبياء
4- جمعية المعلمين الكويتية	5- نقابة المعلمين بوزارة الأفعال	6- رابطة الأجيال
7- جمعية الفتيات الكويتية	8- نقابة المعلمين بوزارة الأفعال	9- نادي الفتيات
10- نقابة المعلمين بوزارة الأفعال	11- نقابة المعلمين بوزارة الأفعال	12- جمعية الدفاع عن المال العام

● قامت لجنة إنصاف المواطنة الكويتية بدعوة المرشحين للتوقيع على ميثاق خاص بالمرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي لتوفير السكن للكويتيات وتجنيس أبنائها وتوظيفهم بالجهات الحكومية.

لجنة إنصاف المواطنة الكويتية

ميثاق

دعوة لتوقيع

بسر لجنة إنصاف المواطنة الكويتية

دعوة صادرة من مجلس الأمة الكويتي بتاريخ 11 مايو 2008 في شأن مشروع قانون توفير السكن للمواطنة الكويتية في حاله وبموافقة مجلس الأمة على الأوصاف الأولى للتوقيع.

- 1- تبني قانون لتجنيس أبناء الكويتيات.
- 2- تبني قانون لتوفير السكن للكويتيات.
- 3- تبني قانون لتوفير أبناء الكويتيات في جميع مرافق الدولة.

لحضور اجتماع توقيع ميثاق الشرف

كما ندعو اللجنة الشاهسات جميع الدوائر لعضوية هذا الاجتماع

بأن في يوم الجمعة 11/5/2008 من الساعة الخامسة مساءً في قاعة الشيخ عبد الله المبارك الصباح في مجلس الأمة القادم.

للاستفسار: 0٠٧٢٥٤

● في الأسبوع الثامن نظمت كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت بالتعاون مع لجنة الكويت الوطنية للتنافسية "ملتقى التنافسية للإصلاح" يوم 2008/5/7م بهدف شرح مكونات التنافسية التي يجب أن تتوافر في دولة الكويت من خلال دعوة المرشحين ومنظمات المجتمع المدني للتوقيع على ميثاق التنافسية.

● في الأسبوع الأخير للموسم الانتخابي أقامت اللجنة البيئية التطوعية في ضاحية علي صباح السالم - أم الهيمان سابقا - ندوة "صحتنا بيننا" شارك فيها مرشحون من الدائرة الخامسة، حيث تم في ختامها التوقيع على ميثاق يدعو إلى جعل القضية البيئية للمنطقة ذات أولوية في مجلس الأمة القادم.

1 نشر في الصحف يوم 2008/5/11م.
2 نشر في الصحف يوم 2008/5/14م.

البيئة والتنمية 137 - 138 يوليو 2012 - العدد 137 - 138

عهدنا وميثاقنا

نحن بحاجة إلى هواء صالح للاستنشاق

قال تعالى (والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون) المؤمنون آية (24)
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (كنتم راع وكلكم مسؤول عن رعيته) (حديث شريف)
تعهد أمام الله تعالى وأمام إنسان أن

1. أن أسعى جاهداً أن أكون عضواً في اللجنة البيئية البرلمانية وأواصل مع الجهات الرسمية في إصدار التشريعات البيئية ومتابعة تنفيذ ما تم إقراره من تشريعات وفوائدها.
2. أن تكون قضية التلوث البيئي في ضاحية على صياح السالم من أهم أولوياتي من خلال:
 - أن أوثق بالأدلة والوثائق من خلال أدوات الدستورية في حال نجاحي أمام الجميع حجم التلوث البيئي في ضاحية على صياح السالم وكذلك في حال عدم نجاحي.
 - أن أفتح ملف قضية التلوث وأتابع ما تم من قرارات منذ بداية القضية.
 - أن أسعى إلى حل قضية التلوث البيئي والحد من أي إجراءات قد تتساهل في تهوير الوضع البيئي.
 - أن أروء اللجنة البيئية التطوعية بتقرير دوري ربع سنوي عن ما تم في قضية التلوث البيئي.

وإنه على ما أوقع شهيد.

www.7458777.com
الجمعية الكويتية التطوعية لحماية البيئة
THE ENVIRONMENTAL VOLUNTARY COMMITTEE
فيس بوك: 7458777 - إيميل: info@kuwaitncc.org
Fax: 326307 - To communicate with: 7458777

71

لجنة الكويت الوطنية للتنافسية

Kuwait National Competitiveness Committee

من أبرز توصيات جمعية التنمية في دولة الكويت خلال المؤتمر سنووات الاقتصادية:

التحديات:

- 1. انخفاض معدل البطالة في الكويت.
- 2. انخفاض معدل النمو الاقتصادي.
- 3. انخفاض معدل الاستثمار في الكويت.

الفرص:

- 1. ارتفاع معدل البطالة في الكويت.
- 2. ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.
- 3. ارتفاع معدل الاستثمار في الكويت.

الفرص المتاحة:

- 1. ارتفاع معدل البطالة في الكويت.
- 2. ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.
- 3. ارتفاع معدل الاستثمار في الكويت.

التحديات:

- 1. انخفاض معدل البطالة في الكويت.
- 2. انخفاض معدل النمو الاقتصادي.
- 3. انخفاض معدل الاستثمار في الكويت.

الفرص:

- 1. ارتفاع معدل البطالة في الكويت.
- 2. ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.
- 3. ارتفاع معدل الاستثمار في الكويت.

www.kuwaitncc.org

2 اوبن المجلات | home@swan.com | 142 العدد | 142 | Wednesday 09 April 2008 | 2008 م 09 142 | 142 | 142 | 142

مجلس الأمة 2008

الغزالي: عشرات البلاغات ترد إلينا بوقوع جرائم انتخابية و «الداخلية» ترفض التعاون المفوضية العليا لشفافية الانتخابات تقدم تقريرها الثالث

الغزالي: عشرات البلاغات ترد إلينا بوقوع جرائم انتخابية و «الداخلية» ترفض التعاون المفوضية العليا لشفافية الانتخابات تقدم تقريرها الثالث

الغزالي: عشرات البلاغات ترد إلينا بوقوع جرائم انتخابية و «الداخلية» ترفض التعاون المفوضية العليا لشفافية الانتخابات تقدم تقريرها الثالث

الغزالي: عشرات البلاغات ترد إلينا بوقوع جرائم انتخابية و «الداخلية» ترفض التعاون المفوضية العليا لشفافية الانتخابات تقدم تقريرها الثالث

الغزالي: عشرات البلاغات ترد إلينا بوقوع جرائم انتخابية و «الداخلية» ترفض التعاون المفوضية العليا لشفافية الانتخابات تقدم تقريرها الثالث



● رصدت المفوضية أن تلفزيون (الكويت) الرسمي بعيد عما يجري في الساحة الانتخابية، في مقابل نشاط ملحوظ وكبير في قناة (الراي) وتلفزيون (الوطن) وقناة (سكوب)، كما ظهرت قنوات جديدة مثل قناة (القرين) وقناة (فلاش) وقناة (العدالة) وقناة (بطاقة انتخابية) وقناة (نبيها تحالف)، كلها تسعى إلى تسليط الضوء على المرشحين.

● في الأسبوع السادس نشرت إحدى الصحف كشفا كاملا على صدر صفحتها الأولى بأسماء موظفين يعملون في وزارة الإعلام كما يعملون أيضا وقتاً إضافياً "part time" في مؤسسات تلفزيونية فضائية، لذا طالبنا وزارة الإعلام بتطبيق اللوائح المعنية في مثل تلك الحالات لضمان عدم استغلال الوظيفة العامة لأغراض شخصية والتأكد من مسألة تعارض المصالح.

● ظهر العديد من الجهات التي تنشر استطلاعات رأي المواطنين وتوقعاتهم بنتائج الانتخابات في الدوائر الخمس، وقد لوحظ على معظمها عدم المهنية أو الحرفية في العمل، حيث تعتمد على أساليب غير علمية في استطلاعات الرأي، لذا كان يجب على الجهات المعنية بالدولة منع تلك المواقع وعدم السماح إلا للجهات المرخصة بإجراء الدراسات الاستطلاعية ووفقا للقانون، مع الكشف عن الجهة التي تقوم بمثل تلك الاستطلاعات ونظم عملها.. فقد نشرت - وعلى مدى أيام - جريدة الوسط استطلاعا للرأي يتم من خلال دخول الجمهور إلى موقع الجريدة على الانترنت والتصويت لصالح مرشحهم، فكانت النتيجة النهائية للفائزين هي 76% صحيحة مع اختلاف كبير في ترتيب الفائزين، أما جريدة الشاهد فإن نسبة الصواب كانت 80%، ونسبة الصواب في أنظمة صلاح الجاسم كانت 85%، علما بأن النسبة العلمية المسموح بها لاحتمالات الخطأ في نتيجة استطلاعات الرأي هي 2-3% فقط.

موقع «الشاهد» الإلكتروني يكشف تطورات اليوم قبل الأخير

مخلد العازمي الأول في الدائرة الأولى مرزوق الغانم الأول في الدائرة الثانية أحمد السعدون الأول في الدائرة الثالثة







1 جريدة أوان 2008/4/9
2 جريدة الشاهد 2008/5/16



في مقابل تلك السلبيات، فقد كان هناك مجموعة من الأمور الإيجابية التي يجب الانتباه إليها، وهي:

- قيام وزارة الداخلية - إدارة الانتخابات - بتسليم المرشح اسطوانة ممغنطة CD فيها أسماء كافة الناخبين في الدائرة التي يترشح فيها، وتشمل الأسماء والعناوين وتواريخ الميلاد، وهذا أمر جيد يوفر لكل مرشح كافة أسماء الناخبين بالدائرة.

رقم الدائرة	رقم الجدول	تاريخ القيد	رقم القيد	رقم المرشح	الاسم الاول	الاسم الثاني	الاسم الثالث	الاسم الرابع	اسم العائلة
3	1	1980-09-10	100148345	احمد	ابراهيم	عبدالرحمن	عبدالمجيد	عبدالمجيد	القحطاني
3	2	1980-09-11	100735776	احمد	فهد	سليمان	القيبي	القيبي	القيبي
3	3	1980-09-13	100947397	احمد	سعد	احمد	السعد	السعد	المنهجي
3	4	1980-09-13	100883943	احمد	عبدالعزیز	حمد	جعفود	جعفود	البرجس
3	5	1980-09-13	100207526	ابراهيم	احمد	سعود	عبدالمجيد	عبدالمجيد	النجار
3	6	1980-09-13	100825915	احمد	عبدالعزیز	عبدالله	عبدالله	عبدالله	المجيد
3	7	1980-09-14	100018435	ابراهيم	صالح	الشايح	عبدالله	عبدالله	القبيص
3	8	1980-09-15	101451420	احمد	عبدالله	علي	عبدالله	عبدالله	التركي
3	9	1980-09-15	100801357	ابراهيم	حمد	احمد	احمد	احمد	يعقوب
3	10	1980-09-16	100079919	ابراهيم	رائد	ابراهيم	ابراهيم	ابراهيم	الراشد
3	11	1980-09-16	100155456	ابراهيم	اسحق	ابراهيم	ابراهيم	ابراهيم	الهجري

- في الأسبوع الثامن أصدرت وكالة الأنباء الكويتية (كونا) كتابا بعنوان "السيرة الذاتية لمرشحي ومرشحات أمة 2008" وهو يحتوي على أسماء المرشحين وسيرتهم الذاتية.. ويعتبر هذا الإصدار وثيقة جيدة للتعريف بالمرشحين.

- أعلنت وزارة الداخلية عن خط ساخن رقم 886622 لاستقبال استفسارات المواطنين والرد عليها والمتعلقة بمواقع الاقتراع، من الساعة الثامنة صباحا وحتى الساعة الثامنة مساء، وهو أمر يستحق الثناء.

- أقامت وزارة الإعلام مركزا إعلاميا للصحف والمحطات الفضائية المحلية والعربية والدولية في أحد الفنادق الكويتية خلال الفترة من 15 إلى 18 مايو مزود بجميع وسائل الاتصال من فاكسات وخطوط هاتفية دولية وخطوط انترنت وأجهزة حاسب آلي وذلك لتسهيل التغطية الإعلامية لعملية الانتخابات.

¹ جريدة الوسط 2008/5/16.

² صورة من أسماء ناخبين كما هي في القرص المدمج.

● قامت وزارة الإعلام بتغطية كاملة على مدى يوم الاقتراع والذي يليه، شملت كل الدوائر الانتخابية، في تلفزيون الكويت القناة الأولى وفي جميع محطات الإذاعة الخمس التي خصصت كل محطة إذاعية لدائرة انتخابية.. وقد شهد الجميع للوزارة بهذا الجهد المتميز.

● قامت وزارة الداخلية بتوزيع مطبوع من خلال الصحافة المحلية يحتوي على كافة أسماء المرشحين في الدوائر الانتخابية الخمس كما هي في ورقة الاقتراع، وإرشادات هامة لطريقة التصويت، وهي بادرة تشكر الوزارة عليها.¹

إنتخابات مجلس الأمة 2008
لنتعاون من أجل الكويت
أسماء المرشحين في الدوائر الانتخابية الخمس
حَقِّقْ فِي الْإِخْتِيَارِ لِأَرْبَعَةِ مَرشِحِينَ كَجَدِّ أَقْصَى فِي دَائِرَتِكَ
فكرتكم لتعاونكم
مع صحيفة وزارة الداخلية

إنتخابات مجلس الأمة 2008
لنتعاون من أجل الكويت
الرجاء إحضار شهادة الجنسية أو إثباتها الصادر لغرض الانتخاب
على السادة مندوبي المرشحين التواجد في لجائهم في تمام الساعة السابعة والنصف صباحاً .
فكرتكم لتعاونكم
مع صحيفة وزارة الداخلية

لنتعاون من أجل الكويت
أخي الناخب... أختي الناخبة...
نظراً لكثرة عدد المرشحين في الدوائر الانتخابية الخمس . وتسهيلاً على الناخبين واختصاراً للفترة الزمنية التي يحتاجها الناخب لإختيار مرشحه . سيتم عرض أسماء المرشحين كما هي في ورقة الانتخاب . مع العلم بالآتي :
1 - طريقة التصويت وذلك بوضع علامة (✓) في بداية اسم المرشح كما هو موضح أدناه .
2 - لا يجوز التصويت لأكثر من أربعة مرشحين .
مرشح مرشح
مرشح مرشح
مرشح مرشح
مرشح مرشح
مرشح مرشح

● قامت "وزارة العدل – اللجنة الاستشارية المشرفة على الانتخابات" بنشر إعلان مدفوع الأجر في الصحف اليومية يبين حالات بطلان حق التصويت أثناء الاقتراع، وحالات بطلان ورقة الانتخاب، وهي بادرة تشكر الوزارة عليها.

وزارة العدل
اللجنة الاستشارية
المشرفة على الانتخابات
إعلان رسمي صادر عن وزارة العدل بشأن انتخابات مجلس الأمة 2008
أخي الناخب... أختي الناخبة...
صوتك أمانه
إحرص على ضمان صحة إقتراعك يوم الانتخاب وانتبه حتى لا يصبح باطلاً في الحالات التالية:
حالات بطلان ورقة الانتخاب :
حالات بطلان حق التصويت أثناء الإقتراع :

١ - الورقة المتضمنة انتخاب أكثر من أربعة مرشحين .
٢ - الورقة المتضمنة عبارات أو إشارات إمارة لأحد أو لفرش أو سخريه .
٣ - كل ورقة موهمة بامضاء مقروء أو غير مقروء للناخب أو وضع عليها إشارة أو علامة تدل على شخصيته أو صفته كأن يشير إلى صفته بـ "رئيس الجمعية التلانية" .
٤ - كل ورقة مشروطة أو معلقة على شرط كأن يقوم الناخب ويكتب "الانتخب فلانا" بشرط أن يعمل على تطبيق الأمر التلاني .
٥ - الورقة التلانية من أية إشارة تدل على انتخاب مرشح معين .
٦ - أية ورقة أخرى خلاف أوراق الإقتراع المعتمدة .

١ - المجاهرة باسم المرشح قبل إستلام ورقة الانتخاب .
٢ - المجاهرة باسم المرشح قبل وضع الورقة بالصندوق .
٣ - عرض ورقة الانتخاب على اللجنة بما يوضح عن اسم المرشح بعد إبات ذلك فيها .
٤ - الإفصاح عن اسم المرشح أمام اللجنة بعد الإصرار به إلى رئيس اللجنة .
٥ - الدخول إلى اللجنة وعرض صورة المرشح على اللجنة والإشارة إليها بالإختيار .

¹ بعض صفحات المطبوع الذي وزعته وزارة الداخلية وفيه كافة أسماء المرشحين كما هي في ورقة الاقتراع.
² إعلان نشرته وزارة العدل في صحف صدرت يوم 2008/5/13م.

مقار المرشحين

نظم القانون الصادر في 2008/1/29م وهو القانون رقم 2008/4 والخاص بتعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة، نظم موضوع المقار الانتخابية للمرشحين، حيث جاء فيه تكليف إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية بالتنسيق مع وزارة التربية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل خلال فترة الحملة الانتخابية بتخصيص مساح المدارس وقاعات تنمية خدمة المجتمع وصالات الأفراح لعقد الندوات الانتخابية لكل من يطلب ذلك من المرشحين وبالسوية بينهم، كما جاء في هذا القانون تكليف بلدية الكويت بإصدار ترخيص لكل مرشح بإقامة مقرين انتخابيين أحدهما للذكور والآخر للإناث يسمح فيه بإجراء الندوات الانتخابية للمرشح والدعوة إليها، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر المرسوم أو القرار بالدعوة للانتخابات في الجريدة الرسمية.

- وقد لوحظ في الأسبوع الثاني من موسم الانتخابات قيام مرشحين وهميين بوضع لوحات لحجز بعض الساحات لإقامة مقار انتخابية، وهي حجوزات وهمية لغير المرشحين بهدف بيعها لاحقاً لمن يدفع أكثر، لذا يجب على البلدية الانتباه إليها ومنعها.



- كما لوحظ قيام البلدية بإزالة المقار والإعلانات الانتخابية المخالفة بوقت قياسي، ولكن على الرغم من تأكيدات بلدية الكويت بمنع إقامة المقار الانتخابية إلا بعد الترشيح رسمياً، فقد رصدنا حالات لبيع المرشحين بإقامة مخيم وتنظيم ندوة عامة ونشر إعلان لذلك.

- وتطبيقاً للقانون، ففي الأسبوع الرابع حددت وزارة التربية أسماء 80 مدرسة بمختلف المناطق كمقار لندوات المرشحين، وهي خطوة إيجابية ضمن الالتزام بأحكام القانون، وقد طالبنا الجهات المعنية بالإعلان بوضوح عن آلية الاستفادة من تلك المقار.

- وفي تطور سلبي لافت، قامت قوات من وزارة الداخلية بمراقبة عدد من الديوانيات التي تقيم ندوات انتخابية مفتوحة للجمهور من الرجال ومن النساء في الدائرة الثانية، حيث قام عدد من رجال الأمن بتسجيل أرقام سيارات مرتادي تلك الديوانيات ودخول بعضها! وهذا مخالف لنص المادة 44 من

¹ جريدة الراي 2008/3/28م.

الدستور، وحثهم في ذلك تطبيق قانون تنظيم الاجتماعات والموكب العامة، حتى قبل صدوره رسمياً، والذي تم سحبه فيما بعد.

● ولوحظ في الأسبوع السادس انتشار ظاهرة تأجير المنازل السكنية لاستخدامها لبعض المرشحين دون أن تحتسب ضمن المقرين الانتخابيين المسموح بهما لكل مرشح، ويجب هنا التأكد من ثلاثة أمور، فإن كانت تلك المنازل تستخدم كمقار انتخابية لاستقبال الناخبين فيجب أن تحسب ضمن المقرين الانتخابيين للمرشح، وان كانت تستخدم للجان العاملة التابعة للمرشح فيجب أن لا يوضع عليها إعلانات انتخابية، وفي كل الأحوال لا بد من التأكد من أسعار التأجير فإن كانت في الحدود المعقولة فلا بأس وان كانت بمبالغ مضاعفة – كما يشاع – دون مبرر حسب أعراف سوق التأجير فإن ذلك من شأنه أن يدخل تلك العمليات التأجيرية ضمن الرشوة الانتخابية.

الدعاية الانتخابية

قبل أقل من شهرين من حل مجلس الأمة صدر القانون رقم 2008/4م القاضي بتعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة، حيث منع القانون إقامة أكشاك أو خيام أو أي شيء من هذا القبيل أو استعمال وسائل النقل بقصد الدعاية الانتخابية أمام لجان الاقتراع أو غيرها، وفيما عدا داخل المقر الانتخابي للمرشح أو على أسواره، يحظر إقامة إعلانات أو لافتات أو صور للمرشحين أو الإعلان عن عقد أي اجتماعات للتشاور بشأن الانتخابات أو أي إعلان شكر أو تهنئة للمرشحين، ولو بعد انتهاء العملية الانتخابية في الطرق العامة أو المنشآت أو المباني العامة أو الخاصة كدعاية للمرشحين، وتقوم وزارة الداخلية، بعد قفل باب الترشيح، بوضع لوحات إعلانية في مراكز الضاحية وأفرعها وبأية أماكن أخرى تراها الوزارة، مدون بها بخط واضح موحد أسماء جميع المرشحين وصورهم عن كل دائرة مرتبة ترتيباً حسب حروف الهجاء، وتقوم وزارة الداخلية مع بلدية الكويت بإزالة أية أعمال تتم مخالفة لذلك فوراً على نفقة المخالف.

● في الأسبوع الخامس – أي بعد فتح باب الترشيح – رصدنا وجود عدد من الإعلانات المخالفة للقانون، كالإعلان على حافلات النقل العام، وقد بادرت أجهزة البلدية بمنع تلك الإعلانات، كما أن هناك عدداً من الإعلانات المخالفة على المباني العامة وفي الطرقات في جميع الدوائر، منها إعلانات مباشرة ومنها إعلانات دعم وتأييد أو شكر وعرافان ومنها إعلانات على سيارات وفي مباني جامعة الكويت، وهذه كلها إعلانات مخالفة يجب إلالتها تنفيذاً للقانون.

● وفي الأسبوع السادس قامت بلدية الكويت بإزالة الإعلانات الموجودة على المنازل، علماً بأنه تم أخذ تعهدات من المرشحين بعدم نشر الإعلانات على الأشجار والطرق والعلامات المرورية وجسور المشاة وأعمدة الإنارة وأسوار المدارس ومحولات الكهرباء والمباني الأثرية ودور العبادة والدوائر الحكومية.. إلا أنه فعلياً ظهر العديد من الإعلانات طالبنا بلدية الكويت بسرعة التحرك لإزالتها بالمساواة فيما بين كافة المرشحين.

● كما تم نشر إعلانات على شكل دعوات عشاء في الطرق العامة في مختلف المحافظات، وهي إعلانات مخالفة للقانون ويجب على البلدية إلالتها فوراً، كما يقوم بعض أصحاب السيارات بوضع إعلانات على السيارات طالبنا وزارة الداخلية مخالفة أصحابها والعمل على منع تلك الظاهرة.



¹ جريدة القبس 2008/3/30م

● تقوم بلدية الكويت بجهد مشهود في إزالة الإعلانات المخالفة، إلا أنه لوحظ في الأسبوع السابع أن أحد فروع البلدية في الدائرة الرابعة يتساهل مع الإعلانات المخالفة ولا يبادر بإزالتها، وهذا الأمر أوجد خلافاً في تطبيق القوانين على كل الدوائر الانتخابية ومحاسبة المقصرين.. كما أن الدائرة الخامسة فيها العديد من المخالفات في الإعلانات المنتشرة بالطرقات ومواقف سيارات الجمعيات التعاونية وعلى السيارات.

● لوحظ مؤخراً أن القيمة المالية التي يتم صرفها على الدعاية الإعلانية في الصحف والمجلات هي قيمة عالية جداً، يصل بعضها إلى بضعة ملايين من الدنانير ومن المتوقع أن تبلغ عشرة ملايين دينار لبعض المرشحين، وهذا من شأنه أن يفضي إلى وصول أصحاب الأموال إلى مقعد البرلمان على حساب أصحاب الكفاءة، لذا يجب تطوير تشريعات الحملات الانتخابية لوضع سقف أعلى للصرف على الحملات الانتخابية لا يجوز تجاوزه.

وبشكل عام، فإن أداء الجهات الحكومية في هذا الجانب كان أداءً جيداً، وقد يتطلب جهداً إضافياً من بلدية الكويت ووزارة الداخلية.

الجزء الثاني – الاقتراع والفرز

وجوب الاستعداد ليوم الاقتراع

يعتبر الاستعداد الحكومي ليوم الاقتراع أمراً ذا أهمية بالغة لأكثر من سبب، فضلاً عن أهمية هذه المناسبة لكل مؤسسات الدولة وأفرادها، حيث إن هذه الانتخابات تُجرى وفق نظام الدوائر الخمس غير المجرب من قبل، كما أن قانون الانتخابات قد صيغ ليتناسب مع ظروف الدوائر العشر بعدد منخفض من الناخبين في عام 1962م، ثم للدوائر الخمس وعشرين في عام 1981م، أما الوضع الجديد ذي الدوائر القليلة وعدد الناخبين المرتفع خاصة بعد دخول المرأة إلى الكتلة التصويتية، كل ذلك أوجب تعاملًا خاصًا ودقيقًا مع إدارة تلك الانتخابات، لذلك كنا في المفوضية ننبه إلى موضوع إدارة يوم الاقتراع حتى لا يقع المحذور وهو التشكيك بنتائج الانتخابات.. ولكن يبدو أن الحكومة قررت عدم التعاون مع المفوضية العليا لشفافية الانتخابات.

في تقرير المفوضية الثاني الصادر في 2008/3/31م أكدنا على ضرورة معالجة مسألة كثرة عدد مندوبي المرشحين في مراكز الاقتراع مما يزيد من إزدحام المكان ويعطل عملية الفرز، فضلاً عن أنّ تخفيض عدد المندوبين يفيد المرشحين لتوفير المؤيدين والاستفادة منهم في حملتهم الانتخابية، كما أن من شأنها أن توفر في المساحة التي سيشغلها المندوبون داخل مراكز الاقتراع.. وأكدنا على هذا الموضوع في تقرير المفوضية السادس الصادر في 2008/4/28م وقد قامت الحكومة مشكورة بالأخذ بوجهة النظر هذه بأن أصدرت مرسوماً عالج هذه المسألة.

كما أشرنا في تقريرنا الثاني إلى مشكلة البطاقات الانتخابية وضعف توزيعها على المواطنين وأثر ذلك على يوم الاقتراع، فقد رصدت المفوضية أن الناخب يراجع مقر المختارين لاستلام البطاقة فيطلب منه إحضار صورة شخصية، فيضطر للحضور مرة ثانية لتقديم صورته الشخصية ثم الحضور مرة ثالثة لاستلام البطاقة، فطالبنا وزارة الداخلية بإعلام المواطنين بضرورة إحضار صورة شخصية تسهيلاً لتسليم البطاقات، والنظر في تبسيط الإجراءات لتوفير عدد مرات المراجعة، أو النظر في إلغائها والاكتفاء بدفتر الجنسية الأصلية.. وبعد أسبوع وافق مجلس الوزراء في 2008/4/7م على مرسوم يقانون يسمح بتصويت الناخب بشهادة الجنسية من دون البطاقة الانتخابية، وهو قرار إيجابي يصب في صالح العملية الديمقراطية.

في التقرير السادس للمفوضية الصادر يوم 4/28م أكدنا على ضرورة انتباه اللجنة العليا – الحكومية – المعنية بالإشراف على الانتخابات إلى مجموعة من المشكلات المتوقعة، ومنها طول الفترة الزمنية للانتخابات وفرز الأصوات والمتوقع لها أن تزيد على 24 ساعة، وكيفية التعامل مع تلك الحالة من حيث إدارة عملية الفرز بنزاهة وشفافية، وما حذرنا منه قد وقع حيث استمر وقت الانتخابات وعمليات الفرز إلى قرابة 30 ساعة عمل متواصلة في بعض الدوائر، الأمر الذي أحدث المشكلات الكثيرة في جميع النتائج والطعون التي أعقبت ذلك.

كما أكدنا في البيان الصادر عن المفوضية يوم 2008/5/15م – أي قبل الاقتراع بيومين – على أهمية توضيح كيفية استخدام الكمبيوتر والبروجكتر في عملية الفرز ونوع البرنامج المستخدم بشكل شفاف حتى يلقى ارتياح كافة المرشحين، مع ملاحظة أهمية وجود فرز يدوي للمطابقة في حال الاختلاف أو الاعتراض.

وفي التقرير الثامن للمفوضية الصادر في يوم 2008/5/12م بينا أن مشتري أصوات الناخبين سوف ينشطون في يوم الاقتراع باعتباره الفرصة الأخيرة لهم، وأنه يجب الانتباه لأي محاولات لشراء الأصوات، وأنّ على وزارة الداخلية دعوة المواطنين للإبلاغ عن أي حالة شراء أصوات من خلال الإعلان عن رقم هاتف يمكن الاتصال به حين رصد أي جريمة انتخابية.. ولكن لم يحدث شيء من ذلك.

بيان هام قبل يوم الاقتراع

قبل يومين من الاقتراع، ومن واقع خبرة جمعية الشفافية الكويتية في مراقبة انتخابات مجلس الأمة عام 2006م، وحتى لا تتكرر بعض الأخطاء في انتخابات 2008م، فقد بادرت المفوضية إلى إصدار بيان خاص في مايو 2008م – غير التقارير الأسبوعية – أكدنا فيه على ضرورة الانتباه إلى مجموعة من المسائل، ونظرا لأهمية البيان، نورده هنا نصا:

تقرير هام وعاجل للمفوضية العليا لشفافية الانتخابات

ضرورة استدراك السلبيات المتوقعة في تنظيم الاقتراع

مع قرب موعد الاقتراع لانتخابات مجلس الأمة في دور انعقاده الثاني عشر يوم 2008/5/17م فإننا نود التذكير بمجموعة من المخاطر والسلبيات المتوقع حدوثها في يوم الاقتراع والتي أشرنا إلى بعضها في تقاريرنا الأسبوعية كما أشرنا إليها في توصيات تقريرنا لانتخابات عام 2006م، وهي ملاحظات قد تؤثر في نزاهة وشفافية وانسيابية عملية الاقتراع.

– التزام شديد في ساحات الانتخاب وعودة بعض الناخبين

كانت إحدى الملاحظات الجوهرية والمتكررة في معظم الدوائر الانتخابية هي بطء عملية الاقتراع، نظرا لإقبال عدد كبير من الناخبين للإدلاء بأصواتهم، وقد أدى ذلك إلى عودة عدد غير قليل من مراكز الاقتراع دون الإدلاء بأصواتهم، وهو أمر متوقع حدوثه هذا العام بشكل مضاعف خاصة مع اتساع الدوائر الانتخابية وضخامة عدد المرشحين في كل دائرة، لذا يجب تسهيل إجراءات الانتخابات لمنع التزامح وذلك من خلال زيادة منصات الاقتراع – أربع منصات على الأقل في كل فصل – لضمان الانسيابية وعدم التأخير.

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة تطبيق القوانين واللوائح الخاصة بالدعاية الانتخابية قرب مراكز الاقتراع مثل منع وسائل النقل في الدعاية الانتخابية وإبعاد المقار الانتخابية عن مراكز الاقتراع 500 متر.

– إقصاء رجال الأمن لجمهور الناخبين خارج ساحة الانتخاب (المدرسة):

دونت مشاهدات مراقبي الانتخابات في الدوائر المختلفة عام 2006م تشدداً غير مبرر من قبل رجال الأمن في تنظيمهم لعملية الانتخاب حيث إنهم قاموا في عدد كبير من المراكز الانتخابية بإقصاء جمهور الناخبين خارج ساحة الانتخاب (المدرسة) ، وهو ما انعكس على الناخبين بتأثرهم بحرارة الطقس وتعرضهم لحالات ضربات الشمس والإغماء المتكرر ، وهذا ما خلق جوا انتخابيا غير مريح للناخبين ، كما سبب حالات توتر بين جمهور الناخبين الموجودين في الساحة الانتخابية. لذلك فإنه لا بد من الانتباه إلى حسن إدارة العملية الانتخابية وإتاحة أماكن مريحة للناخبين في المراكز الانتخابية وإنشاء استراحات مظلة ومخصصة.

– ضرورة سرعة تعامل وزارة الداخلية مع الجرائم الانتخابية:

لوحظ في انتخابات 2006م، أنه على الرغم من إبلاغ رجال الأمن في وزارة الداخلية عن حالات اشتباه واضحة لممارسات غير متفقة مع أحكام القانون، كعمليات واسعة لشراء الأصوات، إلا أن حركة وتفاعل أجهزة الأمن مع هذه التبليغات والإرشادات كان بطيئا جدا، لذا يجب على وزارة الداخلية التعامل بجدية وسرعة مع أي بلاغات حول حالات مخالفة القانون في الانتخابات الحالية، تعزيزا للثقة والشفافية في العملية الانتخابية.

– التدخل السلبي لبعض رجال الأمن في إجراءات العملية الانتخابية

لوحظ في انتخابات 2006م، أن بعض رجال الأمن كانوا يتدخلون بصورة سلبية تشيع جواً من التوتر والخوف مثل انتهاز رجال الأمن لجمهور الناخبين، أو إخراجهم عنوة من بعض مراكز الانتخاب، أو قفل باب المدرسة في وجوههم ومنعهم من الدخول، فضلا عن السماح لبعض الناخبين بالدخول في الساحة الانتخابية دون البعض الآخر، وهي جميعها أشكال سلبية من تدخل رجال الأمن يجب أن لا تتكرر في هذه الانتخابات حرصا على حياد الحكومة ونزاهة الانتخابات.



- حضور رجال أمن الدولة لعملية فرز الانتخابات:

لوحظ في انتخابات عام 2006م، أن أفراداً وعناصر من أمن الدولة حضروا إلى اللجان الانتخابية بعد انتهاء عملية الاقتراع ، وقدموا أنفسهم لرؤساء اللجان باعتبارهم من رجال أمن الدولة وأن لديهم تعليمات لحضور عملية فرز الأصوات ، وقد كان جواب وموقف رؤساء اللجان الانتخابية متفاوتا بين من رفض وجودهم وعدم وجود صفة لهم للحضور أثناء عملية الفرز ، وبين من سمح لهم بالحضور ، وهذا تصرف مستغرب ومخالف لحكم القانون ويعد خروجاً على مبدأ عدم التدخل في العملية الانتخابية من قبل أجهزة وزارة الداخلية بصورة عامة والسلطة التنفيذية على وجه الخصوص ويجب أن لا يتكرر في هذه الانتخابات.

- صناديق الاقتراع :

كما يجب ضمان النقل الآمن والقانوني والسريع لصناديق اللجان الفرعية ثم اللجان الرئيسية ثم إلى مجلس الأمة والتفاهم بشأن ذلك مع وكلاء المرشحين حتى لا يحدث ما يؤدي إلى أي تشكيك أو طعون في نتائج الفرز. إن قرار استخدام الكمبيوتر والبروجكتر في عملية الفرز هو قرار جيد بشكل عام ، وكنا نود توضيح كيفية استخدام تلك الوسيلة ونوع البرنامج المستخدم بشكل شفاف حتى يلقي ارتياح كافة المرشحين، مع ملاحظة أهمية وجود فرز يدوي للمطابقة في حال الاختلاف أو الاعتراض. وفي كل الأحوال لا بد من اتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لضمان تحريز أوراق الانتخابات بعد إعلان النتائج، وفقاً لما هو مقرر في القانون. لوحظ في الانتخابات الماضية أن بعض اللجان أخلت من الحاضرين وبقية صناديق الاقتراع في القاعة برفقة رجال الأمن أو دون وجود أحد وذلك لتناول وجبة الغداء، وهو مسلك قد يولد الطعن من بعض المرشحين، لذا نشير إلى ضرورة الحذر، وإذا تطلب الأمر لأي ضرورة بقدرها القاضي أن يتم تغطية فتحة وضع الأوراق بالصناديق، طوال فترة التوقف، مع التوقيع عليها. ويجب اطلاع مندوبيين أو الوكلاء على عملية الفرز وعلى الأوراق الملغاة لبث الاطمئنان وتعزيز الشفافية وضمان النزاهة تجنباً لأي اعتراضات أو تحفظات.

- أهم الملاحظات التفصيلية على الانتخابات العامة:

تعددت الملاحظات التي تم تسجيلها في انتخابات 2006م، حيث تراوحت تلك الملاحظات بين حالات تصويت علني مخالف لأحكام القانون، وبين عدم التقيد بمتطلبات سرية الانتخاب سواء أكان ذلك بسبب عدم ملائمة حجم الفصول التي كانت مقارا للانتخاب وسمحت تبعاً لذلك بإمكانية مشاهدة اختيارات الناخبين في أوراق الاقتراع ، أو تلك التي تمثلت بعدم تغطية النوافذ الزجاجية لبعض الفصول التي كانت مركزا للجان الانتخابية ، وبين أخرى تتعلق ببعض حالات تعطل العملية الانتخابية أو توقفها ، أو بعدم الدقة في إجراءات سماع صوت الأميين من النساء والرجال بصورة استحققت التسجيل . فضلاً عن ذلك فقد ظهرت بعض السلبيات الخاصة بعدم الدقة في مطابقة أعداد أوراق الانتخاب مع أعداد المسجلين من الناخبين في كشوف اللجان الانتخابية ، أو في إطلاع مندوبي المرشحين على إجراءات سير العملية الانتخابية بشكل يحقق المراقبة الكاملة للعملية الانتخابية، ويضاف إلى ذلك تكرار حالات سقوط أسماء الناخبين من الكشوف الانتخابية، وأيضاً وجود عدد كبير من أسماء الناخبين والناخبات المتوفين في الكشوف الانتخابية ، كما أن الفرز الآلي المتعجل من قبل وزارة الداخلية وما صاحبه من بث تلفزيوني للأرقام الأولية للانتخابات أحدث نوعاً من الإرباك أثر سلباً على عمليات الفرز ، وهو ما يجب معه منع البث المباشر للنتائج، حتى لا يؤثر ذلك على توجهات الناخبين ويحرف إرادتهم تحت ذلك التأثير.

وهي ملاحظات يجب أن لا تتكرر في هذه الانتخابات.

- عرض أوراق الاقتراع لتسهيل التعرف على المرشحين:

في ظل العدد الكبير للمرشحين بعد تطبيق نظام الدوائر الخمس في الانتخابات الحالية، لا بد لوزارة الداخلية من العمل على تعليق وعرض أوراق الاقتراع في الأماكن العامة وكذلك في ساحات الاقتراع وأمام كل لجنة انتخابية لتسهيل التعرف على المرشحين من قبل الناخبين لضمان انسيابية العملية الانتخابية.

ملاحظات عامة على يوم الاقتراع والفرز

خلال الأسبوع الأخير من الاستعدادات للانتخابات، بثت خبر وفاة سمو الأمير الوالد الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح رحمه الله مساء يوم الثلاثاء 2008/5/13م، فتم الإعلان عن تعطيل مرافق الدولة يومي 14-15 مايو .. فيما جرت انتخابات الفصل التشريعي الثاني عشر لمجلس الأمة يوم السبت الموافق 17 مايو 2008م ، وأقفل باب التصويت في الساعة الثامنة مساءً، مع السماح للناخبين الموجودين داخل مقر الاقتراع بالإدلاء بأصواتهم، ليبدأ الفرز في وقت متأخر من مساء اليوم نفسه، ويستمر الفرز حتى صباح اليوم التالي الأحد 2008/5/18م ، في حين أعلنت نتائج باقي الدوائر ظهراً.

وقد أصدرت المفوضية تقريرها الأسبوعي والأخير يوم الاثنين 2008/5/19م، وشمل أهم الملاحظات حول الانتخابات خلال الأسبوع الختامي من الموسم الانتخابي، كما شمل ملاحظتنا على يوم الاقتراع والفرز.

وحول ملاحظات المفوضية بشأن الأسبوع الأخير من الانتخابات، ذكرنا الأمور التالية:

- تم توفير حافلات لنقل الناخبين من مراكز الضواحي السكنية إلى مراكز الاقتراع، وهي خدمة إضافية جيدة قدمتها الجهات الحكومية للناخبين.
- بعض لجان الاقتراع شهد زحاما شديدا في أوقات معينة، مما أدى إلى انصراف الناخبين، كما شهد بعض اللجان زحاما شديدا بسبب كثرة أسماء الناخبين في تلك اللجان (كالتالي تبدأ بحرف العين وحرف الميم).
- لم يتم منع كافة الإعلانات للمرشحين وكافة المقار الانتخابية المخالفة للقانون في جميع الدوائر الانتخابية.
- واجه الناخبون المعاقون صعوبة في الإدلاء بأصواتهم في معظم مراكز الاقتراع.
- تمت عمليات شراء أصوات بشكل كبير في أكثر من دائرة، بعضها في منازل وبعضها في سيارات متنقلة، وقد استطاعت إحدى المتطوعات بالمفوضية الدخول إلى أحد المنازل التي يتم فيها تسليم الأموال، وطلبنا منها المغادرة فورا لعدم وجد تنسيق مع وزارة الداخلية، وقد حاولنا إبلاغ الوزارة والتنسيق معها ولكن محاولتنا لم تفلح.
- وردت إلى المفوضية معلومات حول قيام ما يسمى بالحركة المستقلة لأبناء الكويت (حماك) وشعارها "حماك الله يا كويت" بعمل صندوق مالي لدعم عدد من المرشحين في الدوائر المختلفة، من خلال التوظيف في الفترة المسائية لمجموعة كبيرة من الشباب من الجنسين بمبلغ خمسمائة دينار تدفع على جزأين قبل وبعد الانتخابات، كما وردتنا أسماء بعض المسؤولين عن الصندوق وأسماء المرشحين الذين دعمهم هذا الصندوق في عدة دوائر من خلال توظيف المئات من الشباب في حملاتهم الانتخابية.

وحول ملاحظات المفوضية بشأن يوم الاقتراع والفرز، فقد ذكرنا الأمور التالية:

- اعترض عدد من المرشحين على تكليف شركة بإدارة الفرز الآلي لأصوات الناخبين، وقد أوضحت وزارة العدل بأن النظام لا يفرز أصوات الناخبين وإنما يساهم في سهولة عد الأصوات، وكنا قد أشرنا في تقرير سابق للمفوضية بأن إدخال مثل هذا النظام في هذا الوقت الضيق يتطلب المزيد من الشفافية لكي يطمئن كافة المرشحين إلى نزاهة وكفاءة هذا النظام في عملية الفرز والعد، وفي اتصال للمفوضية مع إدارة الانتخابات في وزارة الداخلية – في صبيحة يوم الاقتراع – أكد المدير على أن الفرز سيكون يدوياً وآلياً وأن المنوبين سيوقعون على نتائج الفرز اليدوي.

تأبعت المفوضية وبصورة دقيقة الأنباء التي تم تداولها في شأن التطورات الخاصة بوجود حالة واسعة من الاضطراب والتباين والفروقات التي لحقت عملية فرز أصوات الناخبين في كافة الدوائر، ومع التأكيد على نزاهة القضاء والإقرار بدوره الحيادي المشهود في إدارة الانتخابات والإشراف عليها، ويعيدا عن أي تشكيك برجال القضاء.. نقول بأن الثقة العامة بنتائج الانتخابات – التي اهتزت بسبب مجموعة من الأخطاء الجسيمة – لا مجال لتكريسها إلا بإعادة الفرز لمنع أي حالة من الشك والظن، وإليك جملة من الملاحظات التي يمكن تلخيصها بما يلي:

(1) التداخل بين أسلوب الفرز الآلي وأسلوب الفرز اليدوي وعدم وجود نماذج مريحة للفرز تتم بمناجعة مباشرة من جانب مندوبي المرشحين.
(2) اكتفاء بعض رؤساء اللجان بإتمام عملية الفرز بحضور خمسة ممثلين عن المندوبين الخمسة عشر وذلك خلافا للقانون، وهو ما ترتب عليه غياب المتابعة من المندوبين وفقا للعدد المقرر.



(3) وجود نماذج متفاوتة استخدمت في عملية الفرز التجميعي في اللجان الفرعية والأصلية من خلال ترتيب هجائي متفاوت، الأمر الذي ترتب عليه عند التجميع أن حصل بعض المرشحين أرقاما لمرشحين آخرين بسبب تبديل مواقع أسماء المرشحين في كل نموذج عن النموذج الآخر.

(4) النتائج التي كان يتم إعلانها أولا بأول من خلال نظام الكمبيوتر – غير الكفاء – مع عدم الاستعداد المسبق، بالإضافة إلى عدم وجود جمع يدوي مباشر، أدى إلى اختلاف في إعلان النتائج وإعادة تصحيح الفرز لأكثر من مرة ولكن بصورة جزئية.. كما أن الأرقام النهائية المعلنة تتفاوت مع الأرقام المعلنة في تلفزيون الكويت على الهواء مباشرة.

(5) اعتماد بعض رؤساء اللجان على نماذج الفرز الآلي بدلا من اليدوي أدى إلى حالة من عدم الاطمئنان والقي بظلال من الشك وفقدان الثقة العامة بالنتائج المعلنة.. وقد أكد رئيس اللجنة الرئيسية للدائرة الثانية في تصريح لتلفزيون الكويت يوم الفرز 2008/5/18 أنه قد وقعت أخطاء تم تصحيحها بعد مراجعة نتائج الفرز، الأمر الذي يبقى معه السؤال مفتوحا حول الأخطاء نفسها في صناديق الدوائر الانتخابية الأخرى.

● إننا نؤكد على أنه لا وجود لنوايا بالتزوير أو التلاعب بنتائج الانتخابات لدى رجال القضاء، والمشكلة هي في الفرار بإدخال نظام العد الآلي وبإدارة شركة خاصة في الأيام الأخيرة قبل الاقتراع وضبابية هذا النظام، مع عدم وجود العد اليدوي في كثير من اللجان الانتخابية، وكذلك الإجهاد الكبير والتعب الشديد الذي مر به القائمون على إدارة الاقتراع والفرز لأكثر من أربع وعشرين ساعة متواصلة بلغت ثلاثين ساعة في بعض الدوائر.. كل ذلك أدى إلى ما أشرنا إليه.

لذا يجب أن يتم التعامل مع هذا الموضوع بشفافية كاملة على نحو يعيد الاعتبار والثقة والاطمئنان بنزاهة نتائج الانتخابات.

¹ تقرير المفوضية التاسع كما نشرته الصحف جميعا، وهذه تغطية جريئة للرأي للتقرير.

نتائج الانتخابات

مع انتهاء أعمال الفرز لأصوات الناخبين وإعلان النتائج، فقد قامت وزارة الداخلية بنشر النتائج في موقعها الرسمي على شبكة الانترنت، علما بأنه تم الطعن بتلك النتائج ، وفيما يلي نتائج انتخابات مجلس الأمة وفقا للدوائر الانتخابية الخمس:

● الدائرة الأولى :

م	المرشح	الأصوات	م	المرشح	الأصوات
1	صالح أحمد حسن عاشور	9314	34	احمد عبدالله ناصر المرشد	298
2	عبدالله يوسف عبدالرحمن الرومي	9314	35	نادية سليمان عثمان القناعي	279
3	عبدالواحد محمود محمد العوضي	8464	36	احمد ابراهيم خورشيد عوض	228
4	حسن عبدالله احمد جوهر	7756	37	صالح نوح صالح المسباح	196
5	حسين ناصر محمد الحريتي	7338	38	خالد عبدالحميد زامل الزامل	154
6	حسين علي السيد خليفة حسين البحراني	7274	39	امينة جاسم محمد القلاف	151
7	عدنان سيد عبدالصمد احمد سيد	7155	40	محمد راشد عبدالله الحفيتي	139
8	احمد حاجي علي لاري	6919	41	كامل غضبان عبدالرسول القلاف	108
9	مخلد راشد سعد العازمي	6872	42	منصور محمد منصور الخزام	106
10	محمد حسن يوسف علي الكندري	6064	43	صالح محمد صخي العززي	85
11	جمال احمد جمال الكندري	5716	44	قاسم محمد علي الصراف	74
12	مبارك سالم مبارك الحريص	5432	45	محمد سالم علي السنافي	59
13	بدر فالح خليفة العازمي	5263	46	جعفر جمعة محمد العابدين	58
14	انور جواد احمد بوخمسين	4918	47	حسن عباس جاسم الدريع	57
15	عبدالمحسن مدعج محمد المدعج	4890	48	حسين سعد حسين بوحم	55
16	سالم ميثيب احمد ميثيب احمد ميثيب الاذينة	4816	49	حسين محمود محمد حسين	47
17	خليل ابراهيم محمد الصالح	3626	50	علي حسن عبدالله الاستاد	44
18	جاسم علي محمد احمد	3480	51	وليد احمد يعقوب يوسف	41
19	جابر سيد خلف السيد البهبهاني	3076	52	بدر جعفر يوسف الشيبه	36
20	فيصل سعود صالح الدويسان	2848	53	هاني سليمان ابراهيم الخليفي	35
21	فاطمة حجي خضر عبدلي	2184	54	خالد محمد حمد عبدالله الحوطي	31
22	فيصل عبدالوهاب خليفة بورسلي	1907	55	ايمن علي محمد الخرس	30
23	نواف سليمان علي الفزيح	1789	56	علي حسين غلوم البلوشي	29
24	محمد عبدالوهاب عباس خورشيد	1658	57	عيسى حجي موسى	27
25	عبدالمجيد عبدالله خلف البناي	1276	58	صالح عبدالعزيز علي البديوي	26
26	خالد حسين عبد علي الشطي	1035	59	سعد سلطان سلمان المزعل	24
27	فوزي ابراهيم عبداللطيف الدويسان	997	60	مدغش محمد سعد الهاجري	24
28	عبدالله يوسف محمد عبدالرحمن الكندري	672	61	رضا علي النقي	23
29	جاسم محمد خضر الخضر	604	62	صباح حميد احمد العلي	22
30	جميل ميرزا حسين عبدالله	511	63	خالد عبدالله احمد النوه	20
31	نوري يوسف حسين الوتر	362	64	مشاري خالد حبيب الصراف	16
32	نجلاء علي نقي النقي	337	65	خالد حسين عباس الدوخي	13
33	كاظم عباس حسن ابل	300			

● الدائرة الثانية :

م	المرشح	الأصوات	م	المرشح	الأصوات
1	مرزوق علي محمد الغانم	10887	25	احمد علي عبدالله ديبين	1065
2	جاسم محمد عبدالمحسن الخرافي	10839	26	بسام علي محمد البسام	914
3	خالد سلطان بن عيسى	8657	27	مرزوق عايض مرزوق البنيان	872
4	محمد براك المطير	7508	28	طلال محمد سيف البذالي	625
5	جمعان ظاهر ماضي الحريش	6496	29	عبدالامير عبدالصمد تركي التركي	453
6	محمد جاسم الحمد الصقر	6266	30	بدر عبيد مبارك البذالي	451
7	علي فهد راشد الراشد	5902	31	حسين حبيب علي محمد الصفار	381
8	خلف دميثير عجاج العنزي	5569	32	خالدة عبدالحى عباس الخضر	374
9	عبداللطيف عبدالوهاب العميري	5361	33	مرسال سعد مرسال الماجدي	365
10	محمد عبدالله خالد العبدالجادر	3636	34	بدر نعيم نعيم الهاجري	309
11	عدنان ابراهيم طاهر المطوع	3564	35	يوسف سيد مهدي جعفر	287
12	دعيج خلف حسن الشمري	3411	36	حسين علي كاظم القلاف	258
13	عبدالرحمن فهد مشاري العنجري	3397	37	خالد عبدالرحمن العبدالله الفارس	147
14	عبدالواحد محمد شعبان خلفان	3309	38	علي عدنان السيد مصطفى الرفاعي	147
15	هيثم حمد عبدالعزيز الشايع	2669	39	فايز سالم سعد	122
16	راشد سلمان محمد الهبيدة	2592	40	جواد مبارك سعود الحسن	83
17	محمد عبدالقادر الجاسم	2527	41	عبدالله محمد حجاب العجمي	50
18	سلوى عبدالله عبداللطيف الجسار	2215	42	احمد حسين حجي فيروز	40
19	محمد مفرح المسيلم	1971	43	صلاح عبدالرحمن عبداللطيف الجسار	38
20	منصور احمد حمود الهيني	1955	44	سعود عبدالعزيز محسن المطيري	37
21	عودة عودة بشيت الرويعي	1897	45	سعد غصاب زايد المطيري	33
22	محمد هزاع ذواد الهاجري	1752	46	علي هود ياسين مبارك	26
23	عبدالله علي عبدالله اليحيا	1217	47	وليد محمد جاسم حسين	23
24	مؤيد عبدالله خلف السعيد	1163			

● الدائرة الثالثة :

م	المرشح	الأصوات	م	المرشح	الأصوات
1	فيصل علي عبدالله العتيبي	12695	29	عبدالكريم جاسم احمد بن حيدر	1281
2	عادل عبدالعزيز عبدالله الصرعاوي	11242	30	باسل جاسر خالد الراجحي	1205
3	وليد مساعد السيد ابراهيم الطبطبائي	9753	31	حمود عبدالله حمود التوحيد	976
4	علي صالح محمد العمير	8931	32	عبدالوهاب محمد الكندري	924
5	صالح محمد ملا محمد الملا	7656	33	وليد عبدالرضا علي الصفار	865
6	احمد عبدالمحسن تركي المليفي	6948	34	نامي يوسف عبدالله النامي	722
7	روضان عبدالعزيز عبدالله الروضان	6586	35	فيصل حمد ابراهيم المزين	615
8	عبدالعزیز حمد محمد الشايجي	6250	36	غنيمه محمد عثمان الحيدر	432
9	احمد عبدالعزيز جاسم السعدون	6105	37	عائشة صالح يحيى الخلفي	428
10	ناصر جاسم عبدالله الصانع	6058	38	سالم دعسان عيد الدعسان	337
11	اسيل عبدالرحمن حجي العوضي	5173	39	صادق محمد سليمان البسام	221
12	ناجي عبدالله يوسف العبدالهادي	5047	40	شيخة عيسى فهد الغانم	175
13	عبدالله يوسف رجب المعيوف	4808	41	جاسم محمد سعود الراجحي	164
14	فيصل فهد محمد الشايع	4802	42	فاضل حمزة عباس خورشيد	128
15	رولا عبدالله علي دشتي	4464	43	نعيمه احمد عبدالله الحاي	97
16	جمال حسين فهد العمر	4266	44	عائشة غانم مبارك العميري	92
17	خليفة مساعد خليفة الخرافي	3890	45	جاسم محمد عبدالرسول حيات	78
18	حمد ابراهيم عبدالرحمن التويجري	3642	46	جميلة عباس عبدالوهاب الفودري	76
19	علي عبدالله خلف السعيد	3001	47	طيبة احمد عبدالله الابراهيم	72
20	عباس حسين شعبان الخضاري	2937	48	نبيلة سلمان انقيان العميري	57
21	خالد عبدالرزاق خالد الخالد	2503	49	خليل جاسم محمد الخليل	54
22	جليل ابراهيم حاجي الطباخ	2426	50	سعود مبارك سالم العجمي	54
23	عبدالله علي محمد شمساه	2409	51	عيسى صالح عبدالله العتال	50
24	فارس سعد عيد العتيبي	2183	52	نوال سليم صاهود المقببط	35
25	طلال فهد يوسف الغانم	2125	53	مبارك عبدالله محمد شعيب	33
26	علي عبدالله علي دشتي	1729	54	صلاح سعد ناصر العريفي	31
27	عباس ماجد ابداح بوردين	1668	55	نورة جاسم محمد الدرويش	21
28	معاذ خالد المسعود الفهيد	1654	56	بدر ناصر معتوق العسلاوي	17

● الدائرة الرابعة :

م	المرشح	الأصوات	م	المرشح	الأصوات
1	مسلم محمد حمد البراك	14043	28	عواد محمد عبدالله الظفيري	755
2	علي سالم الدقباسي	12548	29	فيصل خالد سليمان السعيد	678
3	محمد هايف المطيري	12106	30	رشيد حمود نزال المعصب	666
4	ضيف الله فضيل ابورمية	11482	31	سعد مفرح مبارك العجمي	640
5	سعد علي خالد الرشيد	10567	32	حمد فارس هادي العنزي	625
6	ناصر فهد الويلة	10488	33	خالد حمد علي المهدي	592
7	محمد سليمان الرشيد	9765	34	حسين محمد عبدالرضا عوض	555
8	رجا حجيلان المطيري	9474	35	فيصل محمد ناصر العنزي	530
9	حسين قويعان المطيري	8394	36	عون عبدالامير مكي طه	445
10	مبارك محمد الوعلان	8340	37	عبدالله مدلول فرحان الجنفوي	417
11	محمد خليفة مفرج الخليفة	7354	38	ذكرى سعود مبارك المجدي	300
12	حسين مزيد عويس الديحاني	7345	39	منصور صالح منصور الرفدي	291
13	عسكر عويد عسكر العنزي ¹	7103	40	عباس عبدالله اسماعيل مراد	237
14	علي دخيل شافي العنزي	6082	41	مطلق عويد عوض العنزي	160
15	خالد رفاعي محمد الشليمي	6035	42	جعفر نجف محمد علي	158
16	احمد نصار مطلق الشريعان	4459	43	بدر مانع مطلق الهدبة	153
17	محمد محسن جديع البصيري	4332	44	سعود عبدالعزيز يوسف بوشهري	148
18	عبدالله صالح فهد المطوطح	3176	45	عائشة محمد خالد الراجحي	125
19	محمد دهيم غازي الضفيري	2790	46	سلوى محمل ضيف الله المطيري	107
20	خضير عقلة صباد العنزي	2207	47	احمد مرزوق مجيد الضفيري	97
21	صالح عثمان مزعل السعيد	2141	48	فاضل حسن عبدالله الصباغة	96
22	ذكرى عايد عوض الرشيد	2122	49	فارس مطني سلمان الخالدي	93
23	طلال منيزل جاسر العنزي	1889	50	ناصر غويزي العويد المطيري	90
24	سعد حمد رويشد العازمي	1601	51	عليه صفوق ثويني العنزي	80
25	ناصر رجا عايد الماجدي	1552	52	عادل عبدالله عبدالعزيز المسلم	63
26	نايف عبدالعزيز عبدالله العنزي	1211	53	فيصل علي هليل الميموني	46
27	يوسف أحمد صفر اشكناني	880	54	عادل احمد سعدون العليان	13

¹ بعد صدور الحكم القضائي في الطعن المقدم من عسكر العنزي، فقد فاز بالانتخابات وحصل على (9702) صوتاً ، وجاء في الترتيب العاشر، فيما خسر مبارك الوعلان بعد أن حصل على (9048) صوتاً، علماً بأن العشرة الأوائل وغيرهم قد زادت أرقامهم - وفقاً للأرقام التي قدمتها وزارة الداخلية إلى المحكمة الدستورية - بعد إعادة تجميع أصوات الناخبين وإضافة أصوات لجنة انتخابية لم تجمع أصواتها من قبل.

● الدائرة الخامسة :

م	المرشح	الأصوات	م	المرشح	الأصوات
1	جابر سعد خنيفر العازمي	15118	28	سودان علي عقاب الشمري	916
2	مرزوق فالح العازمي	14864	29	سميح ابراهيم صالح القلاف	803
3	محمد فالح عبيد العجمي	14546	30	محمد معنوق مرزوق المعنوق	774
4	عبدالله فالح الفحما	14472	31	سيف رشدان سيف الهاجري	713
5	فهد دهيسان زين اللميع	14087	32	فاطمة يوسف صالح النهام	686
6	محمد هادي هايف الحويلة	13271	33	نادية مصطفى عوض علي	558
7	عبدالله حشر البر عث	13135	34	بخيت علي بخيت المري	502
8	عصام سلمان عبدالله الدبوس	10719	35	عيسى اسماعيل صفر بهزاد	474
9	علي حمود منصور الهاجري	10587	36	سميرة يوسف مراد الشطي	364
10	عبدالله مهدي عبدالله العجمي	10285	37	عصام بدر راشد الطاحوس	353
11	فيصل محمد احمد الكندري	10071	38	خزنة عبدالله جاسم العماني	348
12	سعدون حماد عبيد العتيبي ¹	9691	39	صالح محمد خليفة بهمن	347
13	مذكر سعود ثويران المطيري	9346	40	عبدالصمد صالح محمد دشتي	306
14	حسين براك هادي الدوسري	8078	41	عبدالرضا باقر احمد الزنكوي	303
15	خالد ضويحي خالد السبيعي	7349	42	عليان علوش عوض المطيري	299
16	عايض نايف عايض العتيبي	6993	43	محمد خليل ابراهيم قمبر	293
17	حمود محمد ناصر الحمدان	5307	44	عبدالله احمد عبدالله السمحان	280
18	عبدالله عكاش سعد العبدلي	5159	45	نوري خلف شاوي القلاف	272
19	عبدالعزيز خليف العنزي	4898	46	عبدالعزيز عبدالله عبدالعزيز الدويش	236
20	خليل عبدالله علي عبدالله	3295	47	عادل محمد علي فريدون رستم	156
21	خليل ابراهيم نصار الشمري	2706	48	سالم حمد عبدالله المسباح	118
22	جمعان فالح سالم العازمي	2694	49	بدر ملك علي بوصفر	101
23	احمد عبدالله احمد جوهر	2506	50	فهد محمد حسن علي	85
24	موسى درويش حسن عباس	1951	51	عبدالعزيز عامر نوري خير الله	83
25	عماد فالح عوض الجلوي	1757	52	بداح محمد فهيد	49
26	محمد عبدالله ناصر العجمي	1626	53	سالم عبدالحليم سالم عبدالله	40
27	ثامر راكان عبيسان الحربي	1115			

¹ بعد صدور الحكم القضائي في الطعن المقدم من سعدون حماد ، فقد فاز بالانتخابات وحصل على (10914) صوتا وجاء في الترتيب الثامن ، فيما خسر عبدالله مهدي.

الطعون في النتائج

ما أن تم الإعلان عن النتائج النهائية لانتخابات مجلس الأمة يوم الأحد 2008/5/18م، مع ما صاحبها من مفاجآت في النتائج من جهة نجاح مرشحين لم يكن متوقعا لهم النجاح، وسقوط آخرين كان ظاهرا تقدمهم في نتائج الفرز الأولى، خصوصا أن وزارة الإعلام كانت تنقل نتائج الفرز أولا بأول من مقر اللجان الانتخابية عبر شاشة تلفزيون الكويت والمحطات الإذاعية الخمس، حتى بدأت الشكوك في نتائج الانتخابات، وما لبثت تلك الشكوك أن تزايدت شيئا فشيئا، في حين أصدرنا تقرير المفوضية التاسع والأخير يوم 2008/5/19م الذي أكدنا فيه على وقوع أخطاء جسيمة في العد والتجميع يجب حلها ومعالجتها لكي لا يطعن في نزاهة الانتخابات البرلمانية الكويتية.

جمعية الشفافية تكشف «مستور يوم الاقتراع»: الفرز الآلي هز الثقة بنتائج الانتخابات

انتشلت في أمان النتائج وإدارة الجميع للفرز من سره ولم يتصوره يدركه كما أن إقراره على استمارة إدارية مخلوطة من أوراق العلة في تقويم الكويت،
أشياء، بعض أسرار القبول بل تراجع القرار إلى سنة من اليوم أي في عام 2004م، بعد أن تم اكتشاف خلل في الخوارزمية التي كانت تنتج النتائج المعلنة وقد كان رئيس اللجنة الرئيسية للفرز الانتخابية في تصريح تلفزيوني الكويت يوم 2008/5/18م قد قدمت إفهامه مع تصحيحها بعد معرفة نتائج الفرز وبعث المفوضية بالتحقيق في الإدارة الفنية تم على سنة من سباقات فقط فبدأ ذلك في تغير في أرقام المرشحين الأمر الذي يبني معه الموالين مخلوطة حول حجب النتائج الصافي الأندوس وهو أسوأ منه الذي يقول ذلك الكفاءة في القرار بإدخال نظام العد إلى إدارة شركة خاصة في أواخر 2004م، وبعثوا بتقرير أو تقرير نتائج الانتخابات لدى رجل كثير من النتائج الانتخابية وانتقلت وتحت وطأة الكثير والجمع القصة التي مر به القائلين على إدارة الاقتراع والفرز والكثير من أرباب وشركاء شركة خاصة في بلغت نتائج إدارة في بعض الحالات كل ذلك أدى إلى ما نلاحظه اليوم.

في وزارة الداخلية في صبيحة يوم الاقتراع - أكد أن الفرز سيكون يدويا وأنها والفرز سيكون يدويا على نتائج الفرز اليدوي.
وقالت أن المفوضية قامت وبمساعدة تقنية أزيد التي تم تدويرها في خانة الاقتراع الخاصة بوجود لجنة واسعة من النواب والكويتيين والكويتيات الذين لفتت انتباههم خبرات الكوامين في كل وزارة ومع التأكد على نزاهة القراء والفرز يدويا بعد الصدي الشهود في إدارة الانتخابات والفرز يدويا، وعيدنا من أن شكوت برحيل لقضاء لفرز في اللجنة المعنية بنتائج الانتخابات التي أعادت بصيرت برحيل من الأخطاء الجسيمة لا مجال لتكرارها لا بإعادة الفرز بل في حالة من الشك والفرز بصيرت لجنة من الأخطاء التي يمكن تفحصها فيها هي.
تتعلق القضية بغير الترتيب الإداري والناصب للفرز اليدوي وعدم وجود نتائج مرعبة الفرز التي يتم بمساعدة مائة من جانب مندوبي المرشحين.
الكفاءة بعض إمام الدين بأهم عملية الفرز بحضور خمسة ممثلين من المندوبين الخمسة عشر وذلك خلفا لفرز وهو ما ترتب عليه غياب اللجنة من التتبع وبقائه لعدم.
وقد نتج عن ذلك ما عرفت في نهاية الأمر التجميع في القرار الفرعية وأصلها من خلال ترتيب جداول ملفات الأمر الذي ترتب عليه في حال بعض المرشحين أيضا ترتيب جدول أسماء المرشحين في كل نموذج من النماذج الأخرى.
النتائج التي كان يتم إعلانها أولا فورا من بعد فرز المرشحين في كل دائرة الانتخابية مع عدم اعتماد السبق بالأمانة في كل دور ومع عدم وجود أي مبادئ أدى إلى

سابق المفوضية.
وقد دور الال السياسي كانت لفرز الكفاءة في بيان صادره يوم 15 مايو وشترته الصحف يوم الاقتراع 17 مايو أن انتخابات يوم وشتره الأصوات مستطوع يوم الاقتراع وبموجب شتره الأصوات جديدة وبموجب التصديق للدعمه التقنية الكوامين والناصب بعد قيامهم بالتصديق والتأكد من وزارة الداخلية برصد تلك الأرقام والفرز على مرصديها والتأكد من عملية شراء أصوات بشكل كبير في أكثر من دائرة وبعضها في منازل وعيها في سيارات مختلفة.
وأشارت إلى تقدم أحد المرشحين برحيل يدوي الثانية ضد إحدى جماعات الكفاء التي تتكون من يوم الاقتراع إلى الأمان بعد من المرشحين على نتائج شركة بإدارة الفرز التي أصوات الكوامين والأكثر في إدارة الانتخابات والفرز يدويا، وعيدنا من أن شكوت برحيل لقضاء لفرز في اللجنة المعنية بنتائج الانتخابات التي أعادت بصيرت برحيل من الأخطاء الجسيمة لا مجال لتكرارها لا بإعادة الفرز بل في حالة من الشك والفرز بصيرت لجنة من الأخطاء التي يمكن تفحصها فيها هي.
تتعلق القضية بغير الترتيب الإداري والناصب للفرز اليدوي وعدم وجود نتائج مرعبة الفرز التي يتم بمساعدة مائة من جانب مندوبي المرشحين.
الكفاءة بعض إمام الدين بأهم عملية الفرز بحضور خمسة ممثلين من المندوبين الخمسة عشر وذلك خلفا لفرز وهو ما ترتب عليه غياب اللجنة من التتبع وبقائه لعدم.
وقد نتج عن ذلك ما عرفت في نهاية الأمر التجميع في القرار الفرعية وأصلها من خلال ترتيب جداول ملفات الأمر الذي ترتب عليه في حال بعض المرشحين أيضا ترتيب جدول أسماء المرشحين في كل نموذج من النماذج الأخرى.
النتائج التي كان يتم إعلانها أولا فورا من بعد فرز المرشحين في كل دائرة الانتخابية مع عدم اعتماد السبق بالأمانة في كل دور ومع عدم وجود أي مبادئ أدى إلى

فيما يتبعه التبدل الجديد للجنة المفوضية لفرز الاقتراع العادي الأول من العمل الشفيعي لا 12 لغير لفرز صبيحة الشفافية سائلة من الانتخابات التي بدأت في تجميع لفرز الشفافية لفرز منهم لا كشفت المفوضية في تقريرها التاسع الذي يوزعه لفرز من وقوع مخالفات وتجاوزات مخلوطة كفاءة من الأخطاء الجسيمة لا مجال لتكرارها لا بإعادة الفرز بل في حالة من الشك والفرز بصيرت لجنة من الأخطاء التي يمكن تفحصها فيها هي.
تتعلق القضية بغير الترتيب الإداري والناصب للفرز اليدوي وعدم وجود نتائج مرعبة الفرز التي يتم بمساعدة مائة من جانب مندوبي المرشحين.
الكفاءة بعض إمام الدين بأهم عملية الفرز بحضور خمسة ممثلين من المندوبين الخمسة عشر وذلك خلفا لفرز وهو ما ترتب عليه غياب اللجنة من التتبع وبقائه لعدم.
وقد نتج عن ذلك ما عرفت في نهاية الأمر التجميع في القرار الفرعية وأصلها من خلال ترتيب جداول ملفات الأمر الذي ترتب عليه في حال بعض المرشحين أيضا ترتيب جدول أسماء المرشحين في كل نموذج من النماذج الأخرى.
النتائج التي كان يتم إعلانها أولا فورا من بعد فرز المرشحين في كل دائرة الانتخابية مع عدم اعتماد السبق بالأمانة في كل دور ومع عدم وجود أي مبادئ أدى إلى

وحيث إن قانون الانتخابات رقم 1962/35 قد حدد في المادة 41 مدة خمسة عشر يوما من إعلان نتيجة الانتخاب لتقديم الطعون في نتائج الانتخابات، فقد شهدنا تسارع الأحداث للإعلان عن تقديم الطعون، علما بأن وزارة الداخلية لم تعلن عن النتائج التفصيلية لكافة صناديق الاقتراع في مختلف الدوائر الانتخابية، وهذا ما زاد الشكوك لدى الكثير من المرشحين الفائزين منهم وغير الفائزين.

20 محليات - أمن ومحاكم

العديد من المرشحين بدأوا رغبتم بالاطلاع على الشكوفات الرئيسية والفرعية.. إلا أن طيلم رفضت

الدولة تواجه مشكلة في الإعلان عن النتائج التفصيلية لانتخابات مجلس الأمة

العتيق والسكر والحاسم والتويري يدرسون الحزمة الدستورية للتعن بالنتائج

السعدون ولاري وعبد الصمد احتجوا على ترتيبهم

مؤيد الخلف: هناك شك في العملية الانتخابية

كتب محمد العاصمي:

لما طرح العشرة الأولى التي تم فرزها في الانتخابات، فقد شهدنا تسارع الأحداث للإعلان عن تقديم الطعون، علما بأن وزارة الداخلية لم تعلن عن النتائج التفصيلية لكافة صناديق الاقتراع في مختلف الدوائر الانتخابية، وهذا ما زاد الشكوك لدى الكثير من المرشحين الفائزين منهم وغير الفائزين.

النتائج التي كان يتم إعلانها أولا فورا من بعد فرز المرشحين في كل دائرة الانتخابية مع عدم اعتماد السبق بالأمانة في كل دور ومع عدم وجود أي مبادئ أدى إلى

وبدأت تتوالى الطعون في نتائج الانتخابات، ليس من الخاسرين في الانتخابات فحسب، بل كان منهم فائزون في تلك الانتخابات، كما حصل مع د.حسن جوهر وعدنان عبدالصمد وأحمد لاري وجميعهم في الدائرة الأولى، وهو أمر يسجل لهم بأن طعنوا بالنتائج رغم فوزهم وهذا ما منح الطاعنين قوة في

1 جريدة السياسة 2008/5/21م، وقد استند الكثير من الطاعنين عند تقديم طعنهم على تقارير جمعية الشفافية الكويتية وطلبا لشهادتها أمام القضاء
2 جريدة الوطن 2008/5/20م.

حجتهم أمام القضاء والرأي العام الكويتي.. كما لم يقتصر تقديم الطعون على الحالات الفردية، بل صار هناك تحرك جماعي حيث عقد مجموعة من الطاعنين مؤتمرا صحفيا ونشروا عريضة جماعية تعبر عن خيبة أملهم في نزاهة الانتخابات.

أوردوا نماذج عن اخطاء قالوا انها تستدعي المراجعة في عملية الفرز وأكدوا تسلمهم بالعديد من الأدلة والبراهين 16 مرشحا يقدمون عريضة للطعن في نتائج الانتخابات

عسكر بطعن في نتائج الرابطة

أعلن عضو المجلس البلدي ورئيس نادي القادسية أحمد عسكر عن تقديمه عريضة تطالب فيها بمراجعة نتائج الانتخابات البلدية التي أجريت في شهر أيار الماضي. وقال عسكر إن اللجنة الفرعية التي شكلتها وزارة الداخلية لم تأخذ في الاعتبار الأدلة والبراهين التي قدمها له في شأن بعض المرشحين، كما أنها لم تأخذ في الاعتبار الأدلة والبراهين التي قدمها له في شأن بعض المرشحين، كما أنها لم تأخذ في الاعتبار الأدلة والبراهين التي قدمها له في شأن بعض المرشحين.

وأكد عسكر أن اللجنة الفرعية لم تأخذ في الاعتبار الأدلة والبراهين التي قدمها له في شأن بعض المرشحين، كما أنها لم تأخذ في الاعتبار الأدلة والبراهين التي قدمها له في شأن بعض المرشحين، كما أنها لم تأخذ في الاعتبار الأدلة والبراهين التي قدمها له في شأن بعض المرشحين.

وأكد عسكر أن اللجنة الفرعية لم تأخذ في الاعتبار الأدلة والبراهين التي قدمها له في شأن بعض المرشحين، كما أنها لم تأخذ في الاعتبار الأدلة والبراهين التي قدمها له في شأن بعض المرشحين، كما أنها لم تأخذ في الاعتبار الأدلة والبراهين التي قدمها له في شأن بعض المرشحين.

الجوهيل طعن في شطب اسمه من كشوف المرشحين

أعلن المرشح محمد الجوهيل عن تقديمه عريضة تطالب فيها بمراجعة كشوف المرشحين التي أعلنتها وزارة الداخلية. وقال الجوهيل إن اللجنة الفرعية التي شكلتها الوزارة لم تأخذ في الاعتبار الأدلة والبراهين التي قدمها له في شأن بعض المرشحين، كما أنها لم تأخذ في الاعتبار الأدلة والبراهين التي قدمها له في شأن بعض المرشحين.

الجباس: نتائج وزارة الداخلية تثير الشك

أعلن وزير الداخلية الدكتور عبد الجبار الجباس عن تقديمه عريضة تطالب فيها بمراجعة نتائج الانتخابات البلدية التي أجريت في شهر أيار الماضي. وقال الجباس إن اللجنة الفرعية التي شكلتها الوزارة لم تأخذ في الاعتبار الأدلة والبراهين التي قدمها له في شأن بعض المرشحين، كما أنها لم تأخذ في الاعتبار الأدلة والبراهين التي قدمها له في شأن بعض المرشحين.

كذلك تراوحت الطعون بين أشكال ثلاثة، طعن في إجراء الانتخابات دون تمكين الطاعن من الترشح، وهو ما حدث بالدائرة الثالثة، وطعن بسبب ترتيب الفائزين وهو ما حدث بالدائرة الأولى، وطعن في النتائج النهائية لأعضاء مجلس الأمة وهو ما حدث في كل الدوائر الخمس، بالإضافة إلى طعن أو أكثر من ناخبين غير مرشحين.

وقد استمرت فترة الطعون مدة أسبوعين، وأغلق باب الطعون في اليوم الأخير 2008/6/2م، حيث بلغت الطعون (33) طعنا انتخابيا، وهي على النحو التالي:

- كل الدوائر (طعن واحد) : حول مشاركة النساء في الانتخابات و هو غير ملتزم بالضوابط الشرعية.
- الدائرة الأولى (تسعة طعون) : حسن جوهر ، عدنان عبدالصمد، أحمد لاري، نواف الفزيع، بدر العازمي، مبارك الحريص، خالد الشطي، أنور بوخمسين، فاطمة العبدلي.
- الدائرة الثانية (ثمانية طعون) : محمد عبدالقادر الجاسم، عبدالواحد خلفان، منصور المحارب، دعيج الشمري، عدنان المطوع، راشد الهبيدة، محمد المسيلم، مؤيد الخلف السعيد.

- **الدائرة الثالثة (سبعة طعون) :**
محمد الجويهل، باسل الجاسر، ناجي العبدالهادي، حمد التويجري، عبدالله المعيوف (طعان)،
عبدالله شمساه.
- **الدائرة الرابعة (خمسة طعون) :**
عباس مراد، عسكر العنزي (طعان أحدهما عن طريق مجلس الأمة، وقد قام بدمجها فيما بعد) ،
محمد الخليفة، خالد الشليمي،
- **الدائرة الخامسة (ثلاثة طعون) :**
سعدون حماد (طعان) ، وقد ترك الخصومة في أحدهما فقبلت المحكمة تركه الخصومة) ، عبدالله
الغنام.

الأحكام القضائية – ينجح اثنان

المحكمة الدستورية هي الجهة المختصة قضائياً في البت في الطعون الانتخابية، وقد تكونت المحكمة الدستورية – التي نظرت في الطعون الانتخابية للانتخابات مجلس الأمة 2008م – من السادة التالية أسماؤهم:

- 1) المستشار سالم الحماد – رئيساً. (رئيس المجلس الأعلى للقضاء)
- 2) المستشار يوسف غنام الرشيد – عضواً.
- 3) المستشار فيصل المرشد – عضواً.
- 4) المستشار كاظم المزيدي – عضواً.
- 5) المستشار راشد الشراح – عضواً.

وقد سعت المحكمة إلى الوصول للحقائق من خلال مخاطبة وزارة الداخلية ووزارة العدل، بطلب بعض البيانات، ثم نددت أعضاء منها لفتح بعض صناديق الانتخابات في مجلس الأمة، فكانت نتيجة أحكامها في الطعون المقدمة إليها في أكثر من جلسة، كان آخرها يوم 2008/9/17م، وفق ما يلي:

٢١
المجريات 21
٢١

١٣٥٢٠، 13 جمادى الآخرة 1429 هـ - 17 يوليو 2008 - السنة 37 - العدد 12598

أجلت طعون الدائرة الثانية إلى ٧ يوليو لتقديم المخزرات

«الدستورية» تطالب الداخلية والعدل ببيانات انتخابات مجلس الأمة الأخيرة

كتبت مبارك العبدالله:

أجلت المحكمة الدستورية برئاسة المستشار راشد الحماد الطعن الانتخابية المقدمة من خديجة مرشحيين في الدورة الثانية والتي يطعنون فيها بأرقامه من وتجميع الانتخابات الأخيرة إلى جلسة ٧ يوليو المقبل لتقديم مذكرات إلى بيتها.

وقررت المحكمة تحديد هذا الموعد حتى توافي وزارة العمل المحكمة بالملفات اللازمة من النظام الانتخابي التي تم استخدامه في تسجيل نتائج فرز الأصوات في انتخابات مجلس الأمة لعام 2008. وطبيعة هذا النظام وأنشائه وكيفية تشغيله وطرق استخدامه وما قد يرتبط به من أجهزة إلكترونية وبرمجه ومهتبه وكيفية استعمالها. وما إذا كان هذا النظام يتصل بأحد الشبكات سواء كانت داخلية أو خارجية من عدمه ووضع القوانين على تشغيل هذا النظام وإمكان تواجدهم ووجه تسميتهم وما إذا خضع النظام للاشراف والمراقبة على استعماله والتبليغ بهم لقيام بهذا الأمر. وأسباب الوزارة وأسبابها في استخدام هذا النظام في هذه الانتخابات.

تحديد عدد المقترعين والأصوات والأوراق الباطلة والصحيحة

حق

وفي أحداث جلسة الأسس كان أبرز المخشور هو دفاع النائب محمد جاسم الصقر العناني حسين القرمود الذي قال لجهة المحكمة أن حركة الصقر موافق على طلب إدارة الفرز بأخبارها تحفظ لجهة نظرية نتائج الانتخابات في ما بين الحين والآخر من محمد عبدالمعز العبدالله وهو كعضو في الأصوات العناني من وزارة الداخلية التي أخطأها العبدالله الصقر. وأشار إلى أنه لا حظ لفرز في الأصوات وتطلب من المحكمة منطوية بالملف المحضر لفتح الأصوات للعدل الفرز.

يذكر أن الطعن الانتخابي المرشحين للانتخابات مجلس الأمة الأخيرة هم محمد العبدالله، جواد أحمد العبدالله، منصور العبدالله، ديع الشمري، عدنان العبدالله، محمد السليم، وزياد العبدالله، وحضر دفاع جميع المرشحين وصعدوا على المنبر ما دعا عدنان العبدالله الذي حضر، وشخصه وتطلب، وإدارة الفرز الذي في فيه بصحبة دعوة القضاة لبدء أيام المحكمة.

بيان

وإسنادت المحكمة في قرارها لتسجيل على وزارة الداخلية لإدارة الانتخابات، من أن المحكمة يجب أن يفصل بتحديد نسبة المرشحين بالمعيار الانتخابي في الانتخابات مجلس الأمة لعام 2008. وعند المرشحين ضاملاً هذا البيان عدد المقترعين في تلك الدائرة والنسبة القوية لعدد الذين أفردوا بأصواتهم من مجموع عدد الناخبين. وعند الأصوات التي حصل عليها كل مرشح في كل لجنة من لجان الدائرة وعند الأصوات الصحيحة وعدد الأصوات الباطلة وما أسفرت عنه نتيجة الفرز الصحيح بالوزارة بالنسبة إلى جميع المرشحين وأسباب التنازع في الانتخابات فيها. موضوعاً فرين كل منهم مجموع الأصوات التي حصل عليها وفقاً للنتائج المعلنة.

- كل الدوائر :
 - حول مشاركة النساء في الانتخابات و هن غير ملتزمات بالضوابط الشرعية – حكمت المحكمة برفض الطعن.

- الدائرة الأولى :
 - حسن جوهر ، عدنان عبدالصمد، أحمد لاري: حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن لفوزهم بالانتخابات.
 - نواف الفزيغ: حكمت المحكمة بعدم جدية الدفع بعدم دستورية المادتين 36 و 39 من القانون رقم 1962/35 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، وذلك قبل تعديلها بموجب القانون رقم 2008/25، وبرفض الطعن موضوعاً.

¹ القيس 2008/6/17م

وبصدور هذه الأحكام القضائية في كافة الطعون في نتائج الانتخابات، تكون عضوية كافة أعضاء مجلس الأمة صحيحة، بعد خروج اثنين من النواب ودخول اثنين آخرين من الطاعنين بدلا منهما.

ولئن انتهت تلك الطعون قضائيا، فإن ما حدث من تشكيك في نتائج فرز وعد أصوات الناخبين، أثر كثيرا على سمعة نزاهة الانتخابات البرلمانية الكويتية محليا ودوليا، وهذا ما يوجب على السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية الاستفادة مما حدث، وتحديد مواطن الخلل بكل شفافية والعمل على منع حدوثها مستقبلا (انظر التوصيات).

التوصيات



6) كشفت الانتخابات وفق النظام الجديد للدوائر الانتخابية عن العديد من السلبيات، منها عدم تساوي أعداد الناخبين في الدوائر الانتخابية، ومنها تعزيز العصبية على حساب المواطنة، وهذا يدفعنا إلى ضرورة إعادة النظر في توزيع الدوائر الانتخابية لتحقيق المزيد من العدالة بين الناخبين، ولكي يكون مجلس الأمة أكثر تعبيراً عن إرادة الناخبين دون تمييز.

7) وضع سقف أعلى لمصاريف الدعاية الانتخابية لكل مرشح بما لا يتجاوز اثني عشر ضعفا لراتب عضو مجلس الأمة الشهري شاملة كافة مصاريف ترشحه للانتخابات، وإصدار تنظيم كامل لميزانية المرشح والرقابة عليها، مع إلزام كافة المرشحين الإفصاح عن مصادر تمويل حملاتهم الانتخابية.

8) إلزام كافة المرشحين من قوائم وأفراد بتقديم برنامج عمل مقترح أو محاور أساسية له، يمكنه تطويره لاحقا وفق ما يراه مناسبا، وتقديم نسخة منه إلى إدارة الانتخابات قبل سبعة أيام من يوم الاقتراع كحد أقصى.

9) اعتماد مبدأ الشفافية الكاملة في العملية الانتخابية مبدأ وفعلا عمليا على أرض الواقع، بدءاً من السماح للصحافة والمحطات التلفزيونية المحلية وكذلك الصحافة والمحطات التلفزيونية الأجنبية من تغطية الانتخابات، وانتهاء بالسماح لمنظمات المجتمع المدني الكويتي والمنظمات الأهلية الدولية المعنية بمتابعة الانتخابات والتأكد من نزاهتها بمراقبة الانتخابات، وذلك لتعزيز مصداقية الانتخابات الكويتية محليا ودوليا.

10) دراسة ظاهرة الاستقطابات القبلية والطائفية في إطار بحث كيفية معالجة الانتخابات الفرعية وغيرها من المظاهر المشابهة، باعتبارها تشكل خطرا على الوحدة الوطنية، ويجب ملاحظة أن علاج هذه الظاهرة يحتاج إلى معالجة على المدى القصير الأمني والمدى الطويل حيث يتم التركيز على وسائل التربية والتعليم والإعلام وحملات التوعية العامة والتوعية الدينية من خلال المساجد ورجال العلم الشرعي.

11) الإسراع في إصدار قانون تنظيم الأحزاب / الجماعات السياسية، على أن يمنع تشكلها على أساس قبلي أو طائفي أو عسبي، ويسمح لها بخوض الانتخابات.. بهدف تشجيع أبناء الوطن على الاندماج فيما بينهم تحقيقا للتمازج الثقافي والاجتماعي بدلا من الانغلاق وتنمية العصبية بين أبناء الوطن.

12) التزام الجماعات السياسية والقوائم الانتخابية بكافة القوانين المنظمة للانتخابات، وبخوض انتخابات نزيهة تكون المنافسة فيها شريفة ومشروعة، وأن يبادر كافة المرشحين إلى الكشف عن مصادر تمويل الحملات الانتخابية ومصاريفها، تأكيدا لاحترام القانون وتأسيسا للديمقراطية في الدولة.

13) منع أي وزير من ترشيح نفسه إلى انتخابات مجلس الأمة وهو على رأس وزارته بعد مضي يومين من قرار حل المجلس أو قرار تحديد موعد الانتخابات أيهما أسبق، وفي حال ثبوت استغلاله لمنصبه لتحقيق أغراض شخصية يمنع من خوض الانتخابات.

14) التقيد بمنع إقامة أكثر من مقرين لكل مرشح، فلا يسمح باستخدام المنازل كمقار انتخابية إضافية.

15) المنع الفوري والمبكر لأي إعلانات عن انتخابات فرعية أو اجتماعات تشاورية في الطرقات أو الصحافة أو أي وسيلة إعلامية أخرى.

الملاحق

مهام مراقبي الانتخابات

المراقب الانتخابي هو متطوع لدى المفوضية العليا لشفافية الانتخابات يعمل من خلالها لمراقبة ورصد مخالفات الانتخابات وإبلاغ المفوضية عنها بغرض الحد منها ، وتقديم المعلومات التي تساعد لتقييم مدى نزاهة الانتخابات، وينقسم مراقبي الانتخابات إلى قسمين :

- مراقب انتخابي أول
- مراقب انتخابي

مراقب انتخابي أول :

يشترك ضمن أعضاء فريق إدارة المراقبين وعددهم (11) شخصا يتولون – بالإضافة إلى مهام مراقبة الانتخابات – مهام إدارية أخرى متعلقة بالاتصال بباقي المراقبين وتدريبهم والتأكد من تسليمهم لتقاريرهم.

وتتمثل مهامهم حسب الآتي :

- التأكد من تسليم المراقبين صورهم الشخصية والبطاقة المدنية وإصدار بطاقة لهم واستلامها.
- الاجتماع مع المتطوعين بشكل دوري والمحافظة على روح الحماس والعمل الجماعي.
- العمل بمهام المراقب الانتخابي.
- استلام أسماء المتطوعين المعتمدين، والاتصال بهم والتواصل المستمر معهم ومساعدتهم في إعداد التقارير.
- تقسيم المتطوعين على مناطق للعمل وتشكيل فرق بينهم عند الحاجة.
- التأكد من فهم المراقبين للمطلوب منهم بالتحديد.
- استلام تقارير المراقبين أسبوعياً، ومراجعة التقرير لتلافي الملاحظات والتأكد من أن المعلومات دقيقة ومحددة وواضحة وشاملة ومؤرخة ومحددة من حيث الزمان والمكان.
- استلام أي بلاغ على حادثة طارئة وتوصيلها للمفوضية.
- الرد على استفسارات المراقبين وضمان انسيابية وصول المعلومات لهم.
- متابعة الملاحظات المهمة التي تتطلب اتخاذ إجراء فوري وحاسم معها.
- حث المتطوعين على كسب متطوعين جدد للعمل في مراقبة الانتخابات.

مراقب انتخابي :

هو متطوع للعمل في مراقبة الانتخابات مصرح له من قبل المفوضية، بعد التدريب اللازم، ويعمل ميدانياً في الدوائر الانتخابية على مراقبة ورصد مخالفات الانتخابات وتسجيلها، ويتلقى المراقب تدريباً على تعبئة نماذج معينة لضمان انسيابية وصول المعلومات، ويعمل المراقب الانتخابي من خلال شبكة مراقبين لضمان متابعة كافة الدوائر الانتخابية.

وتتمثل مهام عمله بالآتي :

- التنسيق مع رئيس المجموعة لتحديد منطقة العمل والفريق المخصص لهذه المنطقة والتواصل معه باستمرار.
- مراقبة فعاليات الانتخابات من خلال أنشطة وفعاليات المرشحين والجهات الحكومية في منطقة العمل.
- جمع المعلومات من خلال حضور الملتقيات و المقار، الالتقاء مع جمهور الناخبين ، زيارة أماكن المخالفات.

- الاحتفاظ بوثائق قدر الإمكان مدعمة للمشاهدات والمعلومات.
- تسجيل المخالفات بدقة وشمولية، وإعداد التقرير بالتنسيق مع رئيس المجموعة.
- تسليم التقرير أسبوعياً.
- الإبلاغ الفوري عن المخالفات الاستثنائية والطارئة التي لا تحتمل التأخير.



أسماء المتطوعين لمراقبة الانتخابات 2008

اللجنة المركزية		
الرقم	الصفة	الاسم
2008001	مراقب انتخابي أول	حمود عقلة العنزي
2008002	مراقب انتخابي أول	ايمان الشرهان
2008003	مراقب انتخابي أول	عادل عبدالكريم حسين
2008101	مراقب انتخابي أول	أسعد مصطفى الفهد
2008201	مراقب انتخابي أول	محمد درويش عبدالسلام
2008301	مراقب انتخابي أول	قتيبة عبدالله العتيقي
2008302	مراقب انتخابي أول	خالد منير العتيبي
2008303	مراقب انتخابي أول	حنان محمد العوضي
2008401	مراقب انتخابي أول	أنور عيسى الشعيب
2008411	مراقب انتخابي أول	نواف خلف الرشيد
2008501	مراقب انتخابي أول	بشار خليف العنزي
الدوائر الانتخابية		
	مراقب انتخابي	أسعد مصطفى الفهد
	مراقب انتخابي	كميل عبد عبيد العنزي
	مراقب انتخابي	عبدالخضر يعقوب عبدالرضا
	مراقب انتخابي	عبدالعزيز محمد المهنا
	مراقب انتخابي	شمائل حسين الكندري
	مراقب انتخابي	احمد عبدالله العازمي
	مراقب انتخابي	فاطمة أحمد ناصر
	مراقب انتخابي	افراح الخلفان
	مراقب انتخابي	أمينة مصطفى الصايغ
	مراقب انتخابي	ثامر خالد فرحان العنزي
	مراقب انتخابي	عبدالله محمد العنزي
	مراقب انتخابي	محمد إبراهيم الدوسري
	مراقب انتخابي	هنادي عباس عبدالأمام
	مراقب انتخابي	أحمد خالد العنزي
	مراقب انتخابي	خالد محمد عبدالله الشمري
	مراقب انتخابي	عبدالله مانع عبدالله
	مراقب انتخابي	حسن محمد المهنا
	مراقب انتخابي	خالد حسن رحيل البدر
	مراقب انتخابي	عصام عبدالله الخضر
	مراقب انتخابي	حمود ماطر الشريكة
	مراقب انتخابي	خالد سليم العتيبي
	مراقب انتخابي	سبيكة عبدالمحسن الخنيف
	مراقب انتخابي	عادل عبدالكريم حسين
	مراقب انتخابي	نورة طارق الخميس
	مراقب انتخابي	أحمد شحاده العنزي



37	أحمد فلاح الظفيري	مراقب انتخابي
38	سعد مدالله الرشيدى	مراقب انتخابي
39	فيصل محمد المخيال	مراقب انتخابي
40	فهد سليمان الحربى	مراقب انتخابي
41	إبراهيم عبدالمحسن السبعان	مراقب انتخابي
42	أحمد إبراهيم عشوان العنزى	مراقب انتخابي
43	براك محيسن جزا المطيرى	مراقب انتخابي
44	تركي سالم تركى	مراقب انتخابي
45	حيلان مطارد الحربى	مراقب انتخابي
46	دلال عبدالغنى البعون	مراقب انتخابي
47	سحيب خضير مروح	مراقب انتخابي
48	سليمة عطشان فارس	مراقب انتخابي
49	طارق محمد منصور	مراقب انتخابي
50	طلال خلف نزال	مراقب انتخابي
51	عامر عبدالله قبلان	مراقب انتخابي
52	عبد الحميد بانى حمود	مراقب انتخابي
53	عبدالله مجعد المطيرى	مراقب انتخابي
54	عبدالهادى عبيد يوسف	مراقب انتخابي
55	عبدالوهاب عبيد خلف	مراقب انتخابي
56	فالح ظاهر سعد	مراقب انتخابي
57	محمد خلف الخرينج	مراقب انتخابي
58	مروان محمد شاهر	مراقب انتخابي
59	مشارى مطر زيد	مراقب انتخابي
60	نايف فراج السبيعي	مراقب انتخابي
61	نجم عبدالله خلف	مراقب انتخابي
62	يعقوب يوسف العنزى	مراقب انتخابي
63	مفلح سعود سالم	مراقب انتخابي
64	نواف ناصر مطلق العنزى	مراقب انتخابي
65	يحيى سعود الرشيدى	مراقب انتخابي
66	عبداللطيف معجون العنزى	مراقب انتخابي
67	نهاوند خليل الزايد	مراقب انتخابي
68	عبدالله علي حقيقي	مراقب انتخابي
69	عادلة صالح السالم	مراقب انتخابي
70	عهد عادل علي	مراقب انتخابي
71	طلال سلمان سعد الفضلي	مراقب انتخابي
72	فواز عبدالكريم العبيد	مراقب انتخابي
73	فاطمة احمد المضاحكة	مراقب انتخابي
74	منصور فلاح العجمى	مراقب انتخابي
75	مهدي محمد العجمى	مراقب انتخابي
76	محمد خليل الشمري	مراقب انتخابي

المفوضية العليا لشفافية الانتخابات

استمارة تطوع

التاريخ :
الاسم الكامل :
المؤهل العلمي :
الوظيفة :
البطاقة المدنية :
التلفون : م:
عنوان السكن :
بريد الكتروني :
احتمال تعارض مصالح :

ف: ن: ع:

حيث يقوم المتطوع مع المفوضية بمراقبة الانتخابات، فيجب الإفصاح عن الحالات التالية:

وجود قرابة مع أحد المرشحين من الدرجة الرابعة.. وجود شراكة مع أحد المرشحين (عمل تجاري أو سياسي أو أهلي أو وظيفي).

اسم الشخص القرابة / الشراكة الدائرة

كما أقر بأنني قد اطلعت على المعايير وقواعد السلوك خلف هذه الاستمارة ووافقت عليها.

التوقيع

برجاء إرفاق صورة من البطاقة المدنية وصورة شخصية

تابع – استمارة تطوع

المعايير وقواعد السلوك

على "المفوضية" الالتزام بمجموعة من الأسس والمعايير المعنية بمراقبة الانتخابات الواردة أدناه، وهي بمثابة قواعد سلوك يجب على الأفراد المتطوعين في "المفوضية" الالتزام بها، وهي على النحو التالي:

الحيادية: ممارسة رصد الانتخابات بتجرد ودون انحياز إلى أي من المرشحين، وعدم الارتباط المالي أو التنظيمي أو الإداري لأعمال "المفوضية" بأي من الجماعات السياسية أو القبائل أو الطوائف ومن في حكمهم.

الشمولية: الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المتعلقة بأي من العمليات الانتخابية أثناء عملية المراقبة، وتوضيح الجوانب التي تمكنت من رصدها، والدوائر والمناطق التي شملتها عملية رصد الملاحظات، وأن تغطي الملاحظات كافة الجوانب الإيجابية والسلبية.

المؤسسية: يجب أن تصدر أية تصريحات حول سير العمليات الانتخابية من قبل الشخص المخول بالحديث نيابة عن "المفوضية" وليس الأفراد.

الشفافية: الإفصاح عن طرق رصد المعلومات المتعلقة بمراقبة الانتخابات، والتحليلات التي اعتمدت عليها، والمنهجية المتبعة في ذلك.

الدقة: الاعتماد على معلومات دقيقة وغير مشكوك فيها في عملية المراقبة.

المهنية: الالتزام بمبادئ العمل المهني والموضوعي، دون الشخصي، والعمل بعيداً عن العشوائية والانتقائية في تقييم سير العملية الانتخابية.

الالتزام بالقوانين: يحترم جميع المتطوعين في "المفوضية" سيادة القانون والحفاظ على النظام العام بالإضافة إلى تنفيذ أحكام القوانين والأنظمة.

تعارض المصالح: يجب على كل متطوع ب "المفوضية" الإفصاح في أول يوم لتطوعه عن أي تعارض محتمل للمصالح بين تطوعه وأي من المرشحين في الانتخابات، ويتم الإفصاح بتعبئة الاستمارة المخصصة لذلك، وتقديمها إلى رئيس الجمعية، وعلى المتطوع – في هذه الحالة – عدم المشاركة في أي نشاط أو تقييم يتعلق بحالة تنطبق عليها "تعارض المصالح".

نموذج "تقرير مراقبة الانتخابات"

مراقبة فترة ما قبل الاقتراع

أولا تقرير مراقبة انتخابات أسبوعي من :

الدائرة
فريق
رقم المراقب الانتخابي
التاريخ

ثانيا ملخص تنفيذي :

ثالثا الجرائم والمخالفات الانتخابية

أنواع المخالفات :

<input type="checkbox"/> انتخابات فرعية	<input type="checkbox"/> مخالفات الحملات الانتخابية والمقار
<input type="checkbox"/> عنف انتخابي	<input type="checkbox"/> جرائم شراء أصوات
<input type="checkbox"/> إثارة نزعات عصبية	<input type="checkbox"/> إساءة استغلال المرافق والسلطات العامة
	<input type="checkbox"/> مخالفات أخرى

<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	1) مخالفات الحملات الانتخابية والمقار

<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا	2) جرائم الانتخابات الفرعية



لا <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/>	(3) جرائم شراء الأصوات
<hr/> <hr/> <hr/>	

لا <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/>	(4) إساءة استغلال المرافق والسلطات العامة
<hr/> <hr/> <hr/>	

لا <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/>	(5) ظواهر العنف الانتخابي
<hr/> <hr/> <hr/>	

لا <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/>	(6) إثارة النزعات العصبية
<hr/> <hr/> <hr/>	

لا <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/>	(7) مخالفات أخرى
<hr/> <hr/> <hr/>	

رابعاً تقييم آلية مراقبة الانتخابات :

لا <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/>	(1) هل واجهتك صعوبات في مراقبة مخالفات الانتخابات
<hr/> <hr/> <hr/>	

لا <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/>	(2) ملاحظات عامة
<hr/> <hr/> <hr/>	

تقارير المفوضية الأسبوعية التسعة

التقرير الأول بتاريخ 2008/3/24م

انتخابات نزيهة 100% ::

لقد شهدنا في الأيام القليلة الماضية مجموعة من التصريحات الحكومية المبشرة بالخير بأن العملية الانتخابية ستجرى بكل شفافية ونزاهة، وأن الحكومة من خلال أجهزتها في وزارات الداخلية والإعلام والبلدية والتجارة والعدل ستعمل على تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بانتخابات مجلس الأمة.

وقد كان في مقدمة تلك التصريحات، ما قاله سمو رئيس مجلس الوزراء لإحدى الصحف وعلى صدر صفحتها الأولى يوم 2008/3/23م أن الحكومة ستداهم الفرعيات وتعتقل المشاركين فيها.. كما كان هناك تصريحاً إيجابياً لوزير الداخلية أكد فيه أن شراء الأصوات تحت مجهر الداخلية.. كما صدر تصريح إيجابي ثالث من مدير عام بلدية الكويت حول تطبيق قانون تنظيم الحملات الانتخابية والدعاية الإعلامية على كافة المرشحين دون تمييز.

إن المبادرة الحكومية في تلك التصريحات الإيجابية هي بمثابة تعهد حكومي بأن انتخابات مجلس الأمة 2008 ستكون أفضل وأنزه انتخابات تشهدها البلاد.. لذلك، ومن باب تصديق الحكومة، فإننا سوف نبدأ في رصد ومراقبة الانتخابات على فرضية أن صفحة الحكومة ناصعة البياض، وسنلحظ في المفوضية مقدار ما سيقع على تلك الصفحة البيضاء من نقاط سوداء سوف نتناولها مع وسائل الإعلام بشكل أسبوعي من خلال ملتقى الشفافي.

الانتخابات الفرعية ::

صار معلوماً أن الانتخابات الفرعية بين القبائل أو الطوائف مجرمة قانوناً، بل زادت مكونات التجريم في القانون الأخير رقم 4 لسنة 2008 بالإضافة على قانون 35 لسنة 1962 بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة حيث نص القانون على حظر الإعلان عن عقد أي اجتماعات للتشاور بشأن الانتخابات.. ولقد لاحظنا نشر إعلانات صحفية حول تنظيم انتخابات فرعية واجتماعات تشاورية، وكان منها:

- 2008/3/22م: قبيلة الشلالة من قبيلة مطير تدعو لملتقى تشاوري.
 - 2008/3/23م: قبيلة قطان وبني هاجر تدعو لاجتماع كافة الراغبين بالترشيح بالدائرة الخامسة.
 - 2008/3/24م: قبيلة مطير تعلن دعوة لأبناء القبيلة للتشاور والتنسيق.
- قبيلة المره تعلن دعوة لمرشحي الدائرة الخامسة للتشاور بهدف التنسيق مع قبائل (يام- العجمان- مره) كما نشرت معظم الصحف المحلية أخبار تفصيلية حول الفرعيات والقبائل التي تنظمها ومن خاضها والمواقع التي جرت فيها ومن دعا إليها، بل وصل بعضها إلى أن يتم تنظيمها من قبل مسنولين في وزارة الداخلية.
- فمتى ستتحرك وزارة الداخلية؟ هل بعد الانتهاء من تنظيم الفرعيات؟ إننا نأمل من وزارة الداخلية التحرك السريع لمنع تلك الفرعيات، وإحالة المحرضين والمشاركين في هذه الجريمة لجهات الاختصاص والإعلان عن تلك الإجراءات لعلها تكون رادعا وعضة لمن لم يقع بالمحظور بعد.

قانون الإعلام المرئي والمسموع ::

جاء في المادة (20) من القانون رقم 61 لسنة 2007 بشأن الإعلام المرئي والمسموع الصادر في 2007/7/10م ما يلي: ((يصدر الوزير اللانحة التنفيذية والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به....)) ثم يضيف في نهاية المادة ((كما يصدر الوزير قرارا بشروط وضوابط تغطية القنوات المرئية والمسموعة لانتخابات مجلس الأمة والمجلس البلدي)).. لذا نطالب بسرعة إصدار القرار الخاص بشروط وضوابط تغطية القنوات المرئية والمسموعة، علما بأننا وجهنا خطابا بهذا الشأن إلى مجلس الوزراء وطالبنا فيه تسريع وزارة الإعلام لإصدار القرار.

تحسين سجل الناخبين ::

لقد تم حل مجلس الأمة ومن ثم الدعوة لانتخابات جديدة قبل أن يتم تحسين سجل الناخبين، حيث أن باب الطعن بالأسماء سيبقى مفتوحا حتى يوم الأحد 2008/4/20م، ومن ثم فإن الفترة المتبقية حتى إجراء الانتخابات وهي أقل من شهر (2008/5/17م) لن تكون كافية لصدور الأحكام التي من شأنها تحسين سجلات الناخبين، بل ستصدر الأحكام بعد انتهاء الانتخابات، ومن ثم سيكون الباب مفتوحا للطعن بالنتائج في أكثر من دائرة انتخابية إذا ما تبين أن الطاعن (ترتيبه 11 بنتائج الانتخابات) قد طعن في عدد من الأسماء فوق الفارق بينه وبين الناجح العاشر!

لذلك فعلى الحكومة معالجة هذا الموضوع سريعا باعتباره من أعمال الضرورة بإصدار مرسوم يقلص من فترة الطعون ويقدم المواعيد ليتم تحسين الجداول قبل يوم الاقتراع.

المال السياسي ::

كنا نأمل بأن يقضي نظام الدوائر الخمس على ظاهرة شراء الأصوات، وقد بدأ الحديث بين الناس بأن رأس تلك الظاهرة بدأ يظل علينا من خلال أموال وهدايا وتعيينات وهمية، وهي لم تثبت لدينا بعد، وسنبقى نرصدها من خلال متطوعي المفوضية المتواجدين في الدوائر الانتخابية، وندعو وزارة الداخلية لضبط أي محاولة قبل استفحالها.

الخدمات الانتخابية:

كما نأمل من الحكومة الوفاء بالتزاماتها في عدم استخدام مرافقها وخدماتها لمصلحة مرشح دون آخر، وندعو المواطنين إلى إبلاغنا عن أي حالة فساد معاملات، علما بأن المفوضية قد اختارت مجموعة من المتطوعين للتواجد في الجهات العامة والتواصل مع العاملين فيها للتأكد من عدم وجود تجاوزات إدارية.

مصالح المرشحين ::

أعلن عدد من أعضاء المجلس البلدي رغبتهم بالترشح لانتخابات مجلس الأمة، في حين يمارسون مهامهم ومسئولياتهم إلى حين تقديم ترشيحهم رسميا، ونتمنى من نواب البلدي الأفاضل الانتباه إلى عدم وجود أي تعارض مصالح فيما يقررون بشأن المعاملات المعروضة عليهم إلى حين توقفهم عن ممارسة دورهم بعد ترشحهم رسميا، وهذا الوضع ينطبق على كافة المرشحين ممن يعملون في القطاع العام.

وأخيرا ::

فقد تقدمت الجمعية إلى مجلس الوزراء يوم الأحد 2008/3/23م بطلب اعتمادها مراقبا أهليا على الانتخابات في يوم الاقتراع، والتعاون مع الأجهزة المعنية بالدولة للإبلاغ عن حالات فساد انتخابي.
في حين حددت الجمعية وسائل الاتصال بها لقبول المتطوعين أو المبلغين عن حالات فساد انتخابي من خلال موقعها على شبكة الانترنت www.shafafeyah.org أو www.transparency-kuwait.org أو الاتصال على الخط الساخن للجمعية 5358901 أو 5358902 والفاكس 5358903

التقرير الثاني بتاريخ 2008/3/31م

رغم حل مجلس الأمة، إلا أنه لم يصدر مرسوم الدعوة لإجراء انتخابات جديدة حتى تاريخه، وقد رصدت المفوضية العليا لشفافية الانتخابات بعض الأمور التي من شأنها التأثير سلبا على شفافية الانتخابات، لذا ندعو الحكومة بشكل عام ووزارة الداخلية وبلدية الكويت ووزارة الإعلام بشكل خاص إلى قراءة هذا التقرير ومعالجة السلبيات الواردة فيه لمزيد من شفافية الانتخابات.

موعد الانتخابات غير مؤكد ::

- (1) قرر مجلس الوزراء في اجتماعه يوم الاثنين 2008/3/24م تأخير صدور المرسوم الأميري بالدعوة إلى الانتخابات إلى موعد لا يتجاوز 17 ابريل 2008م، وتراوحت ردود الفعل في الساحة الانتخابية بين التحليلات التالية:
 - أن التأجيل يعطي فرصة لاستكمال الانتخابات الفرعية القبلية، وهو تحليل مستبعد.
 - يعطي الفرصة لمراجعة الحسابات لعموم الجماعات السياسية والقبائل والكتل والأفراد المرشحين، خاصة وأن الانتخابات تجري ضمن نظام دوائر جديد.
 - الحملات الانتخابية لن تبدأ إلا بعد إغلاق باب الترشيح، وهذا يعني أن هناك عشرين يوما فقط، أي أنه يقلص الفترة المخصصة للحملات الانتخابية وطرح مشاريع وبرامج المرشحين مما يقلل من تعرف الناخبين على المرشحين.
- (2) يدور حديث في الساحة الانتخابية حول التأجيل لموعد الانتخابات إلى ما بعد 2008/5/17م.. وهو خبر نشرته صحيفتين يوم الجمعة 2008/3/28م، وجريدة أخرى يوم السبت 2008/3/29م، وكنا نتمنى من الحكومة إصدار نفي للخبر بدلا من السكوت، لأن ذلك يخالف أحكام الدستور التي تقرر بأن الانتخابات تجري خلال شهرين من تاريخ الحل.
- (3) أطلق أمين عام المنبر الديمقراطي الكويتي دعوة موجهة إلى حضرة صاحب السمو والى رئيس الحكومة وأعضائها يطالبهم فيها بتعديل النظام الانتخابي والأخذ بنظام الدائرة الواحدة والقوائم الانتخابية بدلا من نظام الدوائر الخمس الذي أقرته الحكومة والمجلس مجتمعين قبل فترة وجيزة! ورغم منطقية طرح مناقشة الدائرة الواحدة ومكانة مطلقها السياسية والتاريخية إلا أن صدور هذا النداء في هذا التوقيت بعد إقرار القانون بنظام خمس دوائر وتصويره بأنه سيجر الكويت إلى كارثة! وبعد أن دخلت كل التيارات بمواجهة سياسية مع الحكومة لإقرار القانون.. هو نداء أقل ما يقال فيه أن مستغرب، ويضع مصداقية التيارات السياسية على المحك، بل ذهب بعض التحليلات إلى أن النداء هو بمثابة دعوة إلى حل غير دستوري للبرلمان وإن لم يقصد مطلقها ذلك.

سجلات الناخبين ::

- لا تزال العديد من البطاقات الانتخابية لم يتم توزيعها على المواطنين، وقد لوحظ أن الناخب يراجع مقر المختارين لاستلام البطاقة فيتم الطلب منه إحضار صورة شخصية، حيث يضطر المواطن للحضور مرة ثانية لتقديم صورته الشخصية ثم الحضور مرة ثالثة لاستلام

- البطاقة، وكان يفترض بوزارة الداخلية الإعلان للمواطنين بضرورة إحضار صورة شخصية تسهلا لتسليم البطاقات، والنظر في تبسيط الإجراءات لتوفير عدد مرات المراجعة.
- ما زلنا نذكر الحكومة بأن عليها أن تضع حلا لموضوع تحصين الجداول الانتخابية، وقد اقترحنا عليها الأسبوع الماضي تقصير فترة الطعون الانتخابية بإصدار مرسوم ضرورة لمعالجة الوضع الاستثنائي لهذه الانتخابات.

تجريم الانتخابات الفرعية ::

- نشرت إحدى الصحف أن هناك ضباطا من وزارة الداخلية خاضوا الانتخابات الفرعية لإحدى القبائل في الدائرة الخامسة (مقدم ورائد ونقيب).. وهناك ضابط بالجيش الكويتي، وقد أكد وزير الداخلية لوكاله الأبناء الكويتية - كونا عزم الوزارة على معاقبة العسكريين الذين يخوضون الانتخابات قبل استقالتهم.
- تجدر الملاحظة أن القانون جرم الانتخابات الفرعية كما جرم (الإعلان) عن اللقاءات التشاورية ولم يمنع انعقادها بدون إعلان، لذا يجب على وزارة الداخلية أن تمنع إجراء الانتخابات الفرعية بشئى صورها ولا تمنع اللقاءات التشاورية، علما بأن "روح" قانون تجريم الانتخابات الفرعية يهدف الحد من العصبية التي تؤثر سلبا على الوحدة الوطنية عموما وتمثيل النائب للأمة خصوصا.
- من المناسب قيام وزارة الداخلية بمنع جريمة الانتخابات الفرعية قبل وقوعها بناء على معلومات وأدلة صحيحة، والتشدد في هذا المنع دون أن يتم التعرض لحق الاجتماع المكفول دستوريا والذي لا شبهة فيه، كما ندعوها لاستكمال إجراءاتها الصحيحة عند تحويل القضية إلى النيابة العامة حتى تصدر الأحكام المناسبة بحق المتسببين بالانتخابات الفرعية.
- تجمهر أفراد من ثلاث قبائل أمام مبنى الإدارة العامة للمباحث الجنائية - بحدود 300 شخص - على نمة إجراء انتخابات فرعية قبلية في الدائرة الخامسة، وقد حدث اشتباك بين الجمهور والقوات الخاصة التي قامت بتفريقهم.. وقد اجتمع وزير الداخلية بعدها بوجهاء القبائل وأكد لهم أن تطبيق الوزارة للقوانين لا رجعة فيه، وهو موقف يحسب للوزارة.
- نحث على نبذ تشكيل قائمة انتخابية من أبناء قبيلة واحدة أو طائفة معينة أو جنس محدد، بهدف تحقيق التمازج الثقافي والاجتماعي بين أبناء الوطن.
- هناك ظاهرة "ذكورة" القوائم الموجودة بالساحة حيث لم تشمل أي قائمة انتخابية أي عنصر نسائي- حتى الآن.
- رغم أن وزارة الداخلية تؤكد أنها تعمل بكل جدية لمواجهة الجرائم الانتخابية، ورغم أننا في المفوضية خاطبنا مجلس الوزراء الموقر ووزارة الداخلية باستعدادنا للتعاون معهم لرصد الجرائم الانتخابية، إلا أن الأجهزة الحكومية لم تبد أي استجابة لمبادراتنا التطوعية.

شراء أصوات الناخبين ::

- رغم أن الفترة الانتخابية في بدايتها حيث تطفوا على السطح حاليا جرائم الانتخابات الفرعية، ورغم أن عملية شراء الأصوات تأتي عادة في نهاية الفترة الانتخابية، إلا أنه لوحظ بداية حديث متكرر عن عملية شراء الأصوات لم يتم التأكد منها، ونتمنى أن تتعامل وزارة الداخلية مع هذه الظاهرة بمثل تعاملها مع الانتخابات الفرعية، ومن تلك الحالات.. بعض العوائل تقوم بتجميع جنسيات أبناءها للتفويض مع مرشحين لانجاز معاملاتها وتحقيق مصالحها في الدائرة الرابعة - منطقة خيطان، كما يتحدث الناخبين في الدائرة الثالثة عن شراء مفاتيح انتخابية من خلال عقود وهمية (1000 دك أسبوعيا)، كما يتحدث أحد المرشحين بالدائرة الرابعة عن دعم قطب حكومي وأفراد من الأسرة الحاكمة لأحد المرشحين بالدائرة.
- تنبيه جهاز إعادة الهيكلة من سعي بعض الأطراف لتمرير تعيينات وهمية برواتب متدنية مضافا إليها رواتب دعم العمالة كأحد بدائل شراء أصوات الناخبين.
- نطالب مجلس الوزراء باتخاذ قرار بإيقاف كافة حالات العلاج بالخارج والبعثات الدراسية التي تتم دون المرور على قنوات معلنة من خلال وزارة الصحة ووزارة التعليم العالي وذلك تحقيقا للشفافية في فترة الانتخابات.

عيوب ونعرات متوقعة في تنظيم الاقتراع ::

- كثرة المندوبين: هناك احتمالات جادة بأن يكون عدد مندوبي المرشحين كبير في كل مراكز الاقتراع مما يزيد من زحمة المكان ويعطل من عملية الفرز، لذا لا بد من دراسة تخفيض عدد مندوبي كل مرشح، وهذه العملية يستفيد منها المرشحين لتوفير المويدين لحملتهم الانتخابية، كما من شأنها أن توفر في المساحة التي سيشتغلها المندوبين داخل مراكز الاقتراع.
- بطء عملية الاقتراع: لوحظ في الانتخابات السابقة بطء عملية الاقتراع ووقوف الناخبين في طوابير طويلة، وهو الأمر سيتضاعف في هذه الانتخابات.. لذلك يجب وضع حلول لهذه المشكلة، ومنها: اختيار قاعات كبيرة للاقتراع، وزيادة منصات اقتراع لعدد (10) إلى (20) شخص في ذات الوقت، والاستعانة بقاعات أخرى إضافة إلى المدارس، وزيادة أعداد اللجان الانتخابية.
- ورقة الاقتراع: ستحتوي الورقة التي تضم أسماء المرشحين - لاختار الناخب مرشحيه - خمسة أضعاف العدد في الانتخابات السابقة، وهو مما يقلل من الشفافية ويزيد من تأخر الاقتراع، لذا نرى أهمية وضع الصور الشخصية للمرشحين أمام أسماءهم.. وأن يتم ترتيب الأسماء بالقرعة.

شفافية الانتخابات ::

- من أهم عوامل نجاح العملية الانتخابية في أي دولة حول العالم هو مدى تحقق الشفافية في تلك العملية، وتتحمل هنا وزارة الإعلام العبء الأكبر في تحقيق هذا الهدف، حيث أعلنت الوزارة تخصيص عدد من الاستديوهات والتحضير لمجموعة من البرامج، واللافت هنا أن العملية الانتخابية تحتاج إلى الكثير من العمل الإعلامي لتوعية الجمهور بجرائم الانتخابات وكذلك توعية الجمهور بحقوقهم وواجباتهم، ولكن حتى الآن لم يبدأ الإعلام الرسمي بأي دور يذكر في هذا الشأن.
- نشرت بعض الصحف عن توجه وزارة الإعلام لترخيص خمس محطات فضائية بعضها لمرشحين في الانتخابات، وهو أمر لو صح فإنه يجب تطبيق قانون المرني والمسموع عليها وكذلك اللوائح الأخرى الخاصة بالانتخابات لتكون تلك القنوات حيادية وتعمل بمبدأ تكافؤ

الفرص بين المرشحين حتى لا يتميز صاحب المال عن غيره من المرشحين.. مع تفضيل عدم منح الترخيص في هذه الفترة للمرشحين، فلا يجوز منح ترخيص بإنشاء قنوات فضائية لمرشحين دون غيرهم.

الحملة الانتخابية ::

- لوحظ قيام البلدية بإزالة المقار والإعلانات الانتخابية المخالفة بوقت قياسي، إلا أنه رغم تأكيدات بلدية الكويت بمنع إقامة المقار الانتخابية إلا بعد الترشح رسمياً، فقد لوحظ أن بعض المرشحين قد أقام مخيماً ونظم ندوة عامة ونشر إعلاناً بهذه الدعوة (المقر بالدائرة الرابعة).
- كما لوحظ قيام مرشحين وهميين بوضع لوحات لحجز بعض الساحات لإقامة مقار انتخابية، وهي حجوزات وهمية لغير المرشحين بهدف بيعها لاحقاً لمن يدفع أكثر.. وهي ظاهرة يجب على البلدية الانتباه لها.

استقالة الوزراء المرشحين ::

- لوحظ أن هناك وزيران يرغبان بخوض الانتخابات في الدائرتين الأولى والخامسة، وهما ما زالوا على رأس عملهما رغم إعلانهما صحفياً رغبتهما خوض الانتخابات، والمفترض هو تقديم استقالتهما فوراً، أو توقفهما عن مباشرة العمل إلى حين قبول استقالتهما، كما يجب على وكيل الوزارة في الجهات المعنية عدم تمرير أي معاملة مشكوك في أسباب تمريرها لأنه سيتحمل هو المسؤولية عنها وخاصة تلك المعاملات التي يتم تمريرها بتعليمات شفوية.
- كما نشرت إحدى الصحف يوم الجمعة 2008/3/28م أن مكتب أحد الوزراء الذي يود خوض الانتخابات قد تحول إلى مكتب تخليص معاملات للناخبين! ونشرت جريدة أخرى يوم الاثنين 2008/3/31م أن مكتب ذات الوزير مكان لإجراء "مشاورات" فرعية.. وكنا نود من الوزير المختص إصدار نفي لهذا الخبر ولكن لم يتم.

الجماعات السياسية ::

تعتبر الجماعات السياسية هي البديل الأفضل والحضاري للانتخابات القائمة على العصبية، لذلك فإن هناك دوراً كبيراً يقع على مسؤولية الجماعات السياسية لترشيد وتطوير العمل السياسي الكويتي، ونخشى أن تتأثر سلباً تلك الجماعات السياسية بدلاً من أن تكون عامل تطوير وتحديث للعملية السياسية الكويتية.

التقرير الثالث بتاريخ 2008/4/7م

مع صدور التقرير الأسبوعي الثالث للمفوضية العليا للانتخابات فقد نشر تصريح صحفي لنانب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء في 2008/4/7م بأن مرسوم الدعوة للانتخابات سيصدر في موعده الدستوري، وهذا يعتبر نفيًا لما أشيع عن توجهات لحل مجلس الأمة حلاً غير دستوري.. ثم جاء قرار مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد في 2008/4/7م ليحدد موعد صدور المرسوم بيوم 13 أبريل وفتح باب الترشيح من يوم الاثنين 14 إلى يوم الأربعاء 23 أبريل 2008م، ولئن جاء تحديد تلك المواعيد بالموافقة مع القوانين المعنية، إلا أنها للمرة الأولى بتاريخ الكويت السياسي الحديث يتأخر فيها صدور المرسوم بالدعوة إلى الانتخابات كل هذه المدة، خاصة بعد صدور القوانين الجديدة التي تنظم الحملات الانتخابية، حيث يؤثر هذا التأخير سلباً على قدرة الناخبين في التعرف على المرشحين خلال فترة قصيرة تقارب ثلاثة أسابيع.

الانتخابات الفرعية ::

- قامت 26 جمعية نفع عام بإصدار بيان (معكم في بناء الكويت) أكدوا خلاله وقوفهم مع كافة الإجراءات التي من شأنها تطبيق القانون على الجميع بعدالة ومساواة، وقد تم نشر البيان على شكل إعلان مدفوع الأجر في معظم الصحف المحلية اليومية يوم الأحد 2008/3/30م، ثم قامت تلك الجمعيات بزيارة سمو رئيس مجلس الوزراء وأكدوا له موقفهم المنشور في البيان، في حين قال لهم سمو أن الحكومة ستطبق القانون على الجميع وستكفل انتخابات نزيهة وشفافة وفق القانون.
- استطاعت قبيلتان – عرف عنهما التحالف بالانتخابات – في الدائرة الخامسة إجراء انتخابات فرعية يوم الجمعة 2008/4/4م، وأسفرت عن فوز 4 مرشحين سيخوضون انتخابات مجلس الأمة في قائمة قبلية واحدة، علماً بأن وزير الداخلية صرح للصحافة ونشر يوم 2008/4/5م بأنه تجول بنفسه بالدائرة الانتخابية الخامسة في يوم الانتخابات ولم يشاهد أي أمر مخالف للقانون، وهو تصريح "شهادة براءة" للانتخابات الفرعية المجرمة قانوناً! وهو الأمر الذي يؤكد أحد احتمالين: أن هناك تراجعاً عن تطبيق القانون، أو أن هناك ضغوط على مجلس الوزراء جعلته يكف عن منع إجراء الانتخابات الفرعية المجرمة قانوناً، مع إحالة المتسببين فيها – كما جرى في الانتخابات السابقة – إلى القضاء فتصدر أحكام بالبراءة بسبب نقص الأدلة، وفي كلا الاحتمالين الحكومة مسنولة عن هذه المخالفة الجسيمة.
- قام بعض الأشخاص بتهديد رجال من وزارة الداخلية بالقتل بسبب قيامهم بمراقبة الانتخابات الفرعية، وقد حدث ذلك في أكثر من مرة، ونتمنى على وزارة الداخلية اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لحماية رجالها، دون أي تراجع منها عن القيام بمهامها بنفس الجدية، ويجب توفير كافة أسباب الحماية لرجال الداخلية عند تنفيذ القانون واتخاذ كل الاحتياطات اللازمة وأخذ الموضوع بأقصى جدية، مع ضرورة ملاحقة هؤلاء الأشخاص وتقديمهم للعدالة.
- تصلنا العشرات من البلاغات عن الجرائم الانتخابية وحتى الآن وزارة الداخلية ترفض التعاون مع المواطنين للإبلاغ عن تلك الجرائم وهي المكلفة بمنعها!

شراء أصوات الناخبين ::

- انشغلت الساحة الانتخابية بموضوع الانتخابات الفرعية، في حين نشطت جرائم شراء الأصوات في عدد من الدوائر، حيث يدور حديث قوي عن شراء الأصوات في الدائرة الأولى والدائرة الثالثة، كما نشط شراء الأصوات بالدائرة الثانية بشكل كبير حيث يتنافس أكثر من مرشح في عملية الشراء، وهناك أيضا شراء أصوات في الدائرة الخامسة، هذا وتملك الجمعية أسماء لمفاتيح يقومون بالشراء لمصلحة بعض المرشحين.. وقد تنوع الشراء مابين النقدي وشراء تذاكر الطيران للطلبة الدارسين بالخارج والهدايا الثمينة وتقديم خدمات مكلفة ماليا.. لذا يجب على وزارة الداخلية التعامل مع هذه الظاهرة بجدية لا تقل عن تعاملها مع الانتخابات الفرعية، لتشمل ملاحظاتها المرشحين الفاسدين والمفاتيح الانتخابية وبناعي أصواتهم وكراماتهم.. لأن من شأن ذلك المساس بسمعة الكويت وإبصال مرشحين فاسدين لسدة التشريع والرقابة.
- قام وزير الصحة بتغيير عدد كبير من أعضاء اللجنة المعنية بالموافقة على ارسال المرضى للعلاج بالخارج، ورغم "إنسانية" عمل تلك اللجنة وأهميته، إلا أن اللجنة استخدمت بشكل سلبي جدا في فترات سابقة وخاصة في انتخابات مجلس الأمة عام 2006م، ونحن سنرصد هذا التغيير الذي نأمل أن يكون لصالح وقف أي تجاوزات في العلاج بالخارج.
- قام مجلس الوزراء بمنع التوظيف والنقل والندب وغيرها من أعمال إدارية تدخل في مجال "الفساد الإداري" المصاحب للعمليات الانتخابية، وتم تكليف نائب رئيس جهاز خدمة المواطن الشيخ شامر جابر الاحمد بمتابعة القرارات التي اتخذها الوزراء خلال الفترة الماضية، بما في ذلك الأيام التي سبقت صدور المرسوم الخاص بحل مجلس الأمة، للتأكد من مدى مطابقة جميع تلك القرارات للقانون، تفاديا لأي شبهات كالتى وقعت في الانتخابات الماضية، وهو أمر يحسب للمجلس، وسنتابع مدى الالتزام بهذا التوجه.

سجلات الناخبين ::

- لقد أكدنا بالتقريرين الأول والثاني، وكذلك من خلال رسالة رسمية إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بأهمية تحسين الجداول الانتخابية، وقد اقترحنا على الحكومة تقصير فترة الطعون الانتخابية بإصدار مرسوم ضرورة لمعالجة الوضع الاستثنائي لهذه الانتخابات.. ولكن شيئا من ذلك لم يحدث، وهذا يجعل عضوية العديد من نواب البرلمان القادم في مهيب رياح الدعاوى القضائية.. فهل هو شيء مقصود؟
- تناولنا في التقرير الثاني بطن عملية تسليم البطاقات الانتخابية للمواطنين، وأن هذا من شأنه التأثير على العملية الانتخابية وعدد المشاركين فيها، وقد وافق مجلس الوزراء في 2008/4/7م على مرسوم بقانون يسمح بتصويت الناخب بشهادة الجنسية بدون البطاقة الانتخابية.. وهو قرار إيجابي يصب في صالح العملية الديمقراطية.

قانون الإعلام المرئي والمسموع ::

- بعد مطالبتنا للحكومة ووزارة الاعلام باصدار قرار بشروط وضوابط تغطية القنوات المرئية والمسموعة لانتخابات مجلس الأمة والمجلس البلدي حسب ما جاء في المادة (20) من القانون رقم 61 لسنة 2007 بشأن الإعلام المرئي والمسموع الصادر من خلال رسالة رسمية ومن خلال تقريرنا الصادر بتاريخ 2008/3/24م، أصدر وزير الإعلام قرارا نشر في الصحافة المحلية بتاريخ 2008/4/4م.. وهو أمر جيد حتى وإن تأخر صدوره.
- كما يطلب من وزارة الاعلام تطبيق القانون على كافة الوسائل الاعلامية التي شملتها القوانين واللوائح، بما يحقق الانضباط في العمل الاعلامي وعدم الانحياز لطرف دون طرف بما لا يخل بالشفافية التي ننشدها جميعا.

الحملة الانتخابية ::

- بعد مطالبتنا في الملتقى الأول للمفوضية باصدار قرار وفق القانون، أصدر وزير الداخلية قرارا بتشكيل لجنة مشتركة من وزارة الداخلية والبلدية برئاسة مدير عام البلدية، وحدد الوزير اختصاصات اللجنة بالإشراف على تنفيذ أحكام المادتين 31 مكررا و31 مكررا أ، المضافتين إلى قانون الانتخابات بالقانون رقم 4 لسنة 2008، وتقدم تقريرا أسبوعيا بأعمالها إلى وزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون البلدية، خلال فترة الانتخابات.. وهو قرار من شأن العمل به ضمان تطبيق القانون في هذا المجال.

الجماعات السياسية ::

- رغم أن سنام العمل السياسي للجماعات والكتل هو في هذا الموسم الانتخابي، الى أنه من الملاحظ أن أي من تلك الجماعات لم تمارس التوعية السياسية حتى الآن، مع بعض الاستثناءات، حيث قام حزب الأمة بوضع تشكيل لقوائمه يشمل أطراف المجتمع الكويتي، ولم يشمل النساء، كما قام بتقديم شرح مناسب لرويته للإصلاح السياسي في الكويت.. ورفض بشكل واضح الدخول في الانتخابات الفرعية.
- الحركة الدستورية الإسلامية والتجمع الإسلامي السلفي: قامت الجماعتين بتحديد مرشحيها بالدوائر الأولى والثانية والثالثة، في حين تنتظر الجماعتين انتهاء انتخابات فرعيات القبائل المجرمة قانونا لاستكمال مرشحيها في الدائرتين الرابعة والخامسة، ويبدو أن موقف الجماعتين متروك لممثليها بالقبائل حيث يشارك بعضهم فيها ويرفض بعضهم المشاركة فيها بدوائر أخرى.
- أما بقية الجماعات السياسية فما زالت لم تمارس دورها السياسي بعد.

ملاحظات أخرى ::

- تؤيد التقرير الوزاري الذي أوصى - بالإضافة إلى نظام الدوائر الخمس - بشأن أهمية دراسة استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في التصويت والفرز الآمن، وفق ما تقره السلطات القضائية ومنها الاقتراع الإلكتروني، كونه يوفر سلاسة للعملية الانتخابية ويخفف أعباء فرز الأصوات وعد النتائج.

- الوزيرين فلاح الهاجري وعبدالواحد العوضي قدما استقالتيهما يوم 2008/3/31م لخوض انتخابات مجلس الأمة، ومن المتوقع أن المسنولين في الجهات التابعة لهما - سابقا - يوقفون أي تعليمات صادرة من الوزير قد يشك في أنها صادرة لأسباب انتخابية حتى لا يعرضوا أنفسهم للمساءلة.

التقرير الرابع بتاريخ 2008/4/14م

مع صدور التقرير الأسبوعي الرابع للمفوضية العليا لشفافية الانتخابات يكون المرسوم الأميري بالدعوة إلى الانتخابات قد نشر بالجريدة الرسمية يوم الأحد 2008/4/13م ليحدد فتح باب الترشيح من يوم الاثنين 14 إلى يوم الأربعاء 23 ابريل 2008م.. على أن تجرى انتخابات الفصل التشريعي الثاني عشر لمجلس الأمة يوم السبت 2008/5/17م.

مراسيم الضرورة ::

سمح الدستور الكويتي في المادة (71) بإصدار مراسيم شريطة وجود ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، وقد قامت الحكومة في اجتماع مجلس الوزراء يوم الاثنين 2008/4/7م بالموافقة على صدور مرسوم في شأن تنظيم الاجتماعات والمواعب العامة على أن تتم المصادقة عليه في اجتماع المجلس اليوم 2008/4/14م ورفعته إلى حضرة صاحب السمو، وهو قانون لا تتوافر فيه حالة الاستعجال، خاصة وأن الفترة الباقية على عودة انعقاد مجلس الأمة في حدود شهر واحد، كما أنه يثير جدلا واسعا باعتباره شبيها للقانون الذي أبطلته المحكمة الدستورية في عام 2006م إن لم يكن أسوأ منه.. هذا وقد قامت اثني عشر جمعية نفع عام - بمبادرة من جمعية الخريجين - في يوم الخميس 2008/4/10م بتنظيم مؤتمر صحفي والتوقيع على بيان عبروا فيه عن رفضهم لإصدار هذا المرسوم، كما نظم الاتحاد الوطني لطلبة الكويت في يوم الأحد 2008/4/13م تجمعا في ساحة الإرادة قرب مبنى مجلس الأمة للتعبير عن رفض المرسوم.. وقد بلغتنا الأخبار اليوم بتراجع الحكومة عن قرارها في اعتماد المرسوم على أن تحيله إلى مجلس الأمة للنظر فيه، وهو موقف جيد يتناسب وردة الفعل الشعبية التي أجمعت على رفض المرسوم.

الانتخابات الفرعية ::

- نشرت الصحف أخبار فرعية إحدى القبائل الكبيرة في الدائرة الخامسة قبل حدوثها بيوم، وقد جرت تلك الانتخابات بالفعل يومي الخميس والجمعة 2008/4/11-10م، ورغم محاولة وزارة الداخلية منع تلك الانتخابات من خلال تواجد قواتها في الدائرة، إلا أن القبيلة استطاعت إتمام الانتخابات الفرعية المجرمة قانونا، وقد أعلنت الأسماء الفائزة يوم الأحد 2008/4/13م، كما استطاعت معظم القبائل في مختلف الدوائر إجراء الانتخابات الفرعية المجرمة قانونيا.

- لوحظ فشل كافة جهود وزارة الداخلية في منع الفريعات، وقد يعود ذلك إلى الأسلوب الذي انتهجته الوزارة في اللجوء إلى التصعيد العسكري المبالغ فيه، واختصار المعالجة على الوسائل الأمنية واستبعاد الوسائل السياسية في المعالجة، ويجب الملاحظة أن علاج هذه الظاهرة يحتاج إلى أمرين:

- 1- معالجة على المدى القصير: حيث نفذت وزارة الداخلية جزء منه، في حين كانت المعالجة تنقصها الحكمة واستخدام الأساليب المدنية والحضارية بالإضافة إلى دخول أطراف أخرى غير وزارة الداخلية، وقد نادينا كثيرا بضرورة مشاركة المجتمع المدني في مثل هذه المسائل الحساسة ولكن إصرار الوزارة على التصدي للأمر وحدها جعلها مكشوفة الظهر وتقع في أخطاء كان يمكن تجنبها.
- 2- معالجة على المدى الطويل: وهو علاج يستخدم الأساليب الأمنية بأضيق الحدود وبإجراءات قانونية وفيها ضمانات للأشخاص وحيرياتهم، حيث يتم التركيز على وسائل التربية والتعليم والإعلام وحملات التوعية العامة والتوعية الدينية من خلال المساجد ورجال العلم الشرعي.

- من الملاحظ أن الفائزين في الانتخابات الفرعية في المرات السابقة كان يتم إشراك بعضهم بالتشكيل الوزاري فيما تعرض الوزارة على البعض الآخر منهم، كما أن بعضهم لديه تجاوزات على أملاك الدولة وغيرها من تجاوزات وخرق للقوانين، والتساؤل هو: هل سيتم إشراك المتجاوزين على قوانين الدولة في الوزارة القادمة؟ نأمل أن لا يكون ذلك.

- لا بد من دراسة ظاهرة الاستقطابات القبلية والطائفية في إطار بحث كيفية معالجة الانتخابات الفرعية وغيرها من مظاهر شبيهة، لأن الخطر لا يكمن في مظهر الانتخابات الفرعية مجردة، وإنما في تجسيد الاستقطاب القبلي والطائفي باعتباره يشكل خطرا على الوحدة الوطنية ولأن العصبية إذا لم تكن للدولة فإنها فتنة.

- كنا قد طالبنا في تقرير سابق للمفوضية بضرورة توفير الحماية اللازمة لرجال الأمن أثناء تأديتهم واجبههم في منع الجرائم الانتخابية، وقد وافق مجلس الوزراء في اجتماعه يوم 2008/4/7م على مرسوم يقضي بتغليظ العقوبة على الجرائم التي تقع ضد رجل الشرطة ورفعته إلى حضرة صاحب السمو.. أملين أن يكون ذلك في إطار الشرعية والإجراءات الدستورية.

شراء أصوات الناخبين ::

- تواعد وزير الداخلية كل من يقوم بشراء أصوات الناخبين بتطبيق الإجراءات القانونية وذلك من خلال الصحافة المحلية، ولكن رغم كل الحديث الدائر حول شراء الأصوات إلا أنه لم يتم القبض على حالة واحدة حتى تاريخه.. إن جريمة شراء الأصوات تعتبر من أكبر الجرائم الانتخابية وأخطرها، وإن القانونيين بها لديهم من الأساليب المبتكرة ما يفوق قدرات وزارة الداخلية - بالقياس على أداء الوزارة في الفريعات - ولا ندري إن كانت الوزارة قادرة على التفوق على مخططي تلك الجرائم النكراء.. الأيام وحدها ستكشف الإجابة.

○ نطالب بشدة أن تقوم وزارة الداخلية في تسيير دورياتها ورجال الأمن فيها لتعقب المرشحين الذين يتداول الناس أسمائهم باعتبارهم من مشتري أصوات الناخبين بشتى أنواع الرشوة، إذ من شأن هذا التعقب لهم ولمفاتيحهم ومؤيديهم أن يكشف عن مجريات التجاوزات التي تتم في هذا النوع من الجرائم البشعة من خلال ضبط ومداهمة، أمليين أن تتم تلك الإجراءات بنفس الحجم والجهود التي تمت مع الانتخابات الفرعية مع الحكمة والتخطيط لإثبات الأدلة على الجريمة.

○ طالبنا بضرورة التأكد من عدم تجاوز الوزراء الذين يرغبون بخوض الانتخابات وعدم اتخاذهم لأي قرارات انتخابية بالمخالفة للوائح والقوانين، وتحديدًا في وزارة التجارة والصناعة، وقد تبين أن هناك العشرات من القرارات الانتخابية التي اتخذت وهي ليست لذي حق، لذلك فانه ليس كافيا إلغاء تلك القرارات وإنما المطلوب هو اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد الشخص المتسبب في استغلال المنصب العام لتحقيق أغراض شخصية وعلى مجلس الأمة القادم اتخاذ التدابير اللازمة لمحاسبة المتسببين في هذا الفساد.

○ نشرت الصحف يوم 2008/4/14م إن أحد المرشحين في الدائرة الثانية قام بإعادة افتتاح مسنة الدوحة لأبناء الدائرة من خلال اتصاله بالجهات الحكومية المعنية، وهذا إجراء يتنافى مع قول الحكومة بحياد الجهات الحكومية مع كافة المرشحين وبأنها على مسافة واحدة من جميع المرشحين.

استخدام دور العبادة ::

○ إن استخدام دور العبادة في الحملات الانتخابية يعتبر أحد أنواع الجرائم الانتخابية، وقد رصدنا حالة واحدة في الدائرة الخامسة حيث تم الإعلان عن رعاية أحد المرشحين لدورة حفظ قرآن كريم في أحد مراكز تحفيظ القرآن التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وذلك مطلع الأسبوع الماضي، ثم نشرت الصحف اليومية - في 2008/4/9م - توجيهات لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بضرورة حياد أجهزة الوزارة ودور العبادة في العملية الانتخابية.

○ هناك دور مهم جدا يجب أن تقوم به وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتوعية الناخبين بكل الجرائم الانتخابية والرأي الشرعي بشأنها، مثل الانتخابات الفرعية وشراء أصوات الناخبين والعنف الانتخابي وغيرها.

استخدام المنظمات الأهلية ::

حذرنا من استغلال المنظمات الأهلية كجمعيات النفع العام والاتحادات الطلابية والنقابات لمصلحة مرشحين دون غيرهم، وقد لاحظنا قيام مرشح بالدائرة الأولى بإقامة حفل لتكريم القيادات في بعض المنظمات الأهلية، وهو أمر كان يجب تجنبه في هذه الفترة.

الحملات الانتخابية ::

○ حددت وزارة التربية أسماء 80 مدرسة بمختلف المناطق كمقار لندوات المرشحين، حيث بين القانون أنه يجب على وزارة التربية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل توفير أماكن مناسبة يمكن للمرشحين من استخدامها لندواتهم العامة، حيث حدد القانون وجود مقرين لكل مرشح في كل الدائرة، وهي خطوة إيجابية ضمن الالتزام بأحكام القانون، كما يجب على الجهات المعنية الإعلان بوضوح عن آلية الاستفادة من تلك المقار.

○ قامت قوات من وزارة الداخلية بمراقبة عدد من الدبوانيات التي تقيم ندوات انتخابية مفتوحة للجمهور من الرجال ومن النساء في الدائرة الثانية، وقد قامت تلك القوات بتسجيل أرقام سيارات مرتادي تلك الدبوانيات ودخول بعضها! وهو أمر غريب جدا على المجتمع الكويتي.. والحجة في ذلك تطبيق قانون تنظيم الاجتماعات والمواكب العامة.. حتى قبول صدره رسميا.

الجماعات السياسية ::

○ قام التحالف الوطني الديمقراطي بإعلان قوائم التي ستخوض الانتخابات في الدوائر الأولى والثانية والثالثة، وقد لوحظ وجود امرأة واحدة ضمن قائمته في الدائرة الثالثة، وتعتبر تلك القائمة هي الأولى التي تضم امرأة إلى جانب المرشحين الرجال، وهو أمر إيجابي نتمنى أن تحذوا الجماعات والكتل والقوائم السياسية الأخرى حذوها.

○ شارك طرف من كتلت العمل الشعبي بالانتخابات الفرعية المجرمة قانونا وذلك في الدائرة الخامسة، في حين رفض المشاركة بتلك الانتخابات الفرعية ممثلوها بالدائرة الرابعة.

ملاحظات أخرى ::

○ نوصي بمنع نزول قوائم كاملة من قبيلة واحدة، والهدف تشجيع أبناء القبائل للتمازج والاندماج فيما بينهم بدلا من الانغلاق وتنمية العصبية بين أبناء الشعب الواحد.

التقرير الخامس بتاريخ 2008/4/21م

إن نزاهة الانتخابات البرلمانية في الكويت تمر بمرحلتين هامتين.. المرحلة الأولى وهي الممتدة من يوم تحديد موعد الانتخابات إلى يوم الاقتراع فهي التي تقع فيها كل التجاوزات وكثير من الجرائم الانتخابية.. والتي قد تؤدي في نهاية المطاف إلى توفير فرص النجاح لعدد



نأمل أن لا يصل إلى نصف أعضاء البرلمان بطرق ووسائل غير قانونية.. أما المرحلة الثانية وهي يوم الاقتراع فلا يخشى عليها من التزوير أو التلاعب في التصويت أو في فرز النتائج، خاصة وأنها تدار من قبل القضاء الكويتي المشهود له بالنزاهة وبوجود عدد كبير من وكلاء المرشحين.

وفيما يلي أهم الملاحظات على الاستعداد للانتخابات خلال الأسبوع المنصرم.

شراء أصوات الناخبين ::

- نشرت الصحف المحلية في 2008/4/21م أنباء عن تمكن أجهزة وزارة الداخلية من ضبط عمليتي شراء أصوات بالجرم المشهود في الدائرتين الثالثة والخامسة، وان تمكنت الوزارة من ضبط الأدلة التي تدين القائمين على تلك الجرائم فإن ذلك يعتبر إنجازا هاما تستحق وزارة الداخلية الشكر والتقدير عليه، كما نأمل ضبط حالات أخرى لمرشحين في دوائر أخرى وتحديدًا في الدائرة الثانية.. على أمل اتخاذ الإجراءات اللازمة على وجه السرعة وإحالة الموضوع إلى القضاء العادل النزيه الذي نأمل أن تصدر أحكامه بالموضوع بما يتناسب وسرعة الأحداث الانتخابية.
- لوحظ طلب وزارة الداخلية في بداية الأسبوع - عبر تصريح صحفي - من المواطنين الإبلاغ عن حالات شراء أصوات الناخبين دون تحديد الإدارة المعنية ورقم الهاتف للإبلاغ عن تلك الحالات، في حين كان هناك تصريح آخر تؤكد فيه الوزارة عدم حاجتها لأي طرف يدلها عن أماكن وجود الجرائم الانتخابية وان الوزارة ترصد وتتابع تلك الجرائم وسوف تقبض على المجرمين في عمليات شراء الأصوات.
- ومن خلال تصريح صحفي آخر في نهاية الأسبوع تؤكد الوزارة أنهم ليسوا جواسيس حتى يتبعوا المال السياسي وشراء الأصوات وأن كل المرشحين يريدون خدمة وطنهم، وهو موقف مستغرب من وزارة الداخلية وضوء أخضر لمجرمي شراء الأصوات.. فالتحري والضبط واجب قانوني ودستوري للوزارة ومن صلب اختصاصها.
- تنوعت أشكال شراء الأصوات في مختلف الدوائر، فبعد أن أشرنا في تقرير سابق إلى الشراء النقدي وبواسطة الهدايا الثمينة ومن خلال تذاكر السفر لطلبية بالخارج، ظهرت مؤخرا وسائل جديدة أهمها التوظيف لمدة أسبوع أو شهر بتباين السعر ما بين مرتب على "التصويت" ومرتب مقابل العمل "مفتاح انتخابي" حيث يتضاعف السعر.. كما توجد صورة أخرى للشراء وهي تأجير المنازل لمدة قصيرة تتراوح ما بين شهر أو شهرين مقابل مبالغ كبيرة.. وهذه الصور كلها يجرمها القانون الكويتي.
- نشرت إحدى الصحف المحلية تقريرا على صدر صفحتها الأولى يكشف عملية شراء صوت انتخابي بالأدلة، ونشرت صورة التعاقد وصورة الكمبيالة مع بصمة للمشتري، وتم فيها توجيه الاتهام إلى شخصية سياسية دون أن تسميه، كما أشارت إلى جماعة سياسية بالأحرف الأولى، ونتمنى على وزارة الداخلية أن تكون قد بدأت بالتحقيق في هذه القضية الحساسة وإحالتها للقضاء للتأكد من وجود الجريمة من عدمها.

الانتخابات الفرعية ::

- جرت عدة انتخابات فرعية خلال الأسبوع المنصرم لعدد من القبائل في الدوائر الأولى والرابعة والخامسة، كما جرت وللمرة الأولى أحد نماذج التصفيات الداخلية لإحدى العوائل الحضرية وذلك في الدائرة الخامسة.. ومن هذه التطورات لوحظ تغيير إجراءات وزارة الداخلية بعد مواجهتها لإحدى الانتخابات الفرعية في الدائرة الخامسة، حيث اقتصر دور الوزارة على المراقبة دون أي تدخل منها.. وكنا نتوقع من الوزارة أن يكون موقفها وسطا بين استخدام العنف والقوة والتهديد بالسلاح وبين موقف المتفرج.
- إحدى الانتخابات الفرعية في الدائرة الخامسة أدت نتائجها لخلاف بين أفراد القبيلة بسبب طعن الفائز بالمركز الثاني بنتائج الانتخابات التي تهدف لاختيار شخص واحد فقط، وهذه أحد النتائج السلبية للانتخابات الفرعية.
- ذكر الشيخ أحمد صباح السالم أن أبناء الأسرة يتنخلون في الانتخابات، ورد عليه وزير الداخلية بأن عليه إبلاغ حضرة صاحب السمو.

الجهات الحكومية ::

- نشرت الصحافة المحلية عن تجاوزات في العلاج بالخارج في وزارة الصحة لعدد 125 معاملة، وقد نفى وزير الصحة ذلك لاحقا وأكد على أن كل المعاملات وفق القانون واللوائح، على أمل أن يتم كشف ذلك في مجلس الأمة القادم.

دور العبادة ::

- إن استخدام دور العبادة في الحملات الانتخابية يعتبر أحد أنواع الجرائم الانتخابية، وقد قام مرشح بالدائرة الأولى بتوزيع بيان في مسجد النقي بمنطقة الدعية والتحدث عبر المايكروفون بعد صلاة الجمعة مهاجما إجراءات وزارة الداخلية في منطقة الصباحية، وقد أحيل إلى جهات التحقيق في وزارة الداخلية.
- نشرت إحدى الصحف صورة لباص نقل ركاب وبداخله مايكروفونات يعود إلى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وهو يقف أمام مقر انتخابي لمرشح بالدائرة الرابعة ينتمي لجماعة سياسية، وقد أفادت الوزارة بأن الباص يعود لمقاول له عقد مع الوزارة وهذا المقاول هو الذي يتعامل مع المرشح بصفته وليس ممثلا للوزارة، لذا يجب تشديد الوزارة على مقاوليها بإبعاد اسمها عن مثل هذا التجريح لاسم الوزارة.

المنظمات الأهلية ::

- يمنع القانون قيام أي من منظمات المجتمع المدني بدعم أحد المرشحين للانتخابات، حيث يجب أن تبقى تلك الجهات على الحياد، وقد لوحظ وقوع عدد من التجاوزات، نأمل عدم تكرارها مستقبلاً:
- مرشح بالدائرة الثانية يرعى تنظيم نشاط طلابي لرابطة طلابية في جامعة الكويت.
- مرشح بالدائرة الثانية يرعى معرضاً للكتاب لإحدى جمعيات النفع العام.
- مرشح بالدائرة الثالثة يرعى دورة رياضية لقائمة انتخابية في جامعة الكويت.
- رئيس اتحاد طلابي كويتي بدولة عربية ينشر إعلاناً لأحد المرشحين بالدائرة الخامسة من أبناء قبيلته يشكره على دعمه المادي والمعنوي ومساعدتهم على الفوز بالانتخابات.

الحملات الانتخابية ::

- قامت قناة سكوب الفضائية – مشكورة – بالإعلان عن جائزة مالية قدرها عشرة آلاف دينار لمن يكشف لها عن جريمة شراء أصوات ناخب مع تقديم الدليل على ذلك صوتياً أو مرئياً أو أوراق ثبوتية.. الأمر الذي يشكرون عليه ونأمل تجاوب المواطنين.
- لوحظ وجود عدد من الإعلانات المخالفة للقانون، كالإعلان على باصات النقل العام، وقد بادرت أجهزة البلدية بمنع تلك الإعلانات.. كما أن هناك عدد من الإعلانات المخالفة على المباني العامة وفي الطرقات في جميع الدوائر، منها إعلانات مباشرة ومنها إعلانات دعم وتأييد أو شكر وعرفان ومنها إعلانات على سيارات وفي مباني جامعة الكويت، وهذه كلها إعلانات مخالفة يجب إزالتها تنفيذاً للقانون.
- يعتبر تلفزيون الحكومة الرسمي بعيد عما يجري في الساحة الانتخابية، وكان من المأمول منه تكثيف البرامج التي من شأنها رفع الوعي العام فيما يتعلق بالإجراءات الصحيحة والإيجابية في العملية الانتخابية وتوعية الناخبين بالجرام الانتخابية، في مقابل نشاط ملحوظ وكبير في قناة الراي وتلفزيون الوطن، كما ظهرت قنوات جديدة مثل قناة القرين وقناة فلاش وقناة العدالة وقناة بطاقة انتخابية وقناة نببها تحالف.
- بدأت تنتشر بعض الإعلانات الانتخابية لقوائم قبلية، مثل إعلان لإحدى القبائل عن قائمتها الرباعية في الدائرة الخامسة، وهي مظاهر من شأنها تعزيز العصبية القبلية.
- تم الإعلان عن موقع جديد على شبكة الانترنت بعنوان www.kuwaitelect.com للتواصل بين المرشح والناخب.. وهذا استخدام جيد للانترنت.

الجماعات السياسية ::

- أصدرت الحركة الدستورية الإسلامية برنامجها الانتخابي الذي يحتوي على دورها في المرحلة القادمة من عمر مجلس الأمة ورؤيتها في الشأن العام للدولة.. أملين من القوى السياسية والقوائم الانتخابية إصدار برامجها الانتخابية حتى يكون الناخب على دراية كافية بما يهدف إليه المرشحين.

العنف الانتخابي ::

- تلقى أحد المرشحين بالدائرة الخامسة رسالة تحتوي على التهديد بالقتل له ولأسرته في حال استمر في الترشيح للانتخابات، نتمنى متابعة وزارة الداخلية لهذا التهديد والوصول إلى من يقف خلفه وتقديمه للمحاكمة.

ملاحظات أخرى ::

- لم يتم حتى الآن الإعلان عن أي قائمة انتخابية تضم مرشحين سنة وشبيعة، كما لم يتم الإعلان عن أي قائمة مختلطة بين أبناء القبائل.

التقرير السادس بتاريخ 2008/4/28م

مع إغلاق باب الترشيح للانتخابات والذين بلغوا 380 مرشحاً ومرشحة، وفتح باب الانسحاب من الانتخابات حتى قبل أربعة أيام من موعد الاقتراع، فإن الشغل الشاغل في هذه الأيام للساحة الانتخابية الكويتية هو في بدء افتتاح المقار الانتخابية، وشراء الأصوات في دوائر أخرى لم تطالها يد وزارة الداخلية بعد، والاستعداد ليوم الاقتراع الذي تغيرت ملامحه عن حال الدوائر الخمس.

وفيما يلي أهم الملاحظات على الاستعداد للانتخابات خلال الأسبوع المنصرم.

شراء أصوات الناخبين ::

- بعد القبض على مجموعة من المتهمين في الدائرة الثالثة والدائرة الخامسة، فإن القضية أصبحت اليوم أمام القضاء الكويتي، وستظهر لنا الأيام القادمة جدية هذه الخطوة من خلال الأدلة التي سيتم تقديمها للمحكمة، حيث تم استدعاء العشرات من المتهمين للتحقيق معهم أمام النيابة العامة.. أملين أن يتم البت بالأحكام القضائية قبل يوم الاقتراع لتطبيق العقوبات على من يدان وتبرئة ساحة من يستحق البراءة.
- كما أن التصدي لتلك الظاهرة في دوائر ومع أشخاص بعينهم والسكوت عما يجري من شراء للأصوات في دوائر أخرى ومع شخصيات أخرى يثير علامات استفهام كبيرة نتمنى من وزارة الداخلية الإجابة عليها ميدانيا.. وإلا فإن كل ما تقوم به وزارة الداخلية قد يحسب في خاتمة محاولة التأثير في الانتخابات والتدخل لمصالح أطراف دون أخرى أو لحسابها.
- تحدثنا في التقرير الخامس عما نشرته إحدى الصحف المحلية عن عملية شراء صوت انتخابي مع نشر دليل عبارة عن صورة الكمبيوتر وفيها بصمة للمشترى، وقد طالبنا وزارة الداخلية التعامل مع الموضوع بجدية وكشف الجريمة أو تبرئة ساحة من أثيرت عليه الشبهة، ولم يحدث شيء من ذلك، رغم تأكيد الجريدة على موقفها، علما بأن الشخص والتجمع السياسي المعني بالموضوع قد طلبا في افتتاح مقر انتخابي من الصحيفة التوجه إلى وزارة الداخلية للإبلاغ عن الجريمة وتقديم ما تحت يدهما من أدلة.

الانتخابات الفرعية ::

- جرت فرعية لإحدى القبائل في الدائرة الرابعة، وقد شارك فيها شخص محسوب على كتلة العمل الشعبي وآخر محسوب على الحركة الدستورية الإسلامية، وتم اختيارهما من قبل القبيلة إضافة إلى مرشح ثالث.
- جرت انتخابات فرعية لإحدى القبائل في الدائرة الخامسة، وأعلنت نتائجها بالصحف، وقد اختاروا واحدا ليتحالف مع قبائل أخرى أجرت هي الأخرى فرعاتها في وقت سابق.
- أعلن أحد المرشحين في الدائرة الخامسة طعنه بنتيجة الانتخابات الفرعية التي أجرتها قبيلته وأفرزت أربعة مرشحين بعد أن خاضت مواجهة عنيفة مع قوات الشرطة، وقد اتهم المرشح أن قوات الشرطة تدخلت لصالح الفائزين بمنعها للانتخابات الفرعية في ديوانيات وسماها لديوانيات أخرى قريبة.

دور العبادة ::

- كثر حديث وسائل الإعلام عن قيام ميراث خيرية بتكثيف مساعداتها المالية للمحتاجين في هذا الموسم الانتخابي، ورغم عدم وجود أي دلائل على ذلك، إلا أننا نتوقع من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل القيام بدورها الرقابي على عمليات الصرف للتأكد من عدم الزيادة في المبالغ أو عدم توجيهها إلى الكويتيين وفي دوائر معينة بالخلاف عند المقارنة مع بقية شهور السنة التي سبقت الموسم الانتخابي.. كما نأمل من كافة الجهات الخيرية الحرص على عدم تشويه العمل الخيري أو الإساءة إلى فريضة الزكاة لأغراض سياسية تعود بالسلب على سمعة كل الجهات الخيرية.
- قام أحد المرشحين بعد صلاة الجمعة في مسجد عبدالله بن حذافة بالدائرة الرابعة بتوزيع علب محارم ورقية عليها اسمه كدعاية انتخابية، أملين من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية منع هذا الأمر وأي أمر من شأنه استغلال المسجد في الحملات الانتخابية.

المنظمات الأهلية ::

- قام الاتحاد الوطني لطلبة الكويت - فرع جامعة الكويت بتنظيم حملة للتوقيع على "ميثاق الكفاءة والقيم البرلمانية" لجمع توقيعات المرشحين على وثيقة تدعو الناخبين لضرورة الأخذ بمعيار الكفاءة بعين الاعتبار أثناء التصويت، وسيكون التوقيع على الوثيقة في حفل يقام في كل دائرة انتخابية.. ولأن كانت دعوة الناخبين لاختيار الأكفأ دعوة هامة يشكر عليها شباب الاتحاد، إلا أنه قد لا يكون من المناسب دعوة "المرشحين" لتوقيع الوثيقة نيابة عن "الناخبين".
- قامت جمعية المعلمين الكويتية بدعوة المرشحين إلى الاهتمام بالقضايا التعليمية في حملاتهم الانتخابية وفي برامجهم، وهي خطوة موفقة من جانب الجمعية للفت الانتباه إلى القضايا التعليمية التي تحتاجها الدولة.

الحملات الانتخابية ::

- أشرنا في تقريرنا الأخير عن الإعلانات المخالفة للقانون، وقد نشرت الصحف خبرا حول تحرك بلدية الكويت لإزالة الإعلانات الموجودة على المنازل، علما بأنه تم أخذ تعهدات من المرشحين على عدم نشر الإعلانات على الأشجار والطرق والعلامات المرورية وجسور المشاة وأعمدة الإنارة وأسوار المدارس ومحولات الكهرباء والمباني الأثرية ودور العبادة والدوائر الحكومية.. إلا أنه فعليا توجد العديد من الإعلانات يجب على بلدية الكويت سرعة التحرك لإزالتها بالمساواة فيما بين كافة المرشحين.
- ظهرت العديد من الجهات التي تنشر استطلاعات رأي المواطنين وتوقعاتهم بنتائج الانتخابات في الدوائر الخمس، وقد لوحظ على معظمها عدم المهنية أو الحرفية في العمل، وأنها تقوم لأهداف تجارية أو لمصلحة بعض المرشحين، حيث يعتمدون على أساليب لا تمت بصلة للقواعد العلمية في استطلاعات الرأي، لذا يجب على الجهات المعنية بالدولة منع تلك المواقع من ممارسة هذا الدور المزيف لإرادة

- الناخبين وعدم السماح إلا للجهات المرخصة في الدراسات الاستطلاعية ووفقا للقانون، مع الكشف عن الجهة التي تقوم بمثل تلك الاستطلاعات ونظم عملها.
- نشرت إحدى الصحف كشفا كاملا على صدر صفحتها الأولى بأسماء موظفين في وزارة الإعلام ويعملون "بإرت تايم" في مؤسسات تلفزيونية فضائية، لذا يجب على وزارة الإعلام تطبيق اللوائح المعنية في مثل تلك الحالات لضمان عدم استغلال الوظيفة العامة لأغراض شخصية والتأكد من مسالة تعارض المصالح.
- لوحظ انتشار ظاهرة تأجير المنازل السكنية لاستخدامها كمقار انتخابية لبعض المرشحين، ويجب هنا التأكد من ثلاثة أمور، فإن كانت تلك المنازل تستخدم كمقار انتخابية لاستقبال الناخبين فيجب أن تحسب ضمن المقرين الانتخابيين لكل مرشح، وإن كانت تستخدم للجان العاملة التابعة للمرشح فيجب أن لا يوضع عليها إعلانات انتخابية، وفي كل الأحوال لابد من التأكد من أسعار التأجير فإن كانت في الحدود المعقولة فلا بأس وإن كانت بمبالغ مضاعفة - كما يشاع - دون مبرر حسب أعراف سوق التأجير فإن ذلك من شأنه أن يدخل تلك العمليات التجارية ضمن الرشوة الانتخابية.
- يتم نشر إعلانات على شكل دعوات عشاء بالطرق العامة في مختلف المحافظات، وهي إعلانات مخالفة للقانون ويجب على البلدية إزالتها فوراً، كما يقوم بعض أصحاب السيارات بوضع إعلانات على السيارات يجب على وزارة الداخلية مخالفة أصحابها والعمل على منع تلك الظاهرة.
- لوحظ مؤخراً أن القيمة المالية التي يتم صرفها على الدعاية الإعلانية في الصحف والمجلات هي قيمة عالية جداً، يصل بعضها إلى بضعة ملايين من الدنانير ومن المتوقع أن تبلغ عشرة ملايين دينار.. وهذا يقضي إلى وصول أصحاب الأموال إلى مقعد البرلمان على حساب أصحاب الكفاءة.. لذا يجب تطوير تشريعات الحملات الانتخابية لوضع سقف أعلى للصرف على الحملات الانتخابية لا يجوز تجاوزه.

ملاحظات أخرى ::

- ضرورة انتباه اللجنة العليا للانتخابات - الحكومية - المعنية بالإشراف على الانتخابات إلى مجموعة من المشكلات المتوقعة، بعضها أشرنا إليه في تقارير سابقة وبعضها نعرضه على النحو التالي:
- وضع حل للمشكلة المتوقعة في عدم سعة مقار الانتخابات للأعداد المرتفعة للمندوبين في يوم الاقتراع.
- الآلية التقليدية للفرز باستخدام لوحات - سبورة - وعدم كفايتها لأسماء المرشحين.
- فترة فرز الأصوات المتوقع لها أن تكون طويلة تزيد على 24 ساعة وكيفية التعامل مع تلك الحالة من حيث إدارة عملية الفرز بنزاهة وشفافية.

التقرير السابع بتاريخ 2008/5/5م

مع اقتراب موعد الانتخابات التي تبعد أقل من أسبوعين، فإن الانتخابات الفرعية للقبائل قد اكتملت، وبدأت الساحة أكثر انشغالا بالتحالفات التي يمكن الإعلان عنها بين أكثر من تيار سياسي، وبين تيارات سياسية وقبائل، وبين أكثر من قبيلة أقلية.. كذلك فإن الضربة القوية التي نفذتها وزارة الداخلية ضد عمليات شراء الأصوات قد قللت من تلك الجريمة إلا أنها لم تقضي عليها وحولتها إلى أشكال أخرى من الشراء يجب على وزارة الداخلية اليقظة لتلك الأنواع التي ستنتشط في ما تبقى من أيام.. كذلك كان تحرك منظمات المجتمع المدني لافتاً في فرض أجندات إصلاحية ومطلبية على المرشحين.

وفيما يلي أهم الملاحظات على الاستعداد للانتخابات خلال الأسبوع المنصرم.

مرايم الضرورة ::

كنا قد أشرنا في تقريرنا الثاني بتاريخ 2008/3/31م بضرورة وضع حل من خلال مرسوم ضرورة لموضوع كثرة المندوبين أثناء عملية الاقتراع، وقد صدر خلال هذا الأسبوع مرسوم ضرورة بتعديل بعض أحكام قانون انتخاب أعضاء مجلس الأمة لمعالجة المستجدات الخاصة بتقليص عدد الدوائر إلى خمس، ومن المؤمل أن يساهم هذا القانون في تسريع عملية الفرز، كما وضع حلاً لكثرة عدد المندوبين في كل لجنة ليكون 15 مندوباً فقط عن جميع المرشحين، واستعاض ذلك بزيادة عدد وكلاء المرشح ليكون له وكيل في كل "مدرسة".. ورغم إيجابية هذا القانون، إلا أنه احتوى على تداخل إجرائي يجب معالجته في من يقوم بتسليم صناديق الاقتراع إلى مجلس الأمة بعد الانتهاء من فرزها.. مما يتطلب إتباع إجراء يحفظ صحة هذه العملية بقيام رئيس اللجنة الفرعية تسليم الصندوق إلى رئيس اللجنة الأصلية وتوقيعه على ذلك ثم إعادة تسليم الصندوق من قبل الأخير إلى رئيس اللجنة الفرعية ليقوم بنقله إلى مجلس الأمة حسب ما هو مقرر في قانون الانتخابات.. كذلك فإن المرسوم لم يعالج ازدحام الناخبين المتوقع، وهو الأمر الذي حدث في انتخابات 2006 حيث يصطف الناخبون في طوابير طويلة قد تستمر لساعات في بعض الأحيان.

المال السياسي ::

- تجري النيابة العامة التحقيق مع الأشخاص المتهمين في شراء الأصوات وبيعها في الدائرتين الانتخابيتين الثالثة والخامسة، وقد تم استدعاء المرشحين المتهمين.
- لم تعلن وزارة الداخلية حتى الآن عن إجراءاتها ضد جرائم شراء الأصوات بالدائرة الثانية والتي نشرتها الصحف المحلية بالأدلة.. ومرة أخرى نكرر أن عدم التصدي لكل الجرائم بنفس الجدية يثير علامات استفهام يجب على وزارة الداخلية إعلان مبرراتها.

الانتخابات الفرعية ::

- بعد أن أنجزت إحدى القبائل الكبيرة انتخاباتها الفرعية قبل أسبوعين في الدائرة الرابعة بسهولة ودون أي موقف رادع من وزارة الداخلية، فقد جرت خلال الأسبوع الأخير انتخابات فرعية لكبرى القبائل بالدائرة الرابعة، وقد كان تدخل الوزارة في منع إجراء تلك الانتخابات الفرعية المجرمة قانوناً من أفضل عمليات الوزارة في التصدي للفرعيات على مستوى الانتخابات، فقد استطاعت الوزارة الإمساك بأدلة دامغة على تنظيم الفرعيات من شأنها أن توفر أحكام قضائية رادعة للقائمين بتلك الجرائم الانتخابية.. ورغم ذلك فقد استمكلت القبيلة انتخاباتها الفرعية واختارت أربعة مرشحين إلى جانب ثلاثة من أبناء القبيلة لم يخوضوا الانتخابات الفرعية.
- بعد القبض على الأشخاص والأدلة على تنظيم انتخابات فرعية، وتجمهر أبناء القبيلة أمام مبنى وزارة الداخلية في محافظة الفروانية، قام مسؤولين كبار بالدولة بالتوسط لإخراج المخالفين المعتقلين لدى أجهزة الأمن، منهم مستشار في الديوان الأميري، وهذا التدخل – وإن كان بدوافع شخصية – مرفوض تماماً ويسئ إلى حرص الديوان على الحياد في العملية الانتخابية، لذا يجب محاسبة كافة المسؤولين الذين يتوسطون لصالح أشخاص يرتكبون الجرائم مهما تنوعت لأن في ذلك إساءة لمؤسساتهم التي يعملون بها.
- إن تدخل الأجهزة الأمنية في منع انعقاد بعض الانتخابات الفرعية والسماح لانعقاد أخرى، وكذلك التصدي لمرشحين في فرعيات والسماح لمرشحين آخرين في نفس الفرعية.. أمر يثير الكثير من علامات الاستفهام على وزارة الداخلية وعلى حياد الحكومة في الانتخابات.

الخدمات الانتخابية:

- كتبت عضو في المجلس البلدي مقالاً أشارت فيه إلى أن المجلس البلدي قام بتمرير معاملات عديدة كانت مرفوضة في وقت سابق، وهي معاملات مخالفة للقانون والنظام تم تمريرها في فترة الانتخابات تحقيقاً لمصالح بعض الأطراف، وهذا القول أن صدق فهو محاولة للتأثير في مجرى الانتخابات لا يمكن السكوت عنها، لذا يجب على رئاسة المجلس البلدي منع تلك المعاملات، وعلى وزير البلدية رفض تمرير أي معاملات تم رفضها في وقت سابق.
- أصدر مجلس الوزراء قراراً – في وقت سابق – بوقف التعيينات والنقل والندب خلال فترة انتخابات مجلس الأمة، وهو قرار إيجابي يمنع الفساد الوظيفي لمصالح انتخابية، إلا أنه لوحظ أن هناك خطأ بالتفسير لقرارات مجلس الوزراء بحيث تم إيقاف حتى القرارات التي صدرت في وقت سابق لحل مجلس الأمة، وبذلك صار التطبيق يأتري رجعي مما سلب حقوقاً لعدد من الموظفين دون سند من القانون.

الحملات الانتخابية ::

- تقوم بلدية الكويت بجهد مشهود في إزالة الإعلانات المخالفة، إلا أنه لوحظ أن أحد فروع البلدية في الدائرة الرابعة يتساهل مع الإعلانات المخالفة ولا يبادر بإزالتها، لذا يجب التوجيه بالمعاملة بالمثل في تطبيق القوانين على كل الدوائر الانتخابية ومحاسبة المقصرين.. كما أن الدائرة الخامسة فيها العديد من المخالفات في الإعلانات المنتشرة بالطرق ومواقف سيارات الجمعيات التعاونية وعلى السيارات.

العنف الانتخابي ::

- كتبت إحدى الصحف عن تعرض مرشحة للضرب على يد أحد الناخبين بسبب آرائها العلمانية، فتوجهت المرشحة إلى المخفر.. وبكل الأحوال فإن ظاهرة العنف الانتخابي – مهما كانت الأسباب – ظاهرة مرفوضة تماماً.

القوائم الانتخابية ::

- بعد الإعلان عن قائمة قبيلة رابعة في الدائرة الخامسة، تم الإعلان هذا الأسبوع عن قائمة قبيلة ثانية مكونة من أربع شخصيات، وكنا نتمنى – رغم إقامة الفرعيات وتصفية مرشحي القبيلة إلى أربعة – أن يتم الاندماج ما بين أبناء القبيلة الواحدة مع باقي أبناء القبائل والشعب الكويتي من خلال برامج عمل أو تشابه بالفكر تخفيفاً للعصبية البغيضة التي نمت بشكل كبير خلال هذه الفترة.
- تم الإعلان عن قائمة واحدة من تحالف ثلاث قبائل في الدائرة الخامسة، لمواجهة قائمتين قبيلتين، ورغم أن هذه الصيغة أخف من القائمة القبيلة الواحدة، إلا أن هذا الأمر يؤكد على التنافس – ونأمل أن لا يكون التصارع – بين القبائل بشكل سلبي للغاية.

الإعلام المرئي والمسموع ::

- ذكرنا في التقرير السادس إشكالية قيام صحف وجهات بعمل استطلاعات رأي غير علمية ويتم الإعلان عنها بشكل مستمر، ومن المؤسف أن هذه الظاهرة غير العلمية في ازدياد، لذا يجب وضع حد لاستطلاعات الرأي التي لا تقوم على أي منهج علمي، حتى وصل بعضها لإتباع آلية التصويت بالرسائل الهاتفية مقابل مبالغ مالية وبعضها من خلال المواقع الإلكترونية، لذا نأمل من تلك الجهات اعتماد الأساليب العلمية المتبعة في استطلاعات الرأي، مع التوصية بمنع تلك الاستطلاعات غير العلمية قانونياً في القريب.

الجماعات السياسية ::

- لم تقم أي من الجماعات السياسية الأخرى خلال هذا الأسبوع بنشر برامجها الانتخابية، وبذلك فإن الجماعات التي نشرت برامجها هي: الحركة الدستورية الإسلامية – حدس، التحالف الوطني الديمقراطي، حزب الأمة فقط.
- اكتملت مجموعة من القوائم التي تمثل الجماعات السياسية، ومنها قوائم التحالف الوطني الديمقراطي التي تخوض الانتخابات في الدوائر الأولى والثانية والثالثة.. وقائمة حزب الأمة التي تخوض الانتخابات في الدوائر الخمس.. وقائمة حدس التي تخوض الانتخابات في الدوائر الأولى والثانية والثالثة والرابعة.. وقائمة التجمع الإسلامي السلفي التي تخوض الانتخابات في الدوائر الأولى والثانية والثالثة والرابعة.
- كما اكتملت مجموعة من القوائم القبلية، ومنها قائمة العوازم بالدائرة الأولى والدائرة الخامسة، وقائمة العجمان بالدائرة الخامسة، وقائمة الرشيدة وقائمة المطران بالدائرة الرابعة.
- توجد مجموعة من القوائم الانتخابية في طور التشكل بين أكثر من تيار سياسي وأكثر من قبيلة، سيتم الانتهاء منها في الأيام القادمة.

المنظمات الأهلية والمجتمع المدني ::

- أعلنت جمعية الشفافية الكويتية عن "الميثاق الوطني لإصلاح السلطتين" الذي يضع سبعة عشر بنداً من شأن العمل بهما أن يطور العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ويقضي على كثير من أسباب التأزم بينهما ويجعل التركيز على الأداء والإنجاز والتنمية بشكل أفضل مع الالتزام بالمبادئ الدستورية، وقد دعت المرشحين للتوقيع على الميثاق.
- نظمت جمعية المعلمين الكويتية حلقة نقاشية بعنوان "أين موقع المرأة في أجندة المرشح؟" وهي حلقة تدعو المرشحين للاهتمام بقضايا المرأة وجعلها ضمن برنامج عمل المرشحين بشكل عام.. وهي خطوة جيدة من الجمعية.
- أطلقت جمعية المهندسين الكويتية حملة "أنا مستعد" التي تهدف إلى تبني قضايا المهندسين ومن ضمنها دعم كادر المهندسين وترويجها لدى المرشحين لانتخابات مجلس الأمة.
- بدأت "حملة بقتاعة" نشر إعلانات صحفية حول أهدافها، وهي من تنظيم الاتحاد العام لطلبة ومدربي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.
- يستمر الاتحاد الوطني لطلبة الكويت – فرع الجامعة بحملته الإعلانية للتوقيع على ميثاق الكفاءة والقيم البرلمانية من قبل مرشحي الدائرة الثالثة، بعد أن أنجز دوائر انتخابية أخرى.
- قام مجموعة من الشباب بتنظيم الحملة الوطنية لمحاربة شراء الأصوات "نزاهة" تسعى للارتقاء بالعملية الديمقراطية وضمان خلوها من مظاهر بيع الذم وشراء الأصوات.
- قام مجموعة من أولياء الأمور بالإعلان عن "صوت الكويت" لمواجهة منع الاختلاط بالمدارس الخاصة من خلال وثيقة شرف مطالبين مرشحي مجلس الأمة للتوقيع عليها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من حقوقهم الدستورية.
- تروج مجموعة من الشباب باسم التجمع الوطني لدعم التنمية "نماء" لوضع ميثاق التنمية والالتزام به من قبل مرشحي مجلس الأمة، متعاونين مع مجموعة "شباب ضد الفساد"، ويهدف الميثاق إلى الالتزام بالارتقاء في الممارسة النيابية وتغليب المصلحة العليا للوطن على المصالح الخاصة والتعهد بانجاز مجموعة من المشاريع التنموية، وهو مجهود يشكرون عليه.

التوصيات :

- ضرورة تعديل قانون الانتخابات ليضمن تسهيل إجراءات الانتخابات لذوي الاحتياجات الخاصة.
- ضرورة تعديل قانون الانتخابات لتمكين الطلبة والعاملين المقيمين خارج دولة الكويت من ممارسة حقهم بالانتخابات، علماً بأن أعداد الطلبة الدارسين بالخارج قد زاد عن 35 ألف طالب وطالبة في قرابة عشرين دولة حول العالم.

التقرير الثامن بتاريخ 2008/5/12م

مع اقتراب موعد الانتخابات التي تبعد أقل من أسبوع، فإن المشهد السياسي تركز حول إغلاق باب الانسحاب من الانتخابات، كما ثارت ردود أفعال قوية بشأن شطب خمسة مرشحين، فيما بدء الحديث بشكل كبير حول رئاسة مجلس الأمة القادم وكذلك رئاسة مجلس الوزراء. وفيما يلي أهم الملاحظات حول الاستعداد للانتخابات خلال الأسبوع المنصرم.

الحرمان من الترشيح للانتخابات:

قامت الحكومة بشطب خمسة مرشحين في اليوم الأخير للانتخابات الجمعة 2008/5/9م بناء على وجود أحكام نهائية تمس بالشرف والأمانة وهي شروط لازمة للانتخاب والترشح، علما بأنه لا يوجد شيء بالقانون اسمه "شطب مرشح" بل أن الوارد بالقانون هو "حرمان ناخب" من حقه بالانتخاب في حال عدم تمتعه بالشرف والأمانة ويتبع ذلك حرمانه من الترشح.. وهذا التكييف القانوني الخاطي سيكون في مصلحة المشطوبين حين الطعن بقرار الشطب، أما عن أسباب الشطب فإن كانت بسبب كفالة شخص آخر أصدر شيكا بدون رصد وليس بفعل المرشح نفسه فإن المحكمة ستصدر حكمها بالموضوع قريبا، ولعل الحديث الدائر عن وجود أسماء لمرشحين آخرين – وردتنا – عليهم أحكاما مخلة بالشرف والأمانة بالدوائر الخمس يجب حرمانهم من الانتخابات ولم يتم ذلك، يوجب على الحكومة توضيح كل هذه الملابسات بكل شفافية لجمهور الناخبين حتى لا يقال عنها أنها تكيل بمكيالين.. علما بأن المشطوبين الخمسة يمثلون الدوائر الخمس بواقع مرشح واحد من كل دائرة! فهل سيتم الطعن بنتائج كل الدوائر؟ هذا ما ستكشفه الأيام القادمة.

المال السياسي ::

تمكنت وزارة الداخلية من ضبط مندوبي شراء أصوات لمصلحة أحد المرشحين، حيث ضبطت مجموعة من النساء في أحد الفنادق كما ضبط رجل في فندق مجاور، جميعهم يقومون بشراء أصوات لصالح مرشح بالدائرة الخامسة.. وتمت إحالتهم إلى النيابة العامة، وبعد اعترافاتهم، تم استدعاء المرشح والتحقيق معه تمهيدا لإحالة الملف إلى القضاء.

الانتخابات الفرعية ::

- لم تشهد الساحة الكويتية أي انتخابات فرعية طائفية والله الحمد، ولكن من الملاحظ وجود عزوف يكاد يكون كاملا عن القوائم الانتخابية المختلطة طائفا، حتى قوائم التحالف الوطني الديمقراطي المعروف بتنوع تكوينه خلت قوائم الثلاث من مرشح شيعي، وكذلك الحال مع كتلة العمل الشعبي التي كانت تضم نوابا سنة وشيعة حيث حرص جميع مرشحيها السنة من حضر وبدو على الترشيح مستقلين – حتى الآن – في حين أن نواب الكتلة ذاته من الشيعة قد ترشحوا في قائمة بتحالف جماعتين شيعيتين.. فيما ظهرت قائمة واحدة بالدائرة الخامسة من سنة وشيعة وبدو لا تمثل أي جماعة سياسية.. أمليين تحقق المزيد من الانسجام بين أبناء الشعب الواحد.
- نشرت إحدى الصحف المحلية اليومية استفتاء لمرشحي الشيعة في الدوائر الخمس بهدف معرفة رأي الجمهور الشيعي بمن سينتخب لتمثيله في البرلمان، ورغم أن وجود استفتاء طائفي أمر مستغرب وجديد على الساحة، إلا أنه قد يكون بديل مخفف للانتخابات الفرعية على أساس طائفي بجهة تخفيض عدد المرشحين الشيعة لمصلحة أصحاب القرص الأكبر منهم.

الخدمات الانتخابية:

- رغم قرار مجلس الوزراء بوقف التعيينات في فترة الانتخابات إلا أن وزارة التربية تقوم بإجراء مقابلات لاختيار مستشارين وملحقين ثقافيين مع تأجيل صدور قرارات تعيينهم لما بعد الانتخابات.
- أصدر ديوان الخدمة المدنية توضيحا بشأن وقفه لقرارات التعيين للموافقات التي صدرت قبل تاريخ 2008/3/24م موضحا بأن أي موافقات على التعيين ولم يصدر بشأنها "قرار" التعيين قبل 3/24 فقد تقرر تأجيل صدور تلك القرارات إلى ما بعد انتهاء الانتخابات.
- خطوة الحياد الحكومي في الانتخابات من عدم تمرير معاملات وعدم وقوف مسؤولين في مؤسسات عامة مع أطراف بالانتخابات هي خطوة مهمة وواجبة، وكان مستغربا وقوف أمين عام مجلس منتخب مع أحد مرشحي الجماعات السياسية من أبناء عمومته، وكنا نتمنى أن يناهز بنفسه وما يمثله من منصب عن الدخول مع طرف ضد آخرين وانعكاس ذلك على حياده في مسؤولياته الوظيفية مستقبلا.

دور العيادة :

- قامت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مشكورة بتعميم خطبة جمعة فيها الكثير من المعاني الإيجابية الوعظية التي تحت المواطنين على اختيار المرشح الصالح الذي فيه مواصفات الأمانة والقوة والعلم والخبرة ليتولى مهام الرقابة والتشريع مع التحذير من الوقوع في شرك جريمة شراء الأصوات.
- في ظل رغبة بعض خطباء الجمعة ارتجال خطب خاصة بهم وعدم التقيد بخطبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية فإنه يجب عليهم الالتزام بالإطار العام للنصح والتوجيه في ممارسة حق الانتخاب وعدم الزج بالمسجد في الخلافات السياسية بين الجماعات والأفراد المتنافسين، وقد أحسنت الوزارة بإيقافها أحد خطباء الجمعة بسبب تشهيره بجماعة سياسية، حتى يبقى المسجد والخطيب محل تقدير كافة أفراد المجتمع.

شفافية الانتخابات:

- أصدرت وكالة الأنباء الكويتية – كونا كتابا بعنوان "السيرة الذاتية لمرشحي ومرشحات أمة 2008" وهو يحتوي على أسماء المرشحين وسيرتهم الذاتية.. ويعتبر الإصدار وثيقة جيدة للتعرف على المرشحين.
- أعلنت وزارة الداخلية عن خط ساخن رقم 886622 لاستقبال استفسارات المواطنين والرد عليها والمتعلقة بمواقع الاقتراع من الساعة الثامنة صباحا وحتى الساعة الثامنة مساء، وهو أمر يستحق الثناء.

الجماعات السياسية :

أصدر التجمع الإسلامي السلفي برنامج الانتخابي، حيث ذكر فيه شعاره وأهدافه والسيرة الذاتية لمرشحيه الخمسة وأولوياته وأهم إنجازاته، ومن الملاحظ أن جماعات سياسية وكثرت برلمانية متعددة لم يصدر عنها أي برنامج انتخابي، باستثناء الجماعات التي أشرنا إليها في تقارير سابقة.

المنظمات الأهلية والمجتمع المدني ::

- نظمت كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت بالتعاون مع لجنة الكويت الوطنية للتنافسية "ملتقى التنافسية للإصلاح" يوم 2008/5/7م بهدف شرح مكونات التنافسية التي يجب أن تتوافر في دولة الكويت من خلال دعوة المرشحين ومنظمات المجتمع المدني للتوقيع على ميثاق التنافسية.
- أعد النادي الكويتي الرياضي للمعاقين "ميثاق المعاقين" ونظم حفلا لتوقيع المرشحين على هذا الميثاق التزاما منهم في دعم قضايا المعاقين في مجلس الأمة.
- يستمر الاتحاد الوطني لطلبة الكويت - فرع الجامعة بحملته الإعلانية للتوقيع على ميثاق الكفاءة والقيم البرلمانية من قبل مرشحي الدائرة الرابعة والدائرة الخامسة، بعد أن أنجز دوائر انتخابية أخرى.
- قامت مجموعة من جمعيات النفع العام والنقابات العمالية بدعوة المرشحين للانتخابات البرلمانية للتوقيع على تأييد وإقرار مشروع قانون الحقوق المدنية والاجتماعية للمرأة الكويتية، حيث تم تنظيم حفل التوقيع في 2008/5/11 بمقر جمعية المعلمين الكويتية.

يوم الاقتراع:

- أشرنا في التقرير السادس بتاريخ 2008/4/28م حول ضرورة انتباه اللجنة العليا المعنية بالإشراف على الانتخابات إلى مجموعة من المشكلات المتوقعة، ومنها الآلية التقليدية للفرز باستخدام لوحات - سبورة - وعدم كفايتها لأسماء المرشحين.. وقد تمت الموافقة على استخدام أجهزة الكمبيوتر والبروجكتر في عملية فرز الأصوات بدلا من السبورة الأمر الذي يسهل من عملية فرز الأصوات.
- سوف يحرص مشطري أصوات الناخبين أن ينشطوا في يوم الاقتراع باعتباره الفرصة الأخير لهم، لذا يجب الانتباه لأي محاولات شراء أصوات، ويجب على وزارة الداخلية دعوة المواطنين للإبلاغ عن أي حالة شراء أصوات من خلال الإعلان عن رقم هاتف يمكن الاتصال به حين رصد أي جريمة انتخابية.

التقرير التاسع بتاريخ 2008/5/19م

خلال الأسبوع الأخير من الاستعداد للانتخابات، تم الإعلان عن وفاة سمو الأمير الوالد الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح مساء يوم الثلاثاء 2008/5/13م، فتم الإعلان عن تعطيل مرافق الدولة يومي 14-15/5 .. فيما جرت انتخابات الفصل التشريعي الثاني لمجلس الأمة يوم السبت 2008/5/17م ، وأعلنت النتائج يوم الأحد 5/18 ، ليبدأ الحديث بين الجماعات السياسية والقبايل وأعضاء مجلس الأمة بشكل خاص حول التشكيل الوزاري الجديد، وتوزيع المناصب في مجلس الأمة.

وفيما يلي أهم الملاحظات حول الانتخابات خلال الأسبوع المنصرم.

الحرمان من الترشيح للانتخابات:

بعد أن قامت الحكومة بشطب خمسة مرشحين في اليوم الأخير للانسحاب وقبل أسبوع من موعد الاقتراع، تقدم اثنين من المشطوبين بالظن في قرار الحكومة أمام القضاء، وقد حكمت المحكمة بإعادتهما إلى جداول المرشحين، فقامت الحكومة بالاستشكال في تنفيذ الحكم، فتم النظر به - رغم وجود عطله بسبب وفاة سمو الأمير الوالد - وتم رفض استشكال الحكومة ومن ثم إعادة أسميها للترشح في الدائرة الأولى والدائرة الرابعة.. فيما قدم المرشح المشطوب بالدائرة الثالثة طعنا في قرار الحكومة بشطبه وصدر حكما بإلغاء قرار شطبه ولم يسعفه الوقت لإعادته لكشوف المرشحين، مما قد يدفعه للطعن بانتخابات الدائرة الثالثة.

إن الاستعجال الحكومي بشطب مرشحين دون التأكد من أسباب الشطب، وبهذا التوقيت الحرج، وضع الحكومة في موقف يصعب عليها تبريره، خاصة وأن الإجراءات بالشطب غير صحيحة، كما أوضحنا ذلك في تقرير سابق للمفوضية.

المال السياسي ::

- لقد أكدنا في بيان خاص أصدرناه يوم 5/15 ونشرته الصحف يوم الاقتراع 5/17 على أن عمليات بيع وشراء الأصوات سوف تنشط في يوم الاقتراع، بعضهم يهدف شراء أصوات جديدة وبعضهم لتسديد الدفعة الثانية لبائعي أصواتهم بعد قيامهم بالتصويت، وطالبنا وزارة الداخلية برصد تلك الجرائم والقبض على مرتكبيها، وبالفعل تمت عملية شراء أصوات بشكل كبير في أكثر من دائرة، بعضها في منازل وبعضها في سيارات متنقلة.. وقد استطاعت إحدى المتطوعات بالمفوضية الدخول إلى أحد المنازل التي يتم فيها تسليم الأموال، وطلبنا منها المغادرة فوراً لعدم وجد تنسيق مع وزارة الداخلية، وقد حاولنا إبلاغ الوزارة والتنسيق معها ولكن لم تفلح محاولتنا.. إن وصول متطوعة شابة إلى داخل مقر بيع الأصوات وكذلك رصد متطوعونا لسيارات شراء الأصوات.. في مقابل عدم تمكن وزارة الداخلية بضع علامات استفهام كبيرة.
- وردت المفوضية معلومات حول قيام ما يسمى بالحركة المستقلة لأبناء الكويت (حماك) وشعارها "حماك الله يا كويت" بعمل صندوق مالي لدعم عدد من المرشحين في الدوائر المختلفة، من خلال التوظيف في الفترة المسائية لمجموعة كبيرة من الشباب من الجنسين بمبلغ

- خمس مائة دينار تدفع على جزأين قبل وبعد الانتخابات، كما وردتنا أسماء بعض المسؤولين عن الصندوق وأسماء المرشحين الذين دعمهم هذا الصندوق في عدة دوائر من خلال توظيف المنات من الشباب في حملاتهم الانتخابية.
- تقدم أحد المواطنين برفع دعوى قضائية ضد إحدى جمعيات النفع العام المحسوبة على تيار سياسي يتهم بعض لجانها الخيرية بصرف مساعدات مالية لمحتاجين دون غيرهم خدمة لأغراض انتخابية، وحيث أن التهمة بين يدي القضاء، فنأمل أن يقول كلمته في إدانة أو تبرئة تلك الجمعية بأقرب وقت ممكن.
- قام أحد المرشحين بالدائرة الثانية خلال الموسم الانتخابي لمجلس الأمة، بدفع مصاريف اللاعبين المحترفين في نادي رياضي يقع ضمن دائرته الانتخابية لتدعيم صفوف الفريق الأول لكرة اليد، كما قدم مبلغ 3700 دينار للاعبين فريق كرة القدم بذات النادي على مجهودهم بالحصول على ثاني الدوري.

يوم الاقتراع:

- اعترض عدد من المرشحين على تكليف شركة بإدارة الفرز الآلي لأصوات الناخبين، وقد أوضحت وزارة العدل بأن النظام لا يفرز أصوات الناخبين وإنما يساهم في سهولة عد الأصوات، وكنا قد طلبنا في تقرير سابق للمفوضية بأن إدخال مثل هذا النظام في هذا الوقت الضيق يتطلب المزيد من الشفافية حتى يطمئن كافة المرشحين لنزاهة هذا النظام في عملية الفرز والعد، وفي اتصال للمفوضية مع مدير إدارة الانتخابات في وزارة الداخلية – في صبيحة يوم الاقتراع – أكد المدير على أن الفرز سيكون يدوي وآلي وأن المندوبين سيوقعون على نتائج الفرز اليدوي.

- تابعت المفوضية وبصورة دقيقة الأنباء التي تم تداولها في شأن التطورات الخاصة بوجود حالة واسعة من الاضطراب والتباين والفروقات التي لحقت عملية فرز أصوات الناخبين في كافة الدوائر، ومع التأكيد على نزاهة القضاء والإقرار بدوره الحيادي المشهود في إدارة الانتخابات والإشراف عليها، وبعيدا عن أي تشكيك برجال القضاء.. نقول أن الثقة العامة بنتائج الانتخابات – التي اهتزت بسبب مجموعة من الأخطاء الجسيمة – لا مجال لتكريسها إلا بإعادة الفرز لمنع أي حالة من الشك والظن، وإليك جملة من الملاحظات التي يمكن تلخيصها بما يلي:

(1) التداخل بين أسلوب الفرز الآلي وأسلوب الفرز اليدوي وعدم وجود نماذج مريحة للفرز تتم بمتابعة مباشرة من جانب مندوبي المرشحين.

(2) اكتفاء بعض رؤساء اللجان بإتمام عملية الفرز بحضور خمسة ممثلين عن المندوبين الخمسة عشر وذلك خلافا للقانون، وهو ما ترتب عليه غياب المتابعة من المندوبين وفقا للعدد المقرر.

(3) وجود نماذج متفاوتة استخدمت في عملية الفرز التجميعي في اللجان الفرعية والأصلية من خلال ترتيب هجائي متفاوت، الأمر الذي ترتب عليه أن حصل بعض المرشحين أرقاما لمرشحين آخرين بسبب تبادل مواقع أسماء المرشحين في كل نموذج عن النموذج الآخر.

(4) النتائج التي كان يتم إعلانها أولا بأول من خلال نظام الكمبيوتر – غير الكفاء – مع عدم الاستعداد المسبق، بالإضافة إلى عدم وجود جمع يدوي مباشر، أدى إلى اختلاف في إعلان النتائج وإعادة تصحيح الفرز لأكثر من مرة ولكن بصورة جزئية.. كما أن الأرقام التي أعلنتها وزارة الداخلية متفاوتة عن الأرقام المعلنة في تلفزيون الكويت.

(5) اعتماد بعض رؤساء اللجان على نماذج الفرز الآلي بدلا من اليدوي أدى إلى حالة من عدم الاطمئنان والقي بظلال من الشك وفقدان الثقة العامة بالنتائج المعلنة.. وقد أكد رئيس اللجنة الرئيسية للدائرة الثانية في تصريح لتلفزيون الكويت يوم الفرز 2008/5/18 أنه قد وقعت أخطاء تم تصحيحها بعد مراجعة نتائج الفرز، وقد علمت المفوضية أن التصحيح في الدائرة الثانية تم على ستة صناديق فقط فأدى ذلك إلى تغيير في أرقام المرشحين، الأمر الذي يبقى معه السؤال مفتوحا حول مصير نتائج الصناديق الأخرى، وهو السؤال ذاته الذي يطول ذات الأخطاء في الدوائر الانتخابية الأخرى.

إننا نؤكد على أنه لا وجود لنوايا بالتزوير أو التلاعب بنتائج الانتخابات لدى رجال القضاء، والمشكلة هي في القرار بإدخال نظام العد الآلي وإدارة شركة خاصة في الأيام الأخيرة قبل الاقتراع وضبابية هذا النظام، مع عدم وجود العد اليدوي في كثير من اللجان الانتخابية، وكذلك الإجهاد الكبير والتعب الشديد الذي مر به القانمين على إدارة الاقتراع والفرز لأكثر من أربع وعشرين ساعة متواصلة بلغت ثلاثين ساعة في بعض الدوائر.. كل ذلك أدى إلى ما أشرنا إليه.

لذا فإن تزايد إعلان بعض المرشحين عن قيامهم بتقديم طعون من أجل إعادة فرز الانتخابات يؤكد جدية هذا الموضوع وحساسيته، ونتمنى أن يتم التعامل مع هذا الموضوع بشفافية كاملة على نحو يعيد الاعتبار والثقة والاطمئنان بنزاهة نتائج الانتخابات.

- وفيما يلي مجموعة من الملاحظات الأخرى على يوم الاقتراع:

(1) أعلنت وزارة الداخلية عن إطلاق خطين جديدين للاتصالات للناخبين بنظام الرد الآلي لاستفسار الناخبين عن بياناتهم ومقار انتخابهم وكذلك توفير حافلات لنقل الناخبين لمراكز الاقتراع، وهي إضافة إلى خدمات أخرى قدمتها الوزارة للناخبين عبر الانترنت والهاتف النقال.

(2) بعض لجان الاقتراع شهدت زحاما شديدا في أوقات معينة، مما أدى إلى انصراف الناخبين، كما شهدت بعض اللجان زحاما شديدا بسبب كثرة أسماء الناخبين في تلك اللجان (كالتالي تبدأ بحرف العين وحرف الميم).

(3) لم يتم منع كافة الإعلانات للمرشحين وكافة المقار الانتخابية المخالفة للقانون في جميع الدوائر الانتخابية.



4) تم توقف العملية الانتخابية بين الساعة 9.30 والساعة 10.30 صباحا في أحد مراكز الاقتراع بمنطقة العارضية التابعة للدائرة الرابعة لغرض تناول الإفطار!

5) الناخبون المعاقون واجهوا صعوبة بالإدلاء بأصواتهم في معظم مراكز الاقتراع.

الخدمات الانتخابية:

- تم رصد حافلة ركاب تابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب تتجول في الدائرة الأولى وعليها صور لمرشحين بالدائرة ضمن قائمة واحدة.
- بعض أفراد وزارة الداخلية الذين يقفون بالقرب من مراكز الاقتراع بدوريات الشرطة كانوا يسمحون لبعض سيارات الناخبين بالمرور فيما يمنعون غيرهم.
- بعض الخيم الخاصة بوزارة الداخلية تركت لمرشحي إحدى القبائل في الدائرة الرابعة.

شفافية الانتخابات:

- قامت وزارة الداخلية بتوزيع مطبوع بأسماء المرشحين في الدوائر الانتخابية الخمس كما هي في ورقة الاقتراع، وإرشادات هامة لطريقة التصويت، وهي بادرة تشكر الوزارة عليها.
- قامت وزارة العدل – اللجنة الاستشارية المشرفة على الانتخابات بنشر إعلان مدفوع الأجر بالصحف اليومية يبين حالات بطلان حق التصويت أثناء الاقتراع، وحالات بطلان ورقة الانتخاب، وهي بادرة تشكر الوزارة عليها.
- أقامت وزارة الإعلام مركزا إعلاميا للصحف والمحطات الفضائية المحلية والعربية والدولية في أحد الفنادق الكويتية خلال الفترة من 15 إلى 18 مايو مزود بجميع وسائل الاتصال من فاكسات وخطوط هاتفية دولية وخطوط انترنت وأجهزة حاسب آلي وذلك لتسهيل التغطية الإعلامية لعملية الانتخابات.
- قامت وزارة الإعلام بتغطية كاملة على مدى يومي الاقتراع والذي يليه، شملت كل الدوائر الانتخابية في تلفزيون الكويت القناة الأولى وفي جميع محطات الإذاعة الخمس التي خصصت كل إذاعة لدائرة انتخابية.. وقد شهد الجميع للوزارة بهذا الجهد المتميز.

المنظمات الأهلية والمجتمع المدني ::

- نظمت جمعية الشفافية الكويتية برنامج تدريبي بعنوان "دور الوكيل والمندوب في مراقبة الانتخابات" وذلك في يوم الجمعة 2008/5/16.
- استقبلت جمعية الشفافية الكويتية العديد من الوفود الدولية للاطلاع على التجربة الكويتية في الانتخابات، حيث شارك وفد من الجمعية البحرينية للشفافية، ومجموعة من ممثلي الدول العربية الأعضاء في المعهد الديمقراطي الوطني ومقره واشنطن، وممثلين عن المنظمة الدولية لتقارير الديمقراطية ومقرها برلين.
- أقامت اللجنة البيئية التطوعية في ضاحية علي صباح السالم – أم الهيمان سابقا – ندوة "صحتنا بينتنا" شارك فيها مرشحي الدائرة الخامسة، حيث تم في ختامها التوقيع على ميثاق يدعو إلى جعل القضية البيئية للمنطقة ذات أولوية في مجلس الأمة القادم.
- قامت لجنة إصناف المواطنة الكويتية بدعوة المرشحين للتوقيع على ميثاق خاص بالمرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي لتوفير السكن للكويتيات وتجنيس أبنائها وتوظيفهم بالجهات الحكومية.
- بعد أن قامت مجموعة من جمعيات النفع العام والنقابات العمالية بدعوة المرشحين للتوقيع على تأييد وإقرار مشروع قانون الحقوق المدنية والاجتماعية للمرأة الكويتية، قامت مجموعة أخرى من جمعيات النفع العام بإصدار بيان تعترض فيه على القانون.

الانتخابات الفرعية ::

- استطاع ثمانية عشر مرشحا خاضوا الانتخابات الفرعية الوصول إلى عضوية مجلس الأمة، كما استطاع مرشح واحد النجاح بالانتخابات وعليه تهمة شراء الأصوات منظورة أمام النيابة العامة.. إن وصول هذا العدد من النواب يشكلون 38% من عدد أعضاء مجلس الأمة ويوجب وضع تشريع خاص لتلك الحالات حتى نضفي المزيد من المصداقية على أداء البرلمان والقوانين الصادرة منه.

الميثاق الوطني لإصلاح السلطتين

انطلاقاً من قوله تعالى: "وأمرهم شورى بينهم" وقوله جل شأنه: "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر"، وتذكيراً بقوله تعالى: "ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس".

واستجابة لما قرره المذكرة التفسيرية في التصوير العام للنظام الدستوري: "كما أريد بهذا الانعطاف ألا يفقد الحكم طابعه الشعبي في الرقابة البرلمانية أو يجافي تراثنا التقليدي في الشورى، وفي التعقيب السريع على أسلوب الحكم وتصرفات الحاكمين، وليس يخفى أن الرأي إن تراخى والمشورة إن تأخرت، فقدما في الغالب أثرهما، وفات دورهما في توجيه الحكم والإدارة على السواء".*

واستشعاراً لأهمية التصدي الوطني الموحد لوقف حالة التجاذب السياسي الحاد بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وإسهامهما في إيجاد هذه الحالة السليبية، وانعكاس ذلك على بعض الممارسات التي خرجت عن حدود ما رسمه لهما الدستور أو قامت بالتعسف في استعمال الحق أو السلطة، بما في ذلك هبوط مستوى الحوار والخطاب بين الأعضاء أنفسهم وبين الحكومة والمجلس، مما يتنافى مع سمو المسؤولية الملقاة على عاتق هاتين السلطتين وواجباتهما الدستورية.

ونهوضاً بواجبات المواطنة المقررة في الدستور نحو تحقيق المساهمة المباشرة في تحمل المسؤوليات الوطنية انطلاقاً من أن الحكمة من وراء التنظيم الدستوري للسلطات "أن توجد وبصفة خاصة رقابة الرأي العام التي لا شك في أن الحكم الديمقراطي يأخذ بيدها ويوفر مقوماتها وضمائمها، ويجعل منها مع الزمن العمود الفقري في شعبية الحكم، وهذه المقومات والضمائم هي جملتها هي التي تقيء على المواطنين بحبوحة من الحرية السياسية" * وينمو في ظلها الوعي وتمضي في ركابها التنمية، بما يعود على الوطن والمواطنين بالازدهار والرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

فإننا نحن الموقعين أدناه، قد وحدنا جهودنا وكلمتنا ومواقفنا من أجل تكريس كل مبادئ الشفافية والإصلاح الوطني الشامل، بما حواه هذا الميثاق لبعض التوجهات الأساسية، لتحقيق التطبيق المسئول للأحكام الدستورية، وإفساح المجال للعمل المشترك بين السلطتين وإصلاحهما في جو من الثقة والاحترام المتبادل، تحقيقاً لتنمية الدولة والارتقاء بممارستها السياسية في إطار الدستور وفقاً لما يلي:

في نطاق السلطة التشريعية ::

الالتزام بالعمل على إصلاح الوضع في السلطة التشريعية وفقاً للبنود التالية:

- (1) تقسيم دور الانعقاد الواحد إلى ثلاث فترات زمنية لا تقل مدة كل منها عن ثمانين يوماً، لا يناقش في الأخيرة منها إلا الميزانيات والمشروعات التنموية المرتبطة بها، ويتم ذلك بتعديل على اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.
- (2) منع العضو من مراجعة وزارات الدولة ومؤسساتها لإنهاء أية معاملة، واعتماد المخاطبة المكتوبة فيما يكون للمواطنين من حقوق أو مصالح مشروعة أو ما وقع عليهم من مظالم، والرد من الجهة المعنية يكون مكتوباً، ومحاسبة العضو المخالف وفقاً لإجراءات محددة تدرج ضمن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة وتعديل قائم منها.
- (3) الالتزام بإنشاء "لجنة نزاهة العمل البرلماني" لضمان منع استغلال عضوية المجلس لتحقيق أغراض خاصة من خلال التشريع أو الرقابة، ومنع كافة أشكال تعارض المصالح، مع تقديم تقارير متابعة دورية عن وضع الأعضاء لرئيس المجلس وتوزيع نسخ من التقرير على الأعضاء.
- (4) إصدار القوانين والتشريعات الوطنية التي تهدف إلى إرساء قيم الإصلاح وتكريس مبادئه في السلطتين، وعلى وجه الخصوص ما ورد في قانون اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مثل قانون مكافحة الفساد وقانون الكشف عن الذمة المالية وقانون حق الاطلاع.

* مقتطفات من المذكرة التفسيرية للدستور الكويتي.

- (5) إنشاء مركز استشاري للمجلس تحال له كافة الموضوعات المتداولة في المجلس لإعداد تقارير دراسة خبيرة فيها لترشيد العمل التشريعي.
- (6) تكوين هيئة خبراء دستوريين مستقلة داخل المجلس تعرض عليها الخلافات الدستورية والقانونية لمنع التصعيد أو التجاذب بين السلطتين.
- (7) وضع آلية حقيقية لمراجعة الاستجواب من قبل مكتب المجلس ورئيسه لتفعيل السلطة المخولة لهما دستوريا، لمنع الاستجابات الشخصية أو التعسفية التي تتعارض مع الدستور.
- (8) الالتزام بمناقشة جدول أعمال المجلس، ولا يتم مناقشة أي موضوع مستعجل إلا بعد ثلاثة أيام من تقديم طلبه، مع قيام المجلس بإقرار جدول أولويات يتم مناقشته وإقراره لكل دور انعقاد.
- (9) يحاسب الأعضاء سياسيا من قبل مجلس الأمة بإسقاط عضوية المخالفين للدستور واللائحة، بتفعيل واستحداث ما يلزم من نصوص اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.
- (10) العمل على تنظيم الحملات الانتخابية بما يمنع الفساد الانتخابي ويضبط الصرف على الحملات الانتخابية ويحقق شفافية مصادر تمويلها وصرفها.
- (11) الالتزام بالمشاركة في مؤتمر وطني عام للحوار في شأن الإصلاح السياسي والذي يجري الإعداد له من قبل المجتمع المدني.

في نطاق السلطة التنفيذية ::

- (12) الالتزام بدعم الجهود الساعية لإصلاح الوضع في السلطة التنفيذية وفقا للبنود التالية:
- (13) إلزام الحكومة بتشكيل وزاري منسجم على أساس الكفاءة والبرنامج على نحو ما أشارت إليه المذكرة التفسيرية تعليقا على المادة 57 من الدستور لتعكس ما عبر عنه الناخبون في القضايا التي يتبناها والشخصيات التي جاء التشكيل الوزاري بها بما ينسجم مع تشكيل البرلمان.
- (14) إلزام الحكومة بتقديم برنامجها خلال مدة أقصاها أربعة أسابيع تطبيقا للقررة المقررة لتقديمه في المادة 98 من الدستور.
- (15) مطالبة الحكومة بتطبيق القانون رقم 60 لسنة 1986 الذي يوجب وضع خطة طويلة الأمد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاسبتها على التقصير في ذلك.
- (16) إلزام الحكومة بإقرار جدول أولويات لأعمالها في كل دور انعقاد بالموازاة مع جدول أولويات مجلس الأمة.
- (17) مطالبة السلطة التنفيذية بإجراءات الإصلاح من خلال حزمة قرارات وسياسات لوقف المعاملات الخدمية للأعضاء، ونشر الاستثناءات بإعلان جدول دوري يوضح ذلك، ودعم الجهود البرلمانية الهادفة لتحقيق شفافية إجراءات السلطة التنفيذية، بما يمنع التكسب السياسي لبعض الأعضاء والوزراء.
- (18) إلزام الحكومة بنشر الثقافة العامة بين المواطنين وموظفي القطاع العام وفئات الشعب للارتقاء بمستوى الوعي بأشكال الفساد وأساليبه ومجالاته، وتشجيعهم للإبلاغ عن ممارسيه.
- (19) العمل على تأسيس هيئة وطنية لشئون الانتخابات، تتولى إدارة العملية الانتخابية كاملة، لكل من مجلس الأمة والمجلس البلدي وأي انتخابات عامة أخرى، يشارك فيها ممثلون عن السلطة القضائية وعن السلطة التنفيذية – وزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة الإعلام وبلدية الكويت – وعن المجتمع المدني.

وعلى هذا، وبعد التوكل على الله، وبثقة كاملة بصدق التزامنا و صلابة عزمنا ووحدة جهودنا، والتمسك بالأسس الدستورية الحاكمة لذلك، فقد عزمنا على النهوض بهذه المسؤولية الجسيمة بتحريك وميثاق عملي للخروج من حالة الإحباط وتحريك التنمية وإعادة الثقة بالمؤسسات الدستورية.

أوافق على قبول مراقبة ومتابعة التزامي بما ورد في هذا الميثاق.

التوقيع:

الاسم:



الموقعون

الحركة الدستورية الإسلامية		
د. ناصر الصانع	عبدالعزیز حمد الشایحی	جمال أحمد الكندري
د. عیج خلف الشمري	د. جمعان الحريش	د. بدر الناشي
سلفيون		
د. وليد مساعد الطبطبائي		
المنبر الديمقراطي الكويتي		
فيصل فهد الشايع	صالح محمد الملا	
التحالف الوطني الديمقراطي		
علي فهد الراشد	عبدالرحمن العنجري	محمد الصقر
محمد عبدالله العبدالجادر		
من كتلة العمل الوطني		
احمد عبدالمحسن المليفي	عبدالله الرومي	مرزوق علي الغانم
من كتلة العمل الشعبي		
د. حسن جوهر		
التحالف الإسلامي الوطني		
أحمد حاجي لاري		
تجمع الميثاق الوطني		
جابر سيد بهبهاني		
تجمع العدالة والسلام، الشيرازية		
صالح عاشور	خليل إبراهيم الصالح	
تجمع الرسالة الإنسانية الوطني، الحساوية		
أنور بوخمسین		
قائمة بالدائرة الثانية		
أحمد الديين	محمد عبدالقادر الجاسم	
آخرون		
ناصر الدولية	د. سلوى عبدالله الجسار	د. فاطمة العبدلي
خليفة الخرافي	ناجي عبدالله العبدالهادي	د. رولا دشتي
		مرسال سعد الغدير

معايير المرشح الصالح (5x5) + 5



جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

معايير المرشح الصالح 5 + (5x5)

هذه مجموعة من المواصفات التي يجب ان يتحلى بها - أو أكثرها - النائب عن الشعب في مجلس الأمة، يمكن للناخب الاسترشاد بها، فيعمل على تقييم المرشحين، حتى يختار الشخصية الأكثر ملاءمة لشغل عضوية مجلس الأمة:

قيم النزاهة والشفافية واحترام القانون	
1	غير متورط في شراء الأصوات بالمال أو الهدايا أو الخدمات.
2	يحترم ويلتزم بقوانين الدولة في حملته الانتخابية كعدم التورط في الانتخابات الفرعية.
3	يتصدى للفاسدين سياسياً ومالياً وإدارياً.
4	مشهود له بالنزاهة والاستقامة في حياته العامة.
5	يساهم في كشف التجاوزات ومختلف أنواع الفساد بشكل موضوعي.
المؤهلات الشخصية - الخبرة والكفاءة	
6	صاحب مؤهل علمي.
7	يهتم بالجوانب الاقتصادية ومشاريع التنمية.
8	لديه إلمام بالجوانب القانونية والتشريعية ودراية بالقيم والمفاهيم الدستورية.
9	لديه وعي سياسي بالقضايا المحلية والإقليمية وإلمام بالقضايا الدولية.
10	لديه خبرة في أحد القطاعات بالدولة، كالمجتمع المدني أو القطاع الخاص أو القطاع الحكومي مع إلمام بعموم المجتمع وحاجاته.
السمات الشخصية - القيم الأخلاقية	
11	يتسم بالقوة في الحق ويتمتع بالأمانة.
12	يمتلك الحكمة والموضوعية.
13	يتسم بالصدقية والبعد عن الانتهازية.
14	لديه حس عال في مجال الرقابة على تطبيق القوانين.
15	يجيد استخدام الأدوات الدستورية في محاسبة ومراقبة الحكومة، ويتدرج في استخدامها.
الأمزجيات الفكرية	
16	يؤمن بأن الدستور هو المرجعية الأولى للعمل البرلماني والسياسي.
17	لا يثير الأحقاد ويبنذ الطائفية والعنصرية والتعصب القبلي، ويعمل على تمثيل كل المجتمع.
18	يقدم مصالح الوطن على مصلحة الجماعة أو الأقارب أو النفس.
19	يؤمن بالانفتاح والتعاون مع الجماعات والأفراد كافة - بما فيها السلطة التنفيذية - في إطار مصلحة الوطن.
20	يمتلك رؤية تنموية للدولة والنهوض بمؤسساتها.
البرنامج الانتخابي	
21	يضع خطة عمل وأولويات واضحة المعالم تتضمن مجموعة من المشاريع الواقعية التنموية.
22	يحتوي برنامجه الانتخابي على تصور لمكافحة مظاهر الفساد السياسي والإداري والمالي.
23	يؤمن بالحرية ويطالب بمزيد من الشفافية.
24	يسعى إلى تطبيق الأطر والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون أي إقصاء بين أفراد المجتمع.
25	يعمل على تنفيذ (قانون اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد) من خلال إقرار قانون الكشف عن الذمة المالية وقانون حق الاطلاع وقانون مكافحة الفساد.
يتعهد بما يلي:	
26	تجنب حالات تعارض المصالح في التشريع والرقابة، مع عدم الجمع بين عضوية البرلمان والتجارة مع القطاع العام.
27	يعمل على رفض أي تشريعات صدرت في غياب مجلس الأمة لا تتوافق وروح الدستور.
28	لا يسعى في أي معاملات فيها شبهة تجاوزات إدارية أو مالية.
29	لا يتجاوز على أملاك الدولة ولا يشجع الآخرين على ذلك.
30	يعمل على ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات مع تعاونها، فلا يتعدى على صلاحيات السلطات الأخرى.

تلفون 5358901/2 - فاكس 5358903
www.transparency-kuwait.orh أو www.shafafeyah.org

تقرير بشأن مراقبة الانتخابات البرلمانية لمجلس الأمة 2006م

مقدمة

سعى التحالف المدني للإصلاح والشفافية (شمعة) إلى القيام بمراقبة انتخابات الفصل التشريعي الحادي عشر لمجلس الأمة التي عقدت بتاريخ 2006/6/29، وقد شكل لهذا الغرض فريقين، الأول طوال الفترة قبل يوم الانتخابات والثاني يوم الانتخابات، ويعتبر هذا التقرير مخصص ليوم الانتخابات.. ولتحقيق المراقبة المدنية اللازمة لتلك الانتخابات فقد تمت مخاطبة وزارة الداخلية لاعتماد (شمعة) للقيام بذلك، وقد أحيل الأمر إلى مجلس الوزراء، والذي رفض هذا الطلب، بحجة تعارضه مع القوانين، وحيث أن ذلك لم يكن صحيحا، لكون عمل المراقبة لا تتضمن تدخل ولا إخلالا بالعملية الانتخابية، فضلا عن أنها عملية مفروضة بحكم القانون على كل ناخب بل ومواطن إظهارا لمبدأ شفافية الدولة في إدارة مسؤولياتها، فقد تم المضي في القيام بمهمة مراقبة الانتخابات، حيث تم تشكيل لجنة عامة من قبل التحالف المدني للإصلاح والشفافية، لتتولى مهمة متابعة ومراقبة الانتخابات البرلمانية لمجلس الأمة الكويتي للفصل التشريعي الحادي عشر والتي تمت يوم الخميس الموافق 2006/6/29.

ولمراقبة الانتخابات في يوم الاقتراع، فقد تشكلت لجنة عامة لتتولى إدارة عملية المراقبة والمتابعة للعملية الانتخابية، من كل من:

- الدكتور محمد عبدالمحسن المقاطع
- الدكتور فيصل الفهد
- الأستاذ فيصل الجحبي
- الأستاذ صالح الجحبي
- رئيسا
- نائبا للرئيس
- مراقبا عاما وعضوا
- مراقبا عاما وعضوا

وقد ضمت اللجنة العامة لمراقبة الانتخابات 23 مراقبا انتخابيا متطوعا، و تم إسناد مهمة مراقبة العملية الانتخابية في الدوائر الانتخابية الخمس وعشرين لهؤلاء المراقبين.

أولا : الأعمال التمهيدية لمراقبة الانتخابات

- 1) باشرت اللجنة العامة استعداداتها لمراقبة الانتخابات مهامها قبل يوم الانتخابات بفترة مناسبة، وقد أشتمل ذلك على العديد من الإجراءات التمهيدية الجوهرية، تمثلت بما يلي:
- 2) إقامة برنامج تدريبي عام لمهام ومسؤوليات (المراقب الانتخابي)، وذلك يوم الأحد الموافق 2006/6/18، في مقر جمعية المحامين الكويتية، وقد تم الإعلان عنه وشارك فيه نحو خمسين متدربا ومتدربة. وتولى إعداد المادة العلمية للبرنامج وتنفيذه الأستاذ الدكتور محمد المقاطع.
- 3) عقد اجتماعين خاصين لشرح وبيان مهام المراقب الانتخابي، وكيفية التعامل مع السلبيات الانتخابية المرصودة، والتقرير المطلوب إعداده.
- 4) وضع نموذج موحد للتقرير الدوري الخاص بتمام عملية مراقبة الانتخابات ومتابعتها، متضمنا العناصر الرئيسية التي يجب أن تتضمنها المراقبة، مع منح المرونة لتدوين أية ملاحظات أخرى، في الجزء المخصص للملاحظات الأخرى.
- 5) منح هويات مراقب انتخابي لجميع المراقبين للتعريف بصفتهم، والطلب من الجهات المعنية الرسمية التعاون معهم، وتقديم التسهيلات اللازمة لقيامهم بمهامهم.
- 6) التأكيد على الموقف الحيادي والدور الموضوعي للجنة الانتخابات وأعضائها وعدم القيام بأي عمل من أعمال المساندة أو التأييد لأي مرشح في الدائرة المسندة لكل مراقب، والاكتفاء بمهمة تدوين المشاهدات والوقائع، وعدم اتخاذ أي إجراء أو الإسهام بأي تصرف، وإحالة أية ملاحظات جوهرية وهامة للجنة المركزية للانتخابات المتواجدة في جمعية الشفافية الكويتية.

وفي إطار هذا التقرير فإننا سوف نورد الملاحظات العامة التي كشفت عنها عملية مراقبة الانتخابات ومتابعتها وكذلك سنعرض فيه الملاحظات التفصيلية المتعلقة بالعملية الانتخابية في كل دائرة من الدوائر الخمس والعشرين، كما أثبتت ودونت في التقارير التفصيلية المقدمة من المراقبين كل على انفراد .

ثانيا : الملاحظات العامة على الانتخابات

1- الانتخابات تمت بصورة عامة بجو من الحرية والنزاهة والشفافية المقبولة

يمكن أن نسجل أولى الملاحظات العامة حول الانتخابات ، وهي أن الانتخابات تمت في جو اتسم بصورة عامة بدرجة كبيرة من الحرية والنزاهة والشفافية المقبولة ، والتي تحسب لمصلحة النظام الديمقراطي الكويتي وأجوائه الحضارية من جهة ، كما ينسب الفضل فيه أيضا للإجراءات الكثيرة التي اتخذتها السلطة التنفيذية بأجهزتها المختلفة لتحقيق تلك الأجواء ، غير أنه لا يعني ذلك عدم وجود بعض الممارسات والأعمال التي شابته العملية الانتخابية في يوم الانتخابات كما هي واردة في هذا التقرير ، ولا يفوتنا التنويه إلى وجود بعض الظواهر التي صاحبت العملية الانتخابية منذ حل مجلس الأمة وإلى يوم الانتخاب مثل حالات التأثير بإرادة الناخبين بوسائل مالية مختلفة ، أو بمنع حرية الرأي عبر تقييد بعض المحطات والقنوات الفضائية من قبل وزارة الإعلام.

2- التزام شديد في ساحات الانتخابات وعودة بعض الناخبين دون الاقتراع:

كانت إحدى الملاحظات الجوهرية والمتكررة في معظم الدوائر الانتخابية هي بطئ عملية الاقتراع ، نظرا لإقبال عدد كبير من الناخبين للإدلاء بأصواتهم ، وقد أدى ذلك إلى عودة عدد غير قليل من مراكز الاقتراع دون الإدلاء بأصواتهم ، وقد حاولنا استدراك هذا الأمر في يوم الاقتراع ذاته ، حيث اتصلنا بالسيد علي مراد مدير إدارة الانتخابات للبحث معه في الوسائل العملية لتسهيل وتعجيل عملية الإدلاء بالأصوات في كل مركز انتخابي ، ولما كان هذا الأمر متروك لتقدير رجل القضاء في كل لجنة انتخابية ، فلم تتمكن من التوصل إلى حلول عملية مع السيد علي مراد.

واتضح لنا أن أحد الأسباب الهامة التي أدت إلى بطئ عملية الاقتراع تعود إلى زيادة نسبة عدد الناخبين أو الناخبات في اللجان الانتخابية حيث وصل متوسط العدد في كل لجنة ما بين 850 إلى 1000 ناخب أو ناخبة في كل لجنة على انفراد وبمقارنة هذا العدد بعدد الناخبين في كل لجنة انتخابية في انتخابات عام 2003 نجد أن متوسط عدد الناخبين كان ما بين 400 إلى 500 ناخب ، أي أن عدد الناخبين في اللجنة الواحدة زاد بنسبة 80% إلى 100%.

كما أن كفاءة الفصول الدراسية التي كانت مقرا للانتخاب في عدد من المراكز كان سببا آخر في التزام نظرا لأن الفصل لا يتسع في معظم الحالات لأكثر من ناخب واحد للإدلاء بصوته في الوقت نفسه ، وإذا ما ألحقنا بهذا سببا آخر أيضا هو تشدد بعض رجال القضاء من رؤساء اللجان في عدم سماحهم لأكثر من ناخب في الوقت ذاته لأسباب مختلفة ، أدركنا أثر ذلك كله على التزام على مراكز الانتخاب الذي أدى بالنتيجة إلى إحجام عدد كبير من الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم وعودتهم خصوصا في فترة صيفية يصل معدل درجة الحرارة فيها 45 درجة مئوية في الظل.

3- إقصاء رجال الأمن لجمهور الناخبين خارج ساحة الانتخاب (المدرسة) بشكل غير مبرر:

دونت مشاهدات مراقبي الانتخابات في الدوائر المختلفة تشدد غير مبرر من قبل رجال الأمن في تنظيمهم لعملية الانتخاب حيث أنهم قاموا في عدد كبير من المراكز الانتخابية بإقصاء جمهور الناخبين خارج ساحة الانتخاب (المدرسة) ، وهو ما انعكس على تأثر الناخبين بحرارة الطقس وتعرضهم لحالات ضربات الشمس والإغماء المتكرر ، وهذا قد خلق جوا انتخابيا غير مريح للناخبين، كما سبب حالات توتر بين جمهور الناخبين المتواجد في الساحة الانتخابية، وأمام ذلك فإن حسن إدارة العملية الانتخابية يتطلب إتاحة أماكن مريحة للناخبين في المراكز الانتخابية، لتجنب الظواهر السلبية التي حدثت في الانتخابات.

4- التبليغ الجهات الأمنية عن حالات إخلال شابته العملية الانتخابية لم يتم التعامل معها بصورة مناسبة:

تنفيذا للاتفاق الذي تم بين (شعبة) ووزارة الداخلية للإرشاد والتبليغ عن أية مظاهر سلبية أو مشبوهة تؤثر في نزاهة وسلامة العملية الانتخابية ، من أجل إتاحة المجال لرجال الأمن باتخاذ إجراءات المراقبة والمداومة والضبط لتلك الممارسات المشبوهة، وعلى الرغم من إبلاغ (شعبة) لرجال الأمن في وزارة الداخلية عن حالات اشتباه واضحة لممارسات غير متفقة مع أحكام القانون ، في عدد من الدوائر كما حصل في الدائرة الانتخابية الرابعة عشرة (خيطان) ، والدائرة الثامنة عشرة (الصليبيخات). إلا أنه وبكل أسف كانت حركة وتفاعل أجهزة الأمن مع هذه التبليغات والإرشادات بطيئة وتخلو من الحماس الذي يبرئ ساحة ومسؤولية وزارة الداخلية من جهة والسلطة التنفيذية من جهة أخرى من خلال تعامل جدي مع تلك التبليغات والإرشادات ، وهذا ما ولد رأيا لدينا بعدم حماس وجدية رجال الداخلية في وقف هذه الممارسات المشبوهة.



5- التدخل السلبي لبعض رجال الأمن في إجراءات العملية الانتخابية.

لوحظ عبر مشاهدات متفاوتة من متابعات المراقبين من قبلنا للعملية الانتخابية ، أن بعض رجال الأمن كان يتدخل بصورة سلبية تشيع جو من التوتر والخوف مثل تعنيف رجال الأمن لجمهور من الناخبين ، أو إخلاتهم عنوة من بعض مراكز الانتخاب ، أو قفل باب المدرسة في وجوههم ومنعهم من الدخول ، فضلا عن السماح لبعض الناخبين من الدخول في الساحة الانتخابية دون البعض الآخر ، وهي جميعها من الأشكال السلبية لتدخل رجال الأمن أوجدت جوا انتخابيا غير مريح.

6- التفاوت في التعامل مع مراقبي اللجنة في متابعة انتخابات:

كانت سمة بارزة أثناء يوم الانتخابات ذلك التفاوت في التعامل مع مراقبي اللجنة المسندة إليهم عملية مراقبة الانتخابات ، سواء من رجال السلطة القضائية أو من رجال الأمن ، حيث أنه كان من الأمور الإيجابية هو التعاون الواسع والتسهيل الكبير الذي قدمه رجال السلطة القضائية من رؤساء اللجان الانتخابية لمراقبي اللجنة وإفساح المجال لهم للوصول إلى اللجان الانتخابية وتجميع البيانات والمعلومات ، وهو ما قام به أيضا بصورة إيجابية بعض رجال الأمن .

إلا أنه في المقابل كانت هناك مواقف سلبية غير حضارية صدرت من رجال الأمن مع مراقبي اللجنة ، حيث منعهم من دخول مراكز الانتخاب وحجبهم عن ذلك بصورة كاملة ، بل وصل الأمر في بعض الدوائر إلى قول رجال الأمن أنه لدينا تعليمات خاصة بمنعكم أنتم (المقصود مراقبي اللجنة) من الدخول إلى مكان وساحة الاقتراع تحديدا ، وهذه ملاحظة تتنافى وفكرة شفافية الدولة وأعمالها وعلى وجه الخصوص نزاهة وشفافية الانتخابات .

7- حضور رجال أمن الدولة لعملية فرز الانتخابات:

لوحظ من التقارير والمشاهدات المختلفة للمراقبين وبعض الناخبين الذين أبلغوا اللجنة ، أن أفراد وعناصر من أمن الدولة حضرت إلى اللجان الانتخابية بعد انتهاء عملية الاقتراع ، وقدموا أنفسهم لرؤساء اللجان باعتبارهم من رجال أمن الدولة وأن لديهم تعليمات لحضور عملية فرز الأصوات ، وقد كان جواب وموقف رؤساء اللجان الانتخابية متفاوتا بين من رفض وجودهم لعدم وجود صفة لهم للحضور أثناء عملية الفرز وبين من سمح لهم بالحضور، وهذا تصرف مستغرب ومخالف لحكم القانون ويعد خروجاً على مبدأ عدم التدخل في العملية الانتخابية من قبل أجهزة الأمن ووزارة الداخلية بصورة عامة والسلطة التنفيذية على وجه الخصوص.



جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

العنوان: دولة الكويت، اليرموك، قطعة 4، مقابل طريق المطار، فيلا 26

تلفون: 2 / 965 5358901 + فاكس 965 5358903 +

ص.ب: الكويت 655 اليرموك

الموقع الإلكتروني: www.shafafeyah.org أو www.tranparency-kuwait.org

البريد الإلكتروني: info@shahfafeyah.org أو info@tranparency-kuwait.org